

فِيهَا عَيْنَانِ بَحْرَانِ قَبَائِلُ الْأَرْكَامِ كَانِ

كتاب من تصنيف الميرزا
 كس كوچشم منى برکشاید
 و تخری منہ اعیان المعانی
 زینت نور عین اللہ یا بد

المجلد الرابع من
الغرائب في شرح البحار
 المشتمل على
 غرائب البحار
 حامل المتن

من خواص انوار الشيخ العلامة عین الایمان التفرّد بین الامم والارباب محمد امین
 رشح الله علیه شایسته الفخر تصنیف الفاضل لاجل العلاء اکمل حجة الاسلام مولوی محمد عمر زبیر جسر اسلام خورم

قطب في المطالع في اربع في المعز في
 المطالع في اربع في المعز في

فهرس المجلد الرابع من لبنا شرح الهداية المشهورى			
صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٩٢	كتاب الكراهية	٢	كتاب الشفة
١٩٥	فصل في الأكل والشرب	٢٢	باب طلب الشفة وانحصرت فيها -
٢٠٧	فصل في اللبس -	٢٥	فصل في الاختلافات -
٢٢٣	فصل في الوطى والنظر واللس -	٢٤	فصل فيما يؤخذ به المشفوع -
٢٢٠	فصل في الاستبراء وغيره -	٢١	فصل
٢٥٦	فصل في البيع -	٢٧	باب ما تجب فيه الشفة وما لا تجب -
٢٤٢	مسائل متفرقة -	٥٤	باب ما تجب به الشفة -
٢٩١	كتاب أحياء الموات -	٦٣	فصل
٣٠٤	فصول في مسائل شرب -	٦٧	مسائل متفرقة -
"	فصل في المياه -	٧٠	كتاب القسمة -
٣١٢	فصل في كرى الأثمار -	٧٠	فصل فيما يقسم وما لا يقسم
٣١٥	فصل في الدعوى الاختلاف التصرف فيه	٧٣	فصل في كيفية القسمة -
٣٢٢	كتاب الاستبراء -	٩١	باب دعوى الخاط في إقترانه والاستحقاق فيها
٣٥٢	فصل في طبع العصير -	٩٢	فصل
٣٥٢	كتاب الصيد -	٩٤	فصل في المماياة -
٣٥٥	فصل في الجوارح -	١٠٢	كتاب المزارعة -
٣٩٤	فصل في الرمي -	١١٩	كتاب المساقاة -
٣٨١	كتاب الرهن -	١٢٥	كتاب الذبائح -
٣٩٣	باب يجوز ارتئانه ولا ارتئانه بما لا يجوز	١٢٩	فصل فيما يحل أكله وما لا يحل -
٣١١	فصل	١٤٧	كتاب الأنحية -



كتاب الشفعة

الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت لها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشفعة شرح ابي الكتاب في بيان احكام الشفعة وجه المناسبة من انصب من حيث ان كل واحد من الناصب الشفع عليك مال الغير بغير رضاء الا ان النصب عدوان وشفعة مشروقة فكان حقها التقديم لكن معرفة احكام النصب موجبة لكثرة وقوعه ولا سيما في هذا الزمان لكثرة اسباب النصب بخلاف الشفعة وهو لتمام المال المقار عند تمام الشفعة من ثمنه وهو الضم ش تقول كان وترافقة شفعاء وشفع خلاف الوتر وهو المخرج والشفع صاحب الشفعة وصاحب الشفاعة ايضا والتركيب يدل على مقاربة السببين فذلك قال وهو الضم سميت بهما ش اى سميت الشفعة المصطاح في الشئ بالشفعة لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع ش الحاصل في الشفعة من ضم العقار المشتراة الى عقار الشفع لانه يضم بسبب داره ملك جاره الى نفسه ومنه سميت الشفاعة لانها تضم الشفع لى الى اهل الثواب وحدها في الشئ تلك المنفعة بما قام على المشتري بالشركة او الجوار فكان فيها معناه المعوى وبسببها احد الاشياء الثلاثة المشتركة في العقار والشركة في الحقوق والجوار على سبيل الملاصقة وعند الشافعي لا يستحق بالجوار على ما ياتي

قوله من ترش
هو ان يقول ان انصب
بما فيه من ضم المشتراة الى عقار الشفع
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الشفعة
الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت لها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الشفعة شرح ابي الكتاب في بيان احكام الشفعة وجه المناسبة من انصب من حيث ان كل واحد من الناصب الشفع عليك مال الغير بغير رضاء الا ان النصب عدوان وشفعة مشروقة فكان حقها التقديم لكن معرفة احكام النصب موجبة لكثرة وقوعه ولا سيما في هذا الزمان لكثرة اسباب النصب بخلاف الشفعة وهو لتمام المال المقار عند تمام الشفعة من ثمنه وهو الضم ش تقول كان وترافقة شفعاء وشفع خلاف الوتر وهو المخرج والشفع صاحب الشفعة وصاحب الشفاعة ايضا والتركيب يدل على مقاربة السببين فذلك قال وهو الضم سميت بهما ش اى سميت الشفعة المصطاح في الشئ بالشفعة لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع ش الحاصل في الشفعة من ضم العقار المشتراة الى عقار الشفع لانه يضم بسبب داره ملك جاره الى نفسه ومنه سميت الشفاعة لانها تضم الشفع لى الى اهل الثواب وحدها في الشئ تلك المنفعة بما قام على المشتري بالشركة او الجوار فكان فيها معناه المعوى وبسببها احد الاشياء الثلاثة المشتركة في العقار والشركة في الحقوق والجوار على سبيل الملاصقة وعند الشافعي لا يستحق بالجوار على ما ياتي

قال الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كما للشرب والطريق ثم للجوار افاذ هذا اللفظ بثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء افاذ الترتيب

وقال النصارى الشفعة تجب بالمبيع ثم تجب بالطلب فيه اشارة الى ان يمس كلاهما على التماثل وانما في صحيح لان الشفعة لما وجبت بالمبيع كيف يتصور وجوبها ثانيا وقال شيخ الاسلام الاتصال مع المبيع علة لما لان حق الشفعة لا يثبت الا بهما ولا يجوز ان يقال بان الشفعة شرط الاتصال التسليم لانه حصل بعد وجوده بسبب لوجوب هم قال الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ش اى قال الله وري وسنى واجبة ثابتة عند تحقق بسببها لان يكون المراء بهما لزوم الاشم عند تركهما بالاجماع والخليط الشريك في البقعة وهو فيل من الملاصقة وهي الشراكة والخلطة هي الشركة واجمع العلماء على ثبوت الشفعة في شريك لم يقسم بعه الا الا صم وابوه عليه تاما قال لا يثبت الشفعة بخلاف القياس وان القياس يابي جواز ما لا نملك على كسبه فله الصحيح بغير رضاه فانه من نوع الاكل بالباطل وكذا ذهب بعض اصحابنا يقال ان القياس يابي جواز ما لو كان تركنا القياس بالاجماع المشورة والاصح انها اصل في الشئ فلا يجوز انما خلاف عن القياس بل هي ثابتة على موافقة القياس هم ثم للخليط في حق المبيع كما لشرب ش كبشر شهم والطريق ش وهو الشريك الذي قاسم وبقية له شركة في الطريق والشرب لخاصين وانما قيدنا بذلك لانها اذا كان عامين لم يستحق بها الشفعة على ما ياتي بيانه ان شاراه تعالى هم ثم للجوار ش يعني الملاصق اى ثم ثبت للجوار خلافا لما نفعى على ما ياتي هم قال افاذ هذا اللفظ ش اى قال المصنف افاذ لفظ القدر وري افاذ هو قوله للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع ثم للجوار ثبوت حق الشفع لكل واحد من هؤلاء ش اى من الخليطين والجوار هم افاذ الترتيب ش حيث رتب الخليط في حق المبيع على الخليط في نفس المبيع ثم رتب الجوار عليها وني الذخيرة صورة تنزل بين اثنين وسكة غير نافذة بيع احد الشريكين نصيبه فاشترى الملاصق في المنزل احق بالشفعة فان سلم فابل السكة احق فان سلوا

قوله من ترش
هو ان يقول ان انصب
بما فيه من ضم المشتراة الى عقار الشفع
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الشفعة
الشفعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت لها لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع
بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الشفعة شرح ابي الكتاب في بيان احكام الشفعة وجه المناسبة من انصب من حيث ان كل واحد من الناصب الشفع عليك مال الغير بغير رضاء الا ان النصب عدوان وشفعة مشروقة فكان حقها التقديم لكن معرفة احكام النصب موجبة لكثرة وقوعه ولا سيما في هذا الزمان لكثرة اسباب النصب بخلاف الشفعة وهو لتمام المال المقار عند تمام الشفعة من ثمنه وهو الضم ش تقول كان وترافقة شفعاء وشفع خلاف الوتر وهو المخرج والشفع صاحب الشفعة وصاحب الشفاعة ايضا والتركيب يدل على مقاربة السببين فذلك قال وهو الضم سميت بهما ش اى سميت الشفعة المصطاح في الشئ بالشفعة لما فيها من ضم المشتراة الى عقار الشفع ش الحاصل في الشفعة من ضم العقار المشتراة الى عقار الشفع لانه يضم بسبب داره ملك جاره الى نفسه ومنه سميت الشفاعة لانها تضم الشفع لى الى اهل الثواب وحدها في الشئ تلك المنفعة بما قام على المشتري بالشركة او الجوار فكان فيها معناه المعوى وبسببها احد الاشياء الثلاثة المشتركة في العقار والشركة في الحقوق والجوار على سبيل الملاصقة وعند الشافعي لا يستحق بالجوار على ما ياتي

اما الثبوت فنقول عليه السلام الشفعة لشريك لم يقاسم ولقوله عليه السلام جاز الدار حتى بالدار ولا أرض ينظر له وان كان غائبا اذا كان طرفيها واحدا

فالجار وهو الذي على ظهر المنزل وباب داره في سكة أخرى وسكة الجار على وجهين اما ان يكون الدار المشتركة في سكة نافذة وفي هذا الوجه جميع اهل السكة شفعاء المسازق والمقابل في ذلك على السوايق قبل الشفعة على اربع مراتب ويظهر ذلك في مسألتين احدهما بيت في دار غير نافذة والبيت لاثنتين والدار لثلاث فباع احداهما فبقيت من البيت فاشفعة اولي الشريك في البيت فان سلم فله شريك الدار فان سلم فللجار السكة فان سلم فللجار المصالح وهو الذي على ظهر المنزل وباب في سكة أخرى والثانية دار بين اثنتين في سكة غير نافذة فاشفعة اولي الشريك في الدار فان سلم فللشريك في الحائط المشترك بين الدارين فان سلم فللجار السكة فان سلم فللجار المصالح اما البتة فنقول صلى الله عليه وسلم الشفعة للشريك لم يقاسم شرا غريب ولكن اخرج مسلم عن عبد الله بن ادریس عن ابن جريح عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قضی رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشفعة في كل شيء لم يقسم ربه او حائط لا يصلح ان يبيع حتى يوفون شريكه فان شاكرا فاذاباع ولم يوفونه به فهو احق به واخرجه الدارقطني في سننه وقال لم يقل في هذا لم يقسم الا ابن ادریس وهون اثقات الحفاظ واخرج مسلم ايضا عن ابن وهب عن ابن جريح عن ابي الزبير عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل شرك ربه او حائط لا يصلح ان يبيع حتى يرضى على شريكه فباخذ او يبيع فان ابى فشرکه احق به حتى يادنه ثم ولقوله صلى الله عليه وسلم جاز الدار حتى بالدار ولا أرض ينظر له وان كان غائبا اذا كان طرفيها واحدا شرا غريب سنن حشيش بن فضال الحديث اخرجه ابو داود في البيوع والترمذي في الاحكام والنسائي في الشفعة واو داود والنسائي عن شعبه عن قتادة عن سمرة والترمذي في الاحكام عن اسمعيل بن عتبة

هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...
هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...
هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...

من سعد عن قتادة ان ابنه صلى الله عليه وسلم قال جاز الدار حتى بالدار الجار والارض وقال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه احمد في مسنده والطبراني في معجمه وابن ابي شيبة في مصنفه وفي بعض النسخ جاز الدار حتى بشفعة الدار واخرجه النسائي ايضا عن عيسى بن يونس عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن الحسن عن سمرة واخرجه ايضا عن عيسى بن يونس عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن انس مرفوعا جاز الدار حتى بالدار فلهذا الاستناد ورواه ابن جابر في صحيحه ثم قال وهذا الحديث انا ورواه في الجبل الذي يكون شريكاً ورواه الجار الكذا ليس بشريك يدل عليه ما اخبرنا واصله عن عمرو بن الشريد قال كنت مع سعد بن ابي وقاص والمسيب بن محرز فجا ابورافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وقال سعد بن مالك اشترى مني بيتي الذي في دارك فقال لا الا بارتبته الالف بنحوه فقال اما والله لو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار حق بسقية ما بكتكما وقد اعصيتكما بنجساية وبنار انتي قلت هذا معارض جازته النسائي وابن ماجه عن حسين المعلم عن عمرو بن الشريد عن ابيه ان رجلا قال يا رسول الله ارضني ليس لاحد فيها شريك ولا قسم الا الجوار فقال الجار احق بسقية ما كان واخرجه الطحاوي ولفظه ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الجوار واخرجه ابن جرير النضر في التهذيب ولفظه ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار فلهذا صرح بوجودها للجوار لا شركة فيه تدل على سقوطها ويلمح الجار بالشريك وعلى ان الجار الملازق تجب له الشفعة وان لم يكن شريكاً وبقية الحديث اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن عبد الملك بن سليمان عن عطي بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار حق بشفعة جازة فيسقط ما كان غائبا اذا كان طرفيها واحدا وقال الترمذي حديث حسن غريب ولا يقيم احد اروي هذا الحديث غير عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن جابر وهو ثقة اسود في الحديث

هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...
هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...
هذا الحديث يدل على ان الشفعة لا تقتضي بيع الدار بل يقتضي بيع السكة...

وقال الشافعي لا شفعة بالجوار لقوله عليه السلام السعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولان حق الشفعة معدول به عن سنن القياس

والنس عن النبي صلى الله عليه وسلم فظهر مجموع هذه الاحاديث ان الشفعة ثلاثة اسباب اشتركت في نفس البيع ثم في الطريق ثم في الجوار وعلى الطريق ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشريح وابن سيرين والحكم وحاد والحسن وطاوس والثوري ومجيبه واصحابه قلت وبه قال ابن ابي ليلى وابن شبره ايضا في شرح الموجه عن ابن شريح كذب ابى حنيفة قال اصحابي الروماني بعض اصحابنا يفتي به وهو الاختيار وروى الاشدكار روى ابن عيينه عن محمد بن دينار عن ابى بكر بن حفص بن عمر بن ابي بن ابي وقاص عن عمر بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال لا شفعة للجوار فكان يفتي بها وسفيان عن ابراهيم ان ميسرة قال كتب لي ابي عبد الله عن ابي حنيفة اذا حدث الحد فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت لطاوس فقال لا الجوار حتى تم وقال الشافعي رحمه الله لا شفعة بالجوار ش وكذا باشرته في الحقوق كالطريق والشرب لان ذلك كالجوار وكذا فيما لا يتحمل القسمة كالنهر والبحر وبه قال مالك واحمد والادريسي وابو ثور وابن ثور وابن النضر وروى ذلك من عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ثم يقول صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ثم اخرج النجاشي عن ابى سلمة عن جابر بن عبد الله ان قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي لفظ النجاشي اذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا يقتضي ان جنس الشفعة فيما لم يقسم اذا الف والام بالجنس ثم المهور والدليل عليه ان قال في رواية انما الشفعة فيما لم يقسم وانما كلمة المحصر ويدل عليه ايضا فاذا صرفت الطرق اى جعل لكل قسم طريق على حدة فلا شفعة ثم ولان حق الشفعة معدول به عن سنن القياس ش هذا دليل مقول للشافعي والسنن يفتح اسين الطريق

قوله لا شفعة بالجوار لقوله عليه السلام السعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولان حق الشفعة معدول به عن سنن القياس

لما فيه من تمام المال على الغير من غير رضا وقد ورد الشريعة به فيما لم يقسم وهذا ليس في معنى لانه مؤنة الشفعة تفرقه في الاصل دون الفروع وكما ما راينا

وتقريره ان حق الشفعة خارج عن مقتضى القياس لم لما فيه ش اى في حق الشفعة من تلك المال على الغير من غير رضاه ش وهذا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا يكل مال امرء مسلم الا بطيبته من نفسه فكان الواجب ان لا يثبت حق الشفعة اصلا لكن ثبت فيما لم يقسم على خلاف القياس وهو معنى قوله ثم قد ورد الشريعة بش اى بحق الشفعة ثم فيما لم يقسم ش لدفع ضرر مؤنة القسمة فلا يلحق به غيره قياسا اصلا ولا دلالة اذا لم يكن في مناه من كل وجه وهذا ش اى الجار ليس في مناه ش اى ليس في معنى ما ورد به الشريعة لان مؤنة القسمة تفرقه في الاصل ش اى فيما لم يقسم وهو موضع الاجماع ثم دون الفروع ش وهو المقسوم وهو موضع الخلاف اراد ان الشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة لانه يحتاج الى ان يدفع من نفسه مطالبة القسمة ولا يمكنه الا بالتكليف عليه وهذا المعنى لا يتحقق في الجار ثم ولما راينا ش من الاحاديث المذكورة من قريب فان قبل يطبق لفظ الجار على الشريك كمان قول الاعشى ايا جاري فانك طالق كذلك امور الناس عاد وطاق والمراد زوجة وهي شريكة في الفراش ولانه صلى الله عليه وسلم قال انما الشفعة فيما لم يقسم نص على النفي من غيره لان كلمة انما للحصر ولان تعليقكم الاستحقاق بالجوار بسبب دفع ضرر الجوار منقوض بالجوار المقابل وبالجار الملاصق بطريق الاجا فقلنا حمل اسم الجار على الشريك ترك الحقيقة فلا دليل وهذا لا يجوز ولان اخر الحديث يابى حله على الشريك فانه قال في آخره ان كان طريقتها واحدا وني حله على الشريك فلهذا لا باشرته يستحق الشفعة سواء كان الطريق واحدا ولا وقال الامام الحلواني تركوا العمل بشيل هذا الحديث مع شهرته وصحة والعجب منهم انهم سمو انفسهم اصحاب الحديث فامنعوا انفسهم ترك العمل بالحديث باصحاب الحديث وقد روى بن سعد رضي الله عنه عرض بيتا له على جاره فدل ان جميع البيت له وسكنه بالشريك ويطلب ايضا ما يملكه بالشريك ما اخرجه ابن ابي شيبة عن ابى اسامة عن حسين المعلم

قوله لا شفعة بالجوار لقوله عليه السلام السعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولان حق الشفعة معدول به عن سنن القياس

واما الترتيب فلو انه عليه السلام الشريك الحق من الخليط والخليط الحق من الشفيع

او بالمقابلة قلت لا نسلم ان ضرر الدخيل موهوم بل هو غالب فان الانسان لا يمكنه الانتفاع
بملكه مدة عمره ولا يتاخر من جاره فما اخرج من قال قبل حلوله لانه اذا نزل رجا يمكن دفعه وربما لا يتر
خلا فائدة اذن في الاشتغال بالدفع والضرر الذي يلحق من جهة الدخيل ببعضه ظاهر وبعضه باطن
فلا يمكن منع جميع ذلك الى السلطان وفيه حرج وربما يحصل ضرر في باب السلطان اي في المقابلة
فوق ضرر سوء العتبة فلا يحل الا على الدفع الا في فان قلت العلة في اتحاق الشفعة للشريك في
ضرر المقاسمة فلا يتحقق هذا المعنى في الجار فلا يثبت له الشفعة قلت المقاسمة حق مستحق على الشريك فلا يكون
من الضرر فان قلت في المملوك بالارث والهبه والوصية لا يثبت الشفعة فينقضي عليك قلت عدم
البشوت في هذا الاشياء لبقاء وجوده بخلاف البيع وايضا فانما لو ثبت فيها اما ان ثبت بعض فلا يمكن وبه
ظاهر وبغير عرض فليس يشترط في الشفعة م واما الترتيب فلو قل صلى الله عليه وسلم الشريك الحق
من الخليط والخليط الحق من الشفيع شى هذا عطف على قوله اما البشوت قدم ان لفظ القدرى
ول على شيتين ثبوت الشفعة والترتيب اما ثبتونا في الاحاديث المذكورة واما الترتيب فلو قل
صلى الله عليه وسلم ولكن لم يثبت الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف وقال ابن الجوزى في تحفته
به حديث لا يعرف واما المعروف مارواه سيد ابن منصور ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن
المغيرة الشافعى قال قال الشافعى قال رسول صلى الله عليه وسلم الشفيع اولى من الجار والجار اولى من
الجانب وقال في التبع هشام وسابن ميم وقال ابو حاتم لا بأس بحديثه انتهى قلت بهذا الحديث رواه
عبد الرزاق في مصنفه من ابن المبارك هو ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه في اثنا البسوس ثنا ابو حاتم
من ماصم عن الشافعى من شرح قال الخليط احق من الشفيع والشفيع احق من الجار والجار احق من
سواه ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ميم عن ايوب عن ابن سيرين عن شرح الخليط احق من الجار

قوله وفيه حرج وربما يحصل ضرر في باب السلطان اي في المقابلة
فوق ضرر سوء العتبة فلا يحل الا على الدفع الا في فان قلت العلة في اتحاق الشفعة للشريك في
ضرر المقاسمة فلا يتحقق هذا المعنى في الجار فلا يثبت له الشفعة قلت المقاسمة حق مستحق على الشريك فلا يكون
من الضرر فان قلت في المملوك بالارث والهبه والوصية لا يثبت الشفعة فينقضي عليك قلت عدم
البشوت في هذا الاشياء لبقاء وجوده بخلاف البيع وايضا فانما لو ثبت فيها اما ان ثبت بعض فلا يمكن وبه
ظاهر وبغير عرض فليس يشترط في الشفعة م واما الترتيب فلو قل صلى الله عليه وسلم الشريك الحق
من الخليط والخليط الحق من الشفيع شى هذا عطف على قوله اما البشوت قدم ان لفظ القدرى
ول على شيتين ثبوت الشفعة والترتيب اما ثبتونا في الاحاديث المذكورة واما الترتيب فلو قل
صلى الله عليه وسلم ولكن لم يثبت الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف وقال ابن الجوزى في تحفته
به حديث لا يعرف واما المعروف مارواه سيد ابن منصور ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن
المغيرة الشافعى قال قال الشافعى قال رسول صلى الله عليه وسلم الشفيع اولى من الجار والجار اولى من
الجانب وقال في التبع هشام وسابن ميم وقال ابو حاتم لا بأس بحديثه انتهى قلت بهذا الحديث رواه
عبد الرزاق في مصنفه من ابن المبارك هو ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه في اثنا البسوس ثنا ابو حاتم
من ماصم عن الشافعى من شرح قال الخليط احق من الشفيع والشفيع احق من الجار والجار احق من
سواه ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ميم عن ايوب عن ابن سيرين عن شرح الخليط احق من الجار

فالشريك في نفس المبيع والخليط في حق المبيع الشفيع الجار

والجار احق من غيره وخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابراهيم النخعي قال الشريك احق بالشفعة
قان لم يكن شريك فالجار والخليط احق من الشفيع والجار احق من سواه وروى ابو يوسف عن
الثخين سوار عن محمد بن سيرين عن شريح انه قال الخليط احق من الشفيع والشفيع احق من الجار والجار
احق من غيره فاما الشريك في نفس المبيع والخليط في حق المبيع والشفيع هو الجار شى وهذا كما قد
نفس الشريك بمن كان شريك في نفس المبيع والخليط بمن كان في حقوق المبيع وهما في اللغة سلو قال
الطحاوى في شرح الامثارات فان قال فقد جعلت هو لانه الثلاثة شفعاء بالاسباب التي ذكرت فلم
جعلت الشريك اولى من الشريك في الطريق ثم الجار قيل لان الشريك له شركة في الطريق
من في الدار بعينه وليس لصاحب الطريق حق في الدار فلهذا اصرار سواه اولى وكذلك لصاحب الطريق
حق في الطريق وليس في الطريق للجار ذلك فلهذا اصرار سواه اولى ثم الجار وقال القدرى
في شرحه لمحققر الكرخى وقد قالوا في الشريك اذا سلم الشفعة وجب للشريك في الطريق فان سلمها
وجبت للجار وروى عن ابي يوسف ان الشفعاء اذا اجتبعوا سلم الشريك الشفعة فلا شفعة لغيره لان
عقد البيع وقع غير موجب للشفعة للجار الا ترى انه لا يملك المطالبة بها فلا يثبت حقه الا بتجدد بيع آخر
اصل اذا استحدث الجوار وقال الكرخى في مختصره الشفعة يتحقق عند اصحابنا جميعا بثلاثة معاني بالشفعة
وفيما وقع عليه عقد البيع او بالشركة في حقوق ذلك او بالجوار الاقرب وتفسير ذلك دار بين قوم
فيما سألهم لهم فيها شركة بين بعضهم وفيها ما هي مفردة لبعضهم وساحة الدار مرفوعة بينهم نظير قون
من منازلهم فيها وباب الدار التي فيها المنازل في زقاق غير نافذة فباع بعض الشريك في المنزل
فصبه من شريكه او من رجل اجنى بحققة من الطرق في الساحة وغيره فاشترك في المنزل
احق بالشفعة من الشريك في الساحة ومن الشريك في الزقاق الذي فيه باب الدار فان سلم الشريك

قوله وفيه حرج وربما يحصل ضرر في باب السلطان اي في المقابلة
فوق ضرر سوء العتبة فلا يحل الا على الدفع الا في فان قلت العلة في اتحاق الشفعة للشريك في
ضرر المقاسمة فلا يتحقق هذا المعنى في الجار فلا يثبت له الشفعة قلت المقاسمة حق مستحق على الشريك فلا يكون
من الضرر فان قلت في المملوك بالارث والهبه والوصية لا يثبت الشفعة فينقضي عليك قلت عدم
البشوت في هذا الاشياء لبقاء وجوده بخلاف البيع وايضا فانما لو ثبت فيها اما ان ثبت بعض فلا يمكن وبه
ظاهر وبغير عرض فليس يشترط في الشفعة م واما الترتيب فلو قل صلى الله عليه وسلم الشريك الحق
من الخليط والخليط الحق من الشفيع شى هذا عطف على قوله اما البشوت قدم ان لفظ القدرى
ول على شيتين ثبوت الشفعة والترتيب اما ثبتونا في الاحاديث المذكورة واما الترتيب فلو قل
صلى الله عليه وسلم ولكن لم يثبت الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف وقال ابن الجوزى في تحفته
به حديث لا يعرف واما المعروف مارواه سيد ابن منصور ثنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن
المغيرة الشافعى قال قال الشافعى قال رسول صلى الله عليه وسلم الشفيع اولى من الجار والجار اولى من
الجانب وقال في التبع هشام وسابن ميم وقال ابو حاتم لا بأس بحديثه انتهى قلت بهذا الحديث رواه
عبد الرزاق في مصنفه من ابن المبارك هو ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه في اثنا البسوس ثنا ابو حاتم
من ماصم عن الشافعى من شرح قال الخليط احق من الشفيع والشفيع احق من الجار والجار احق من
سواه ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ميم عن ايوب عن ابن سيرين عن شرح الخليط احق من الجار

ولان الاتصال بالشرك في البيع اقوى من في كل جزء وبعبارة الاتصال في الحقوق لانه شركة
في مراض المالك والبرجيم ليحقق قوة السبب لان ضرر القسمة ان لم يصلم علة صلح مرجح
قال وليس للشريك في الطريق والشرب والمجاز شفعة مع الخلط في الرقبة لما ذكرنا ان مقدم

في مشر الشفعة فاشترك في الساحة احق بالشفعة وان سلم الشريك في الساحة فاشترك في الزقاق
 الذي لا شفعة له الذي يشرح فيه باب الدار احق بعد الشفعة من الجار الملاصق جميع اهل الزقاق
 الذي لم يقيم فيه شركا في الشفعة من كان في ادناه واقصا وفي ذلك سوا فان سلم الشريك في الزقاق
 فالجار الملاصق ممن لا طريق له في الزقاق بعد هو الاحق وليس لغير الملاصق من الجيران شفعة
 بما لا طريق له في الزقاق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد
 قال بشر بن الوليد وعلي بن الجعد سمعنا ابا يوسف قال بعض اصحابنا لا شفعة الا لشريك لم يقاسم نصيبه
 وقال ما ستم للجار الشفعة انتي هم ولان الاتصال بالشركة في البيع اقوى من هذا دليل عقل على
 الترتيب هم لانه ش اى لان الاتصال في كل جهتين من اجزاء المبيع هم وبعد ش اى بعد الاتصال بالشركة
 هم في الحقوق لا بالشركة في مرافق الملك ش المرافق مواضع الرق من حب المادوسى الكنة كسرة
 احطب وايضا النار والاستراحة في اخلا ونحو ذلك وموضع مرفق بفتح الميم وكسرة الفاقال في العباب
 ومرافق الدار مصاب الماد ونحوها ش الترتيب تحقق بقوله السبب ش لوجود الاتصال بكل جزء من
 البيع بجزء من ملكه وقوة السبب يوجب الترتيب كالضرب فلما كان البيع كان الاكثر ولان ضرر القسمة
 ان لم يصلح طلة لا تحقق الشفعة لان القسمة امر مشروع يصح مبرما معناه انما يصح مرجحا لا كونه
 علة يلزم ان لا يصلح للترتيب لان الترتيب انما يكون ابدان زيادة وصف لا يصلح للعليه فلما كان الشريك
 في نفس المبيع هو الشريك الذي لم يقاسم اولى من غيره كالخ لاب وام يترج على الاخ لانه الميراث
 بالعصوبة وان كانت العصوبة لا يستحق بالام وكما اذا تنازع المتاجر رب الطاحونة في عدم
 جريان الماييرج بالحال ان كان الماييرج في الحال يكون القول رب الطاحونة وان كان منقطعا
 يكون للمتاجر م قال وليس للشريك في الطريق والشرط الجار شفعة مع الخيط في الرقبة لما ذكرنا انه

قال فان لم تلتفت في الطريق فان سلم اخذها الجار لما بنا من الترتيب المراد بهذا الجار الملاحق وهو الذي على ظهر الدابة
وباب في سكة نوحى عن ابى يوسف ان مع وجود الشريك في الرقبة لا تسقط فيه سلم او استوفى لانهم يحبون به وجه الظاهر ان
قد تقرر في حق الكل لان الشريك في التقديم فاذا سلم كان لمن يليه بمنزلة دين الصحة مع
دين المرض والشريك في المبيع قد يكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار

مقدم قال فان سلم شئ اى قال القدورى فان سلم الخياط فى الرقبة وهو الشريك فى نفس البيع
م الشفعة للشريك فى الطريق فان سلم شئ اى الشريك فى الطريق هم اخذوا الجار لما يماسن لترتيب
والمراد بهذا الجار الملاصق شئ وفى بعض المنع الملاصق ولا اعتبار للجار المحاذى خلافا لما روى عن
شيخ وفى خلاصة الفتاوى ثبت الشفعة بجوار وار الوقف وفى الواقعات فى باب شفعة بعلمة ابن
رجل له ارض وهى وقف عليه اشترى رجل ارضا اخرى بجنبها ليس لصاحب الارض الموقوفة عليه شفعة
لان الشفعة بحق المالك ولا ملكهم وهو شئ اى الجار الملاصق هم الذى على ظهر الدار المشفوعة وبأ
فى سكة اخرى شئ اى فى رفاق اخرى وفى الباب السكة الطريقة المصطفعة من النخل وانما سميت لازمة
سكلا لاصطفاق الدور فيها وسكة الدار هم هى المشفوعة هم وعن ابى يوسف ان مع وجود الشريك
فى الرقبة لا شفعة لغيره سلموا استوفى شئ اى الشريك فى الرقبة سوا سلم شفعة او استوفاهم لانهم
مخوون به شئ اى لان الشريك فى الطريق وغيره من الشفعة مخوون بالشريك فى الرقبة والمخوون
لا شئ له مع وجود الحاجب كما فى الميراث فان الاقرب ولو امتنع عن احد الميراث لا يكون للاهبة
وقد ذكرناه من قريب ناقلا عن شيخ مختصر الكرخى وجه الظاهر ان السبب شئ اى وجب ظاهر الروا
ان السبب وهو الاتصال قرر فى حق الكل هم ولذا قلنا يجب للجاران يطلب الشفعة مع الشريك
اذا علم بالبيع حتى يمكن من الاخذوا سلم الشريك حتى لو لم يطلب بعد علمه بالبيع لاحق له بعد تسليم
الشريك الشفعة ذكره فى المبسوط هم الا ان للشريك حق التقدم شئ اى الشريك فى الرقبة احق
من الجار لما ذكرناه فاذا سلم شئ اى الشريك فى الرقبة هم قال لمن يبيع بمنزلة دين الصحة يمين المرض
شئ اى الذى غير معرفة الاسباب فى المرض مع ذى الصحة سوا وقد مر فى الاقرارهم والشريك ايسر
قد يكون فى بعض منها كما فى منزل معين من الدار شئ بان كانت الدار كبيرة فكانت فيها يوتى فى

[illegible]

واحد شركة والشفعة بذلك الشريك دون الجار هم وجدار معين منها شئ اى من الدار صورته ارض
 بينها غير مقسومة فيها حايطاني وسطها ثم اقتسام الباقي فيكون الحايط وما تحته مشتركا بينهما وكان هذا الجار
 شريكا في بعض المبيع فيكون مقدما على الشريك ما لو اقتسما الارض قبل بناء الحايط وخط خطاني وسطها ثم
 اعطى كل واحد شيئا حتى يبا حايطا فكل واحد جاري في الارض شريكا في البناء لا غير والشفعة في البناء لا غير
 لا يوجب الشفعة كذا في الذخيرة هم وهو مقدم شئ اى الشريك في المبيع مقدم هم على الجار في المنزل
 شئ وكذا على الجار في بقية الدار هم في اصح الروايتين من ابى يوسف شئ اى وكذا الشريك في الجدار
 مع ارضه مقدم على الجار في بقية الدار وفي المعنى ذكره القدرى ان الشريك في الارض التي تحت الحايط
 يستحق الشفعة في كل المبيع عند محمد واحد الروايتين عن ابى يوسف فيكون مقدما على الجار في كل المبيع و
 في رواية عن ابى يوسف يستحق الشفعة في الحايط بحكم الشركة وفي الباقي بحكم الجوار فيكون ذلك من جوار
 اخر بينهما وقال الكرخي في محقره قال ابو يوسف في دار بين رجلين ورجل فيها طين فباع احد جوار
 نصيبه من الدار فشه كيه في الدار احق بالشفعة في ذلك فالشفعة لصاحب الطريق قال كذا ذلك
 دار بين اثنين لاحدهما حايط بينه وبين رجل سببه بارضه فباع الذي له منزل في الحايط فغيبه
 من الدار والحايط قال والشريك في الدار احق بشفعة الدار ولا شفعة للشريك في الحايط
 واخيه وكذا ذلك دار بين رجلين ولاحدهما بير في الدار بينه وبين رجل آخر فباع الشريك
 في البير نصيبه من الدار والبير فالشريك في الدار احق بشفعة الدار ولا شفعة للشريك
 في البير في الدار ولا شفعة في البير لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لان المنزل من حقوق
 الدار ومرافقة ولهذا يدخل سفوح الدار حتى ذكر كل حق هو لها هم واذا كان المنزل
 من لواحق الدار كانت الشركة في المنزل تبعا للدار وتبع الشئ بمنزله وصفه وما يصلح صفته

شركة في الدار كذا في رواية عن ابى يوسف في دار بين رجلين ولاحدهما بير في الدار بينه وبين رجل آخر فباع الشريك في البير نصيبه من الدار والبير فالشريك في الدار احق بشفعة الدار ولا شفعة للشريك في البير في الدار ولا شفعة في البير لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لان المنزل من حقوق الدار ومرافقة ولهذا يدخل سفوح الدار حتى ذكر كل حق هو لها هم واذا كان المنزل من لواحق الدار كانت الشركة في المنزل تبعا للدار وتبع الشئ بمنزله وصفه وما يصلح صفته

ثم لا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى يستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشفعة
 الخاص ان لا يكون نافذا فيكون في الشفعة ما يجزى فيه السفن ما يجزى فيه حمام ومنه عند ابى يوسف في دار بين رجلين ولاحدهما بير في الدار بينه وبين رجل آخر فباع الشريك في البير نصيبه من الدار والبير فالشريك في الدار احق بشفعة الدار ولا شفعة للشريك في البير في الدار ولا شفعة في البير لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة لان المنزل من حقوق الدار ومرافقة ولهذا يدخل سفوح الدار حتى ذكر كل حق هو لها هم واذا كان المنزل من لواحق الدار كانت الشركة في المنزل تبعا للدار وتبع الشئ بمنزله وصفه وما يصلح صفته

لا علة يصح مرجعها كما كعدالة الشاهد واد بقلوله والبقعة واحدة ان الموضع الذي هو مشترك
 بين البائع والشفيع لاحق لثالث فيه وذلك في حكم شئ واحد فاذا صار احق ببعض يكون
 احق بالجميع هم ثم لا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى يستحق الشفعة بالشركة فيه
 فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان لا يكون نهر الا يجزى فيه السفن
 هم قال عبد الواحد اراد السفن الصغيرة مثل الزورق حتى لو كان نهر كبير يجزى فيه الزورق
 فالجار احق لان هو لا يملك شريكا في الشرب وذكره في المبسوط وفي الذخيرة النهر الكبير من
 يشرب منه لا يضمنون واختلفوا في حد ما لا يضمن وما يحصى قبل ما لا يحصى خمساية وقبل اربعون
 وقيل مائة وقيل اربع مائة انما قيل انما موقوف الى رأي كل مجتهد في زمانه ان راى ان كان كسيرا
 والا كان صغيرا وما يجزى فيه عام شئ اى والذي يجزى فيه السفن فهو عام هم وذهب عنه
 ابى حنيفة ومحمد ومن ابى يوسف الخاص ان يكون نهر ايسق من قراخان او ثلثة شئ اى
 يسق منه ثلثة او جدار القراع من الارض كل قطعة ليس فيها شجر ولا بئر وقال الانباري
 القراع الارض البارزة التي لم يمتلئ بها شئ والملا القراع الذي لا يخالطه شئ كذا في تهذيب
 الديوان انتهى قلت قد فرق بينا بالضم في الاول والفتح في الثاني وفي الباب القراع
 المدرجة التي ليس فيها بناء ولا عليها شجر وقال الكرخي في محقره وقال هشام عن ابى يوسف
 في الساقية الصغيرة يسق البساتين او الثلثة او يسق قطعتين او ثلثة او نحو ذلك فصاحب الارض
 والبستان له الشرب في الساقية احق بما يجزى من الجار الذي له شرب في الساقية فان ترك صاحب
 احق بما يجزى من الجار الذي له شرب في الساقية فان ترك صاحب الساقية شفعة للجار ان يطلب
 الشفعة وقال ابو يوسف ليس في الارض التي شرب بها من العظم شفعة او لم يحل ابو يوسف

وما زاد على ذلك فهو عام فان كانت سكة غير نامذة ينشعب منها سكة غير
نامذة وهم مستطيلة فيبعث دابر في السفلى فلا يملأ الشفة خاصة دون اهل العليا

العظم مثل الساقية بين القوم ثم قال الكرخي فيه وقال هشام سالت محمدا عن النهر الذي يحيط
 بالسفن يكون للذين لهم النهر الشفعة فيباع من ذلك النهر قال نعم قال محمد ولكن ليس لهم الشفعة
 في النهر في الارضين التي شرها من هذا النهر بمنزلة الطريق النافذة قال واما ما لا يجري فيه
 شفعن فانه بمنزلة الطريق غير النافذة فهم شفعوا بالانهار في الارضين التي شرها في النهر وهذا
 قول ابي حنيفة ومحمد انتهى لفظه وقال القدرى في شرحه اجري محمد الحكم على جريان السفن
 ان ما تجرى فيه السفن في حكم العظم فهو كاللدجة والفرات وما لا يجري فيه السفن في حكم الصغير
 فهو كالزقاق الذي لا ينفذ وقال الامام الابي في شرح الطحاوي لو ان نهر البقيعة
 اراضى سدودة وكر وم معدودة فيبعث ارض من ذلك او كرم منها فم شفعوا فيها لانهم كلهم
 على طارده فيها وكان النهر ما كان الشفعة للجار الملاصق هم وما زاد على ذلك ش اى على
 فراعين او ثلاثة اقرقة هم فهو عام ش اذا كان عاما لا يكون مستحقا للشفعة فيه بالشركة هم
 فان كانت سكة اى زقاق هم غير نافذ ش بالرفع لانها صفة السكة وليست بخير فكانت لان كانت
 هنا مائة فلا تحتاج الى خبر لان المعنى فان وجدت سكة غير نافذة وانما ذكرها بالفائدة ليعرف على
 مسئلة القدرى بسبب انها سكة عليها اخرى غير نافذة وهي مستطيلة ش اى والحال انها
 مستطيلة هذه صورتها هم

اى فى المنشبه
 فلا يهاش اى لابل المنشبه
 اشقة دون ابل الا على وفى اكثر النسخ وقد راعى العلما وهو الاصح لانه لا شركة لهم فيها ولا
 المرور ولذا ليس لهم ان يفتوا بابا منها غلى وكانت كالمركبة لابلها بخلاف الواحدة او اثنتين
 وارسه اقصاها كانت اشقة بين ابل السكة وان لم يكن لابل الا على حق المرور فى حق

وان بيت في العليا فلا هل السكتين المعنى ما ذكرنا في كتاب ادب القاضى ولو كان فهم صغيرا خلا
منه هل اصغر منه فهو على قياس الطريق فيما بيناه قال ولا يكون الرجل بالجد وعلم على الخاطئ
شفيق جوار شوكه ولكنه شفيق جوار ان قد هـ الشركه في العقارب بوضع الجذوع
لا يصدر شريكه في الدار لانه جار ملازق هـ

الاقصى لان السكة اذا كانت واحدة والطريق واحد فيها فلكل فيها شركة من الاول الى الاخر
الا ان الشركة لا بل السفلى اكثر والترجيح لا يقع بالكثر على ما عرفهم وان بيعت في العليا فلا بل السكتين
ش اى وان بيعت وارنى السكة العليا فاشقة لابل السكتين جميعا لان لابل السفلى لهم حق
المور فيها هم والمعنى ما ذكرنى كتاب ادب القاضي ش وهو ان حق المرور لا بل فيها هم والمعنى
ما ذكرنى كتاب ادب القاضي ش وهو ان حق المرور لا بل السفلى رخاصه في الصورة الاولى
وفى الثانية لابل السكتين جميعا فكانوا سوانى الشقة هم ولو كان نهر صغير ياخذ منه نهر اصغر منه
فهو على قياس الطريق ش يعنى لو بيعت ارض متصلة بالنهر الاصغر فاشقة لابل النهر الصغير كما ذكرنا الحكم
فى السكة المشقة مع السكة المستقلة قال القدرى فى شرح الكرخى اذا نجا منه نهر نهر فبيعت ارض
شربها من النهر النازع فابل النهر النازع احق بالشفقة من ابل النهر الكبير لان يقتصون يشرب النهر
النازع فابل النهر النازع احق بالشفقة من ابل النهر الكبير ان بيعت على النهر الكبير كان ابله وابل النهر النازع سواء
فى الشقة لانهم سواء فى تحقق الشرب بالشركة فى عمومهم فبما ش اى من تحقق فى الشقة
هم قال ولا يكون الرجل بالجوزع على الحايطة شفقة شركة ولكن شفقة جوار ش اى قال المصنف
قال الكرخى فى محققه قال هشام سالت محمدا عن جايط بين دارين عليه خشب لصاحب بذه الدار
ولصاحب لدار اخرى فبيعت احد الدارين فجاىط صاحب الحايطة يدعى الشقة وجار الجار يدعىها ولا يعلم
ان الحايطة بنيا لك بالخشب لذى قال محمدا سال المدعى الشقة البنية ان الحايطة بنيا وان قام به
فهو احق من الجار لانه شريك وان لم يقيم به لم اجله شربا انتى وذلك لان تحقق الحايطة بالخشب
ظاهر فى الملك والشفقة لا تتحقق بانها هم لان السكة هى الشركة فى العقار ش اى لان عليه تحقق
الشفقة هى الاشتراك فى العقارهم وبوضع الجوزع لا يصير شربا فى الدلالة جوار لاذق ش اى

[illegible]

اي حصة لا يملك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توتي ثلث مال امرء مسلم قوله عساه اي حصة الشفعة يكون مقلدا
 واصل استعماله بان نحوه مسمى زيدان يخرج وقد يشبهه كما في قوله ان نحو قول الشاعر شعور الكلب الذي اسبغ
 يكون ورواه فرج قريب وادركه المصنف روح من ذاب القيل واسم من هذا الفير البارز هم وجه الظاهر ان
 له عليه ش اي الشان لا توتي الشفعة على الشفعة هم قبل القضاة فلا يمكن المشتري من مطالبة فليكن حظه
 وفي شرح الطحاوي لا يثبت للشافعي ان يقبض بالشفعة حتى يحضر الثمن الموقوف فيقضى قضاؤه ووجب عليه الثمن فليس
 المشتري المبيع حتى يحضر الشفعة الثمن ولو قال للشفعة ليس عندى الثمن احضره اليوم او هذا او ما شئت ذلك فالقاضي
 لا يثبت له ذلك ويطلب حقه في الشفعة ثم قال والفريق بين البائع والمشتري وبين الشفعة والمشتري فان
 المشتري في البيع لو طال لا تبطل الشراؤها بطلان البائع ازال البيع من ملكه قبل وصول الثمن اليه فقد ضر
 نفسه عن اختياره فلا يزيل ملك نفسه عن اختياره فلا يزيل ملك المشتري وانما يزيل باثبات ولاية حبس المبيع فان
 المشتري منها فلا يزيل ملك نفسه عن اختياره ليقال اضر بنفسه قبل وصول الثمن اليه بل الشفعة تملك عليه كباقي الضرر من
 نفسه وانما يجوز للامان دفع الضرر عن نفسه على وجه لا يضر غيره ودفع الضرر عن المشتري بابطال الشفعة اذا ما طل في
 دفع الثمن هم ولله بأس ولعدم كون الثمن عليه قبل القضاة لا يشترط تسليمه فلا لا يشترط احضاره ش لان ليس بتمت عليه
 هم فاذا دفعه لا يملك المشتري ان يحبس حتى يستوفي الثمن في اي فادفع الشفعة بالدار وفي بعض نسخ
 فاذا قضى بالدار للشفعة فلا يشتري هم ويقضى القضاة عند حمله ايضا لانه فصل بمقتضى ش يعني ان عند حمله للشفعة قبل حصار
 الثمن ومع هذا لو قضى بما قبل الا حصار ويقضى القضاة عند حمله ايضا لانه في محل مقتضىه وانما قال عند حمله ايضا لان الاشكال
 يعني على من يذهب اذ لا يجوز القضاة عند حمله كما ذكرناهم ووجب عليه الثمن ش اي على الشفعة هم فحبس فيه ش اي في الثمن
 اذا اخره هم فلا يزداد الثمن بعد اقال له اذ دفع الثمن اليه لا تبطل شفعة ش اي فلو اخر الشفعة الثمن بعد اقال القاضي له
 اذ دفع الثمن اليه اي الى المشتري لا تبطل شفعة وفي الكافي عند محمد هم لانه ما كدت بالخصوصية عند القاضي ش اي لان
 الشفعة ما كدت بخصومة الشفعة عند القاضي هم قال واذا حضر الشفعة البائع والمبيع في يد شخص اي قال القدر في اي وان
 حضر الشفعة البائع عند القاضي والحال ان الدار المشفوعة في يده لم يسلمها الى المشتري هم فان كان يخاصه في الشفعة ش
 اي فلا شفعة ان يخاصه البائع في الشفعة هم لان اليد هي المستحقة ش اي بمقتضى كيد الملك ولذا كان له ان يمسك
 يستوفي الثمن ولو ملكه يملك من له وانما قال ذلك احترازا عن رد المودع والمستعير ومن له يملكه فهو خصم من ادعى عليه
 هم ولا يبيع القاضي البيعة حتى يحضر المشتري في دفع البيع بمشاهدة ش اي بحضور من المشتري والمشهد ففتح ليم
 بعد ريمى بمعنى الشهود وهو الحضور ويقبض بالشفعة على البائع ويجعل المدة عليه ش اي على البائع في ضمان
 الثمن عند الاستحقاق لانه هو القاض للثمن هم لان الملك لا يثبت له بالبيع نصار ملك الا ترى انه يجوز له ان يغير
 في تصرف الملك هم واليد للبائع ش الا ترى ان لا يحبس لاسيما الثمن هم والقاضي يقبض بها ش اي بالملك واليد هم
 للشفعة فلا بد من حضور جاس ش اي حضور البائع والمشتري اذا الشفعة يخاصه المشتري بالملك واليد ولان اخذ من يد
 البائع بوجوب القضاة البيع بين البائع والمشتري وهذا لا يتم الا بحضور من المشتري فيمشتري
 حضور ثم الاخذ من يد البائع يجوز عند الشافعي في وجه واحد وقال الشافعي في قول واحد في رواية جراحا

وتجوز الظاهر انه لا يمكن
 عند قبل القضاة او يثبت
 لا يشترط تسليمه
 فكذلك لا يشترط طمنا
 واذا قضى كمالا
 فالشفعة ان يحبسها
 حتى يستوفي الثمن
 وينفذ القضاة عند
 محمد لا يصح ان يضل
 محتمل فيه ووجب
 عليه الحبس في حصة
 فلو اخره لكان الثمن
 بعد ما قاله ادفع
 الثمن اليه لا تبطل
 شفعه لا يملك ذلك
 بالخصوصية عند
 القاضي قال ابن
 اضر الشفعة ان يبيع
 ويطبق في يد ذلك
 ان يخاصه الشفعة
 لان اليد هي المستحقة
 مستحقة ولا يبيع
 القاضي البيعة
 حتى يحضر المشتري
 في دفع البيع بمشاهدة
 من المشتري والمشهد
 على البائع ويجعل المدة
 عليه لان الملك لا يملك
 واليد للبائع ش الا ترى
 ان لا يحبس لاسيما الثمن
 هم والقاضي يقبض بها ش
 اي بالملك واليد هم
 للشفعة فلا بد من حضور
 جاس ش اي حضور البائع
 والمشتري اذا الشفعة يخاصه
 المشتري بالملك واليد ولان
 اخذ من يد البائع بوجوب
 القضاة البيع بين البائع
 والمشتري وهذا لا يتم
 الا بحضور من المشتري في
 فمشتري

المشتري حتى يقبض من يد البائع فياخذ الشفعة من يده والهدية على المشتري بكل حال عند الشك في ثبوتها وان كان البائع
 والبائع على البائع بكل حال وعندنا ان اخذ من يد البائع فالحدة عليه وان اخذ من يد المشتري فالحدة عليه وروى
 ابن سامة وبشر بن الوليد عن ابى يوسف ان المشتري ان كان نقدا الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى للشفعة بالشفعة فيحضر
 من البائع والمشتري فان الشفعة يقبض الدار من البائع ويقبض الثمن للمشتري ومدة عليه وان كان لم يقبض الثمن ولم يقبض
 في البائع ومدة عليه بمكان ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانه صار اجنبيا اذا لم يقبض
 له ولا ملك ش اي للبائع اما عدمه في ظاهر لان البيع قبض واما عدم الملك فلان المشتري عليه بالعقد ان يقبض هم قوله
 ش اي قول القدر في هم في دفع البيع بمشاهدة من اشارة الى علة اخرى وهي ان البيع في حق المشتري اذا كان ينفذ لا بد
 من حضوره ليقبض بالشفعة على شرايط حضور معلول بعيلتين احدهما انه يصير مقتضا عليه في حق الملك لانه قال قبل هذا
 لان الملك للمشتري واليد للبائع فلا بد من حضوره وانما يصير مقتضا عليه في حق الفسخ كما ذكرنا فلا بد من حضوره او لقضا
 على الغائب لا يجوز هم ثم وجه هذا الفسخ المذكور هو ان الفسخ المذكور في قوله في دفع البيع بمشاهدة ولما كان الفسخ للبيع يوم العود
 على موقعه بالنقض في السلطان لان نقض البيع انما هو لاجل الشفعة وبعضه يعنى الى انقضاء الكونهما ببيئته على البيع من وجه
 النقض بقوله ثم وجه هذا الفسخ المذكور هم ان يفسخ في حق الاضافة ش يعني يصير البيع مضافا الى الشفعة بعد ان كان مضافا الى
 الشفعة بعد ان كان مضافا الى الشفعة لان نقض قبض المشتري بالاخذ بالشفعة ش اي لتبطل بقوله ان يفسخ في حق الاضافة
 وان قبض المشتري مع ثبوت حق الاخذ للشفعة متين واذا كان مستغافا عن الغرض من الشفعة وهو الانتفاع بالبيع فيحتاج الى
 الفسخ وهو معنى قوله وهو بوجوب الفسخ ش اي انما قبض المشتري بسبب الاخذ بالشفعة بوجوب الفسخ لان الاسباب شرعت لاحكامها لا لغاياتها
 الا انما يبقى اصل البيع ش اي الشفعة في حق الاضافة والابينة لكن يعني لكن الشان يبقى اصل البيع بمعنى الفسخ في
 حق المشتري لا البائع وبقي اصل البيع في الصادر من البائع وهو قوله بعت مجردا عن اضافة الى ثمن المشتري لانه انما يفسخ
 فانه لو انقضى عاد على موضوعه بالنقض كما ذكرناهم لتعذر انفسا ش اي الفسخ العقدي فقام من كل وجه لانه يصير كان
 البيع لم يكن اصلا لان الانفساخ من كل وجه عبارة عنه فينبذ بطلان حق الشفعة هم لان الشفعة ببار عليه ش اي على البيع هم
 ولكنه تحولت الشفعة اليه ش اي ولكن الشان تحولت العقدي الى الشفعة وهذا هو التحول بقا العقد وهو تحول الشفعة اليه هم
 ويصير كانه لمشتري منه ش اي يصير الشفعة كانه لمشتري من البائع وهذا لان الشفعة ثابتة في الشريعة وثبوتها بقا العقد
 كما كان مستند لعدم حصول المقصود فكان نسبه من ضرورتها وهي تدفع بنفسه من جانب المشتري فلا يتبدل الى غيره وهذا
 اختار بعض المشايخ وهو المختار وقالوا بعضهم نقل الدار من المشتري الى الشفعة بعقد جديد قالوا لو كان بطريق التحول
 لم يكن للشفعة بعقد جديد قالوا لو كان بطريق لم يكن للشفعة خيار الودية اذا كان المشتري قد رد ذلك للماسي ولما كان له
 ان رد الدار اذ اطلع على عيب والمشتري اشتراها على ان البائع يبرئ من كل عيب بها لكن له ذلك والجواب ان العقد يعنى
 سلامة العقود عليه من عيب انما تدفع في حق المشتري ليعرض لم يوجد في الشفعة وهو الرواية وقبول المشتري العيب فتحولت
 الشفعة الى الشفعة موجبة السلامة نظر الى الاصل ثم فانه ش اي فلتحول الشفعة اليه هم يرجع بالهدية على البائع ش اي
 بوجوبه كما كان ولو كان بعقد جديد كانت على المشتري هم بمكان ما اذا اقبض المشتري فلا بد من ش اي الشفعة هم من وجه حيث يكون
 للهدية عليه لانه تم ملكا بالقبض وفي الوجه الاول ش اي وهو انما اذا كان البيع في يد البائع واخذ الشفعة منه هم مقتضى قبض المشتري

فان كان ساد اكلت
 الذر قد قبضت تحت
 لا يعتبر حضوره
 لانه صار اجنبيا اذا لم يقبض
 بكن ولا ملك وقوله
 البيع بمشاهدة
 اشارة الى علة اخرى
 وهي ان البيع في حق المشتري
 اذا كان ينفذ لا بد
 من حضوره ليقبض
 بالشفعة على شرايط
 حضوره ليقبض بالشفعة
 على شرايط حضوره
 لان الملك للمشتري
 واليد للبائع فلا بد
 من حضوره وانما يصير
 مقتضا عليه في حق
 الفسخ كما ذكرنا فلا
 بد من حضوره او لقضا
 على الغائب لا يجوز
 هم ثم وجه هذا
 الفسخ المذكور هو ان
 الفسخ المذكور في
 قوله في دفع البيع
 بمشاهدة ولما كان
 الفسخ للبيع يوم
 العود على موقعه
 بالنقض في السلطان
 لان نقض البيع انما
 هو لاجل الشفعة
 وبعضه يعنى الى
 انقضاء الكونهما
 ببيئته على البيع
 من وجه النقض
 بقوله ثم وجه
 هذا الفسخ
 المذكور هم ان
 يفسخ في حق
 الاضافة ش
 يعني يصير
 البيع مضافا
 الى الشفعة
 بعد ان كان
 مضافا الى
 الشفعة بعد ان
 كان مضافا الى
 الشفعة لان
 نقض قبض
 المشتري بالاخذ
 بالشفعة ش
 اي لتبطل
 بقوله ان يفسخ
 في حق
 الاضافة
 وان قبض
 المشتري مع
 ثبوت حق
 الاخذ للشفعة
 متين واذا كان
 مستغافا عن
 الغرض من
 الشفعة وهو
 الانتفاع
 بالبيع فيحتاج
 الى الفسخ
 وهو معنى
 قوله وهو
 بوجوب
 الفسخ ش
 اي انما قبض
 المشتري بسبب
 الاخذ بالشفعة
 بوجوب
 الفسخ لان
 الاسباب
 شرعت
 لاحكامها
 لا لغاياتها
 الا انما
 يبقى اصل
 البيع ش
 اي الشفعة
 في حق
 الاضافة
 والابينة
 لكن يعني
 لكن الشان
 يبقى اصل
 البيع
 بمعنى
 الفسخ
 في حق
 المشتري
 لا البائع
 وبقي اصل
 البيع في
 الصادر
 من البائع
 وهو قوله
 بعت مجردا
 عن اضافة
 الى ثمن
 المشتري
 لانه انما
 يفسخ
 فانه لو
 انقضى عاد
 على موضوعه
 بالنقض
 كما ذكرناهم
 لتعذر
 انفسا ش
 اي الفسخ
 العقدي
 فقام من
 كل وجه
 لانه يصير
 كان البيع
 لم يكن
 اصلا لان
 الانفساخ
 من كل
 وجه
 عبارة
 عنه فينبذ
 بطلان
 حق
 الشفعة
 هم لان
 الشفعة
 ببار
 عليه ش
 اي على
 البيع هم
 ولكنه
 تحولت
 الشفعة
 اليه ش
 اي ولكن
 الشان
 تحولت
 العقدي
 الى
 الشفعة
 وهذا
 هو
 التحول
 بقا
 العقد
 وهو
 تحول
 الشفعة
 اليه هم
 ويصير
 كانه
 لمشتري
 منه ش
 اي يصير
 الشفعة
 كانه
 لمشتري
 من
 البائع
 وهذا
 لان
 الشفعة
 ثابتة
 في
 الشريعة
 وثبوتها
 بقا
 العقد
 كما كان
 مستند
 لعدم
 حصول
 المقصود
 فكان
 نسبه
 من
 ضرورتها
 وهي
 تدفع
 بنفسه
 من
 جانب
 المشتري
 فلا
 يتبدل
 الى
 غيره
 وهذا
 اختار
 بعض
 المشايخ
 وهو
 المختار
 وقالوا
 بعضهم
 نقل
 الدار
 من
 المشتري
 الى
 الشفعة
 بعقد
 جديد
 قالوا
 لو
 كان
 بطريق
 التحول
 لم
 يكن
 للشفعة
 بعقد
 جديد
 قالوا
 لو
 كان
 بطريق
 لم
 يكن
 للشفعة
 خيار
 الودية
 اذا
 كان
 المشتري
 قد
 رد
 ذلك
 للماسي
 ولما
 كان
 له
 ان
 رد
 الدار
 اذ
 اطلع
 على
 عيب
 والمشتري
 اشتراها
 على
 ان
 البائع
 يبرئ
 من
 كل
 عيب
 بها
 لكن
 له
 ذلك
 والجواب
 ان
 العقد
 يعنى
 سلامة
 العقود
 عليه
 من
 عيب
 انما
 تدفع
 في
 حق
 المشتري
 ليعرض
 لم
 يوجد
 في
 الشفعة
 وهو
 الرواية
 وقبول
 المشتري
 العيب
 فتحولت
 الشفعة
 الى
 الشفعة
 موجبة
 السلامة
 نظر
 الى
 الاصل
 ثم
 فانه
 ش
 اي
 فلتحول
 الشفعة
 اليه
 هم
 يرجع
 بالهدية
 على
 البائع
 ش
 اي
 بوجوبه
 كما
 كان
 ولو
 كان
 بعقد
 جديد
 كانت
 على
 المشتري
 هم
 بمكان
 ما
 اذا
 اقبض
 المشتري
 فلا
 بد
 من
 ش
 اي
 الشفعة
 هم
 من
 وجه
 حيث
 يكون
 للهدية
 عليه
 لانه
 تم
 ملكا
 بالقبض
 وفي
 الوجه
 الاول
 ش
 اي
 وهو
 انما
 اذا
 كان
 البيع
 في
 يد
 البائع
 واخذ
 الشفعة
 منه
 هم
 مقتضى
 قبض
 المشتري

وانه يوجب الفسخ
 وقد طولنا الكلام فيه
 في كفاية المشتري
 بتوافق الله تعالى
قال ومن اشترى دارا
 لغيره فهو المضمم للشفيع
 لانه هو العاقد لا المشتري
 بالشفيع من حقوق
 العقل فيتوجب عليه
قال لان يسلمها
 الى الموكل لانه لم يسلط
 يد ولا ملك يكون
 المضمم هو الموكل
 وهذا لان الموكل كل ما
 من الموكل على ما
 فتلزمه اليه كسائر
 الى المشتري فمضمون
 معه لا يفسد ذلك
 قائم مقامه في كفاية
 محضه في الخصومة
 قبل التسليم وكذا
 اذا كان البائع وكيل
 الغائب فلا شفيع
 ان يأخذها منه
 اذا كانت في يده لانه
 عاقد وكذا
 اذا كان البائع وصيا
 لمعت فيما يجوز بيعه لا كذا
قال ولو اشترى شفيع
 بالدار ولم يكن لها مال
 حيا والودع وان حيا
 عسبا اطلاقه في حيا
 المشتري لانه منه
 لان المشتري بالشفيع
 مجترة لا كذا لانه
 مبادلة المال بملال
 فليكن فيه الحيا
 ان كان في المهر ولا يفسد

فانه يوجب الفسخ
 اي صحيح البيع الذي كان بين المشتري وبينه وقد طولنا الكلام فيه في حكم المسئلة المذكورة
 في كفاية المشتري بتوافق الله تعالى وقد بينا في ذلك في انشاء الكلام من قال ومن اشترى دارا لغيره
 اي قال الله وري يبيعه اشترى لغيره بطريق الوكالة هو المضمم للشفيع لانه هو العاقد لا المشتري
 والاخذ بالشفيع من حقوق العقل فيتوجب عليه اي فيتوجب المضمون على الموكل يسلمها الى الموكل
 اي قال الله وري لان يسلم الموكل الى الموكل فيمكنه يكون الموكل هو المضمم لانه لم يسلط يد ولا ملك
 خصا اذا كانت الدار في يده وشفيع المشتري والوكيل اذا قبض فمضمون ان لا يفسد الموكل لان المشتري لم يعطه البائع المالك
 فلم يفسد المالك عليه من غير حضوره والموكل فقد اقام الموكل مقام نفسه وخصته به فجار ان يفسد المالك بمحضه وان
 لم يفسد الموكل هم فيمكنهم من المولى اي اذا سلم الموكل الى الموكل يكون هو المضمم في شجر الطحاوي ومن
 اشترى دارا لرجل بامر وقبضها ثم جاء الشفيع لطلب الشفعة فانه ينظر ان كان الموكل لم يسلم الدار الى الموكل فان الشفيع
 ان يأخذ الدار منه فيكتب عليه وبقية الثمن ان يبيع الموكل الى الموكل وان كان الموكل سلم الدار الى الموكل فاخذ منه
 وبقية الثمن اياه ويكتب البهرة وري عن ابي يوسف انه قال لا يأخذ من يد الموكل لانه انما اشترى الموكل وبوليس يفسد بها
 ولكن يقال سلم الدار الى الموكل ثم يأخذ بالشفيع منه وفي ظاهر الرواية ما ذكرنا انه يأخذ من يد الموكل اذا كان في يده لان حقوق
 العقد راجعة الى العاقد فيكون في حقوق عقد كالمالك والشفيع من حقوق العقد وهذا في بيع المضمم لانه لو كان
 كالبائع من الموكل على ما عرف من باب الوكالة ان بين الموكل والموكل بيع حكمه فليس له ان يسلم الموكل الى الموكل
 كسليم البائع الى المشتري فيخصه الخصومة معه اي مع الموكل يعني لو كان سلم الى المشتري كان هو المضمم فله الموكل
 مع ذلك قائم مقام الموكل من ايجاب عن سوال مقدر تقديره ان يقال لو كان الموكل والموكل كالبائع والمشتري كان
 ان يشترط حضور جميعا في الخصومة اذا كان الدار في يد الموكل لان الحكم في البائع والمشتري كان
 الجواب ان يقال ان الموكل قائم مقام الموكل لكونه تابعا له فيكون في الخصومة قبل التسليم والبائع يملك
 يناسب عن المشتري فلا يملك في محضه هم وكذلك اذا كان البائع وكيل الغائب فلا شفيع ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد
 وكذا اذا كان البائع وصيا لمعت فيما يجوز بيعه ويكون المضمم للشفيع هو الوصي اذا كان الورثة فمضمون او قديره فيما يجوز بيعه
 مما لا يتقرب الناس بشبهه فان بيعه لا يجوز وكذا لو كانت الورثة كالمالك لا يجوز بيع الوصي اذا لم يكن على البيت ومن كان قوله
 يجوز بيعه احرارا من بين البيوع وعند التاليف في المسئلة الوكيل يأخذ من يد الموكل لان حقوق العقد ترجع اليه عند بيعه في
 مسئلة وكيل الغائب للشافعي وجها واحدا مثل قولنا وهو قول احمد لما ذكرنا في الوكالة له قال واذا قضى
 للشفيع بالدار ولم يكن لها مال فله خيار الروية اي قال الله وري قوله ولم يكن اي والمال انه لم يكن رابعا في ذلك هم وان
 وجد بها ميبا فلان يرد اليه اي وان وجد الشفيع بالدار ميبا فلان يرد اليه لان الشفيع مع المشتري بمنزلة المشتري ان البائع
 ثم المشتري لانه يرد خيار الروية والبيع فلهذا للشفيع ان يرد البائعين على الذي اخذ منه هم وان كان المشتري شرط
 البراءة منه اي من ايبهم لان الاخذ بالشفيع بمنزلة المشتري اي لا يرد البائعين على الذي اخذ منه هم وان كان المشتري شرط
 فيه الجسار اي خيار الروية وخيار الشفعة في الكلام في الشراء اي لما ثبت اختياره في الشراء ولا يسقط شرا

اي خيار البيع من شرط البراءة من المشتري ولا يردية اي ولا يسقط ايضا خيار الروية من الشفيع براءة المشتري
 لا ليس بنائب عنه اي لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع هم فلا يملك اسقاطه اي فلا يملك المشتري اسقاط
 خيار الشفعة بالبيع والروية قال الامام اعني في شرح النجاشي الاخذ بالشفيع شرا من وجه حيث يملك ثمن معلوم حيث
 يشترط له خيار الروية وخيار البيع واستيفاء حقه من وجه حتى يستوفي فيه العقد والرضا ولو بطل بطل لا الى ذلك
 حتى لا يكون المأخوذ منه غاملا سلامة البناء ونحوه ومثاله اذا اخذ الشفيع الدار بالشفيع فله خيار الروية وخيار البيع
 سواء كان ذلك للمشتري او لم يكن فلو بني فيها دارا او غرس غرسا ثم استتمت الدار والعقار وامر بطلب البناء والغرس يرجع
 على من اخذ منه الثمن ولا يرجع ببيعة البناء والخس على من اخذ منه الثمن لانه اخذ على كره منه ان اخذه
 بقضا وكذا اذا اخذه بغير قضا لانه يتوفى بغيره لانه انما يات على حق مقدم على البيع لكونه مقدما على الخيل فيستوفى فيه
 القضاء غير القضاء لاجتماع في البت لما كان الرابع اخذ من حقه حتى مقدم على البت يستوفى فيه القضا والرضا
فصل في الاختلاف بين قول المشتري وقول الشفيع والمشتري هو الوجه لان الاصل عدم الاختلاف هم قول
 واذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري اي قال الله وري بان قال المشتري اشترت بالدين
 وقال الشفيع اشترت بالف فالقول قول المشتري مع يمينه وبه قالت الثلاثة الا ان اشتب المالك قال ان البائع اشترى
 باليمين فالقول له بيمينه واليمين وقيدت بالمسوط والكان في الدار مقبوضة هم لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه
 عند نقد الاقل وبوجه اي المشتري هم بكم والقول قول المالك مع يمينه ولا يتجافان لان الشفيع ان كان يدعي عليه ثمن
 الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا فخير بين التمسك والاخذ من اي خير الشفيع او الذي هو الذي لو ترك ترك لم يخص بهند
 الصفة هو الشفيع الا المشتري هم ولا نص هنا من يمين لم يرد نص بالتجاف لذلك ولم يوجد الا كما هنا في طرف الشفيع
 في البائع والمشتري مع وجود معنى الانكار في الطرفين هناك فوجب التجاف لذلك ولم يوجد الا كما هنا في طرف الشفيع
 لان المشتري لا يدعي عليه شيئا فلم يكن في معنى ما ورد به النص هم فلا يتجافان شرا اي اذا كان كذلك فلا يتجافان فان قلت
 ينبغي ان يجري التجاف لان المشتري من الشفيع ينزل منزلة البائع من المشتري والبائع في يد البائع لان الدار في يد المشتري
 ولو وقع هذا الاختلاف بين البائع والمشتري لكان يجري التجاف بين البائع والمشتري قلت وجدا دعوى والا كانه
 بخلاف القياس وهذا ليس في جناه من كل وجه لان ركن البيع وان وجد لكن بالنظر الى نوات شرط وهو الرضى ان يوجد
 فلا يلحق به هم قال ولولا قاطبة البينة فالبينة للشفيع عند ان ينفذ ومحمد رحمه الله اي قال الله وري وبه قال الشافعي
 البينى وقال الشافعي واحمد قاضى البينان وتساقطا والقول للمشتري مع يمينه ويحتمل ان يفسد بنية الانهيار فاني احق
 ولاية لما عليه فعسا كالتأزمين جيتا في يد غيرنا هم وقال ابو يوسف البينة بنية المشتري لانها الشرا فصار كبيعة البائع
 شرا اذا اختلف هو والمشتري في مقدار الثمن واقام البينة فانما للبائع هم والوكيل شرا اي كبيعة الموكل بالشرائط
 بنية الموكل اذا اختلفا في الثمن فانما للوكيل هم والمشتري من المبدع اي وبيعة المشتري من بيعه بنية الموكل
 العقد اذا اختلفا في ثمن البعده المأمور فانما للمشتري لاني ذلك كله من اثبات الزيادة هم ولما شرا اي لان حقيقة ذلك
 هم لان ثمنها شرا اي ان الشان لا منافات بين بنية الشفيع وبيعة المشتري في حق الشفيع يجوز استحقاق البين من ثمنها
 ومحمد بائعين على ما شهد عليه البينان هم فبطل كان الموجود بيان فلا شفيع ان يأخذ بايها شرا اي باي البيعين شرا

من شرط البراءة
 ولا يردية لانه ليس
 بنائب عنه فلا يملك
 اسقاطه
 في الاختلاف
 وان اختلف الشفيع
 والمشتري فالقول
 قول المشتري كان الشفيع
 يدعي استحقاق الدار
 عليه عند نقد الاقل
 وهو ينكر القول قول
 مع يمينه ولا يتجافان
 لان الشفيع ان كان
 يدعي عليه ثمن
 الدار فالمشتري لا يدعي
 عليه شيئا فخير بين
 التمسك والاخذ من اي
 خير الشفيع او الذي هو
 الذي لو ترك ترك لم
 يخص بهند
قال ولو اشترى
 بالبينة فالقول
 البينة للشفيع عند
 الوحيقة ومحمد
 وقال ابو يوسف
 البينة بنية المشتري
 لانها اكثر اثباتا
 كبيعة البائع والوكيل
 والمشتري من المبدع
 وليهما ان يشترط
 بينهما فيجعل كالمشتري
 يمكن والشفيع ان يات
 بايهم كشاء

لا يقرب من ضرر الدخيل بسبب سوء العربة واذا هي المبادرة على امرش في اوكيل كتاب الشفة هم وادعش راي وفي ضرر
 الجوارهم ينظم القمين باليقين والايقنم يش قولوا ويقسم الا يقسم لغيره ويجوز ان يكون ظلمهم من الاعراب النصب على
 المبدلية ويجوز ان يكون الرفق على تقدير احد ما يقسم والاخر الا يقسم هم وبنوش اي الا يقسم هم الهامش يش يشد به ليم
 وادع الحانات البنية واصول من الميم وهو الما الجارهم والرحي ش والاراد به بيت الرحى لان الرحى اسم الحجر وسه يقال رحت
 الرحى ورحيتها اذا اذا رحتا قال الجوزي الرحى معروفة مؤنثة والالف منقبة من الياء يقولون حيان وكل من مد قال رجا
 ورخان وارحية مثل عطا وعطال واعطية جعلها مشتقة من الواو ولا ادري ما حجة واسحة وثلاث ارج والاشارة قال العسما
 في مجمع البحرين يقال في شفة الرحى رحيان كما يقال رحيان وكتب بالياء والالف هم والير والطريق ش وكذا النهروالدور
 والعصار واسما صل ان المراد بالايقنم اي لا يشق به بعد القصة كسبية مثل انقاعه قبل القصة ويؤثر جنس الانتفاع كما في الحمام
 لا ان يميل النورس والقصة في ذاته لانه ما شئ في الدنيا الا ويكمل النورس في نفسه هم قال لا شفة في العروض والشفن ش
 اي قال القدر في شة مخففة والعروض بعض المين مع عرض وهو ليس بقدر مخففة من قريب والشفن بفتح ش جمع سفينة
 تقول صل السد عليه وسلم لا شفة الا في سبع او حائط ش هذا الحديث رواه البرز في مسند فتاخر ومن على ثابو اعم شتاب جرحي على الي
 الزبير بن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شفة الا في سبع او حائط ولا ينبغي ان يسبح في شتاب صاحبه
 فان شأ اخذ وان شأ ترك وقال لا تلعن احد يدعي بهذا اللفظ الا جاهد المجرب من الاتا اذ في مع او عايد التعمق في الحديث كيف لم
 ينسب هذا الحديث الى تروجل قال ولنا في طحة هذا الحديث نظروا سكت ويض على ان ابا حنيفة اينارواه عن عطاء عن جبرية قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شفة الا في دار او قمار اخرجه البيهقي في سننه الا بقره الرب قد مر تفسيره والمراد باليابا البستان كبح
 على حيطان هم وهو جرح على مالك في ايجابها في السفن ش اي امرئ الذي المذكور جرح على مالك في ايجابها بالشفة في السفن فانه قال
 في رواية ان الشفة ثبتت في جميع الشفلات كالحيوان والنبات والسفوح ونحوها وعن اخيه في رواية وثبت الشفة فيما لا يقسم كالحج
 والسيف والحيوان وما في معنى ذلك وعنه في رواية اخرى انها ثبتت في البناء والغرس اي مع سفرو او هو قول مالك وقال الاشجاء
 في شفة الكافي ولا شفة الا في الارضين والدويش لا ثبت الا في المنقول وقال ابن ابي شيبة ثبت في المنقول وقال القدر في
 في شرحه وقال مالك ثبت في السفن ايضا هم والان الشفة انما وجبت لان ضرر رسول الجوار على الدوام والمالك في المنقول لا يدوم حسب
 دوايه في القمار ش اي قدر دوايه وهو بفتح الاء وسكون السين قيل يجوز بفتح السين ايضا واختاره الجوزي شة قال انما يسكن
 للضرورة وفي الباب حسب الجوزي ومن قول منقول مثل فتنه فتنه ومنه قوله لم يكن ملكا بسبب ذلك اي على قدر وجوده
 قال الكسائي يقال ما ادري ما حجب حدثك ما قدر زور ما سكن في ضرره الشفة فاما الذي يش اذا كان كذلك فلا يلحق المنقول
 بنقل المنقول هم وفي بعض نسخ المتصر ش اي مخففة القدر هي هم ولا شفة في البناء والنخل اذ ابيعت دون العرصة ش ففتح امين
 وسكون الراء وبسكون اليم من الاراء واسعة ليس فيها نار وبجمع الراء والعرضات والاعراض كذا في الباب هم وبفتح ش المذكور
 في بعض نسخ المتصر هم مذكور في الاصل ش اي المبسوط هم لانه لا قرار له فكان نقليا ش اي البناء او قول والشفة
 انما تجب في الاراضي التي يملك راقبها حتى ان الاراضي التي جازها الامام البيت المال ويدفع الى الناس مزارعها راجع فيها بناء
 واشجار فلو بيعت هذه الاراضي فبيعها باطل وبيع البناء والشجر يجوز ولكن لا شفة فيها وكذا الوبيات وارحيب وار الوقف فلا شفة
 للوقوف ولا يخذل المتولي وكذا اذا كانت الدار وقفا على رجل فلا يكون للوقوف عليه الشفة بسبب هذه الدار كذا في الخيرة

على ما سر
 وانه ينظم
 القسمين
 ما يقسم
 وما لا يقسم
 وهو الحام
 والرحي والبر
 والطريق قال
 ولا شفة للرحي
 والسفن نقول
 عليه السلام
 لا شفة الا
 في ربيع او حائط
 وهو حجة على
 مالك في ايجابها
 في السفن وكذا
 الشفة انما
 وجبت لغير
 ضرر رسول الجوار
 على ثابو اعم
 في المنقول كذا
 حسد وادع
 في العقار فلا يلحق
 وفي بعض نسخ
 المتصر ولا شفة
 في البناء والنخل
 اذ ابيعت دون
 العرصة وهو
 صحيح مذكور
 في الاصل
 كذا لا قراره
 فكان نقليا

ولا ينبغي ولا يلزم على هذا الاستحقاق ان يكون الما دون والمالك الشفة والمالك الجاني رتبة الارض لان احقا قوامها التصرف بالبيع والشرا
 تمام مقام شفة ملك الرتبة كما قال ابو حنيفة فاشفة للمشتري الذي له انحاء اذ ابيعت وانحجب ملك الدار المشترا مع انه لا يقول المالك عند
 انشائه لا شفة اشرة الوقف وان كان الموقوف عليه مينا وفي المشتري الذي له انحاء يشد لا شفة كما يجان شانه قال هم وبهذا في العلو
 ش من عدم وجب شفة في البناء على العلو هم حيث شق شفة ش صاحب السفن يان به بشفة وقال الكوفي في مخففة وان سئل عن مقارون
 علوه او علوه دون سفرو او جيت فيها الشفة بوجها او كل واحد منهما على الفاروق وقال ابو يوسف ان وجوب الشفة في السفن والعلو
 احسان روي ذلك عن ابن علقمة وبشر بن الوليد وعلى ابن ابي بصير وقال القدر في شة اذا جازها جازها فلا شفة في الارض لانها باع العرصة بمقتضى
 شة بفتح ش ذلك واما اذا باع السفن دون العلو فله على المصلي وطم لا شفة الا في سبع ولان المسامحة في ما مل وجه الدوام واما العلو فانه
 حق متعلق بالشفة على التايد وهو نفس البقية والذي قال ابو يوسف ان الاحتمال في ما هو في العلو كان القياس ان يجب فيه الشفة لانه لا شفة
 على وجه الدوام واما انما شدة الان حق الوضع متناهي فهو كالمعرض وقد قال في الزايدات ان العلو اذا انهدم شرج السفن فلا شفة واجبة
 لصاحب العلو على يوسف ولا شفة منه بغيره فاجري ابو يوسف حق الوضع وان لم يكن هناك بناء جازي المالك لانه حق ثابت على التايد فليس المالك
 موري في الزايدات ان من باع علوا فانه حق قبل التسليم بطل البيع ولم يك خلافا قال ابن شاهر بن ابيس ان يكون قوله فاشدة واما مل قول
 ابن يوسف فيجب ان لا يبطل البيع لبقا حق الوضع الا ترى انه اجاز ويجري العرصة في ايجاب شفة الكل من شرة القدر هي هم وبفتح شة
 في السفن ش اي بالعلو الشفة في السفن بالجوار ليس شدة اذ المالك يبيع السفن كذا في الايضاح هم واذ لم يكن يبيع السفن فليس
 اي في السفن وفي البيان ان اتفق الشفة في سبب الجوار لا بسبب شدة ليس لبيان ان الشفة لا تجب اذا كان طريق العلو في شدة
 شة ايضا لكن بسبب لشدة الجوار اي يكون مقدما على ايجاب الما لائق الا ترى ان الفصل المذكور في مخففة وقال ولو ان رجلا املط في داره طريقا
 اخرى الى جيرانه باع صاحب العلو ناصبا لدار التي فيها الطريق او لا بالشفة انتهى وذلك انهم شدة كافي الطريق وما ملها بالتي فيها العلو جاز
 في الطريق اولى من الجوار ولو ترك صاحب الطريق الشفة للعلو جازا ملحق اخذه بالشفة مع صاحب السفن لان كل واحد منهما جاز للعلو والاشا
 في الجوار فوجب التساوي في الشفة كذا ذكره القدر هي هم لانه لا ملحق حق القمار التي بالمقار ش لان العلو الذي له حق التملك التعمق بالمقار
 تنجب فيه الشفة هم قال والسلم الذي شة الشفة سيارش وبه قال مالك والشافعي واكثر اهل العلم وقال احمد وابن ابي ليلى وابن
 البصري وعمر بن عبد العزيز لا شفة الا كافر على مسلم ولنا ما اشار اليه بقوله واجتري ابارواه الدار ملحق عن انك صلى الله عليه وسلم قال لا شفة
 كافر على مسلم اشار اليه بقوله هم للموت ش اي بموت الاموات التي مذكور باوصية البار ملحق غريب لم ثبت ولا يبارض بهوم قوله سبحانه
 وقال ولئن سئل العبد للكافرين على المؤمنين سبيلا لان المراد في سبيل على الحقيقة ونفي السبيل بالاستحقاق راء بالاجاز فلا ياد فيه
 لان المتحقق لا هو هم ولا شة ش اي المسلم الذي هم يستويان في السبب ش وبه انقصال الملك هم وادع شة وهي دفع الضرر
 هم يستويان في الاستحقاق ش اي في استحقاق الشفة هم ولنا شة اي ولا جل لانه من الاستوار في السبب والحكمة والاستحقاق
 هم يستوي في شة ش اي في الاستحقاق هم الذكر والاشي والصغير والكبير شة البسيط قال ابن ابي ليلى لا شفة في الصغير روي هذا
 من الثوري واسما شة العكس لان البص لا يملك الاخذ والمالك لا يملك الاخذ حتى يبلغ لما فيه من الاضرار بالمشتري وليس للولي الاخذ لان من
 لا يملك العفو لا يملك الاخذ للعامة العمومات ولان سبب الاستحقاق واشدة واجزا ويستوي فيه الصغير والكبير وادع
 محتاج الى الاخذ لفع الضرر في الثلثة احوال وان لم يكن في احوال والولي يملك الاخذ كذا في العيب نظرا له وانما سلك العفو لان
 فيه اسقاطا حقة وفيه ضرر وسف المبسوطا ثبت حق الشفة للمحل الذي لم يولد لانه من اهل الملك بالارش حتى لو وضعت اكل حلهما

وهذا
 خلافت
 العلوي
 مستحق
 بالشفة
 ويستحق
 به الشفة
 في السفن
 اذا لم يكن
 طريق اللق
 لانه يملكه
 من حق
 القمار
 التعمق بالمقار
 قال
 والاشي
 في الشفة
 سوار علوه
 ولا يملك
 يستويان
 في السبب
 والحكمة
 فيستويان
 في الاستحقاق
 ولما لا يستوي
 فيه الصغير
 وكذا حتى
 والصغير
 والكبير

و اختاره ابو اسحاق المروزي من اصحابنا وهو رواية المرحوم قتيبة بن سعيد الاتفاق لان الاختلاف هل يدخل في ملك المشتري اذ لم يدخل فمضى بما يدخل
خلافا للابن حنيفة وقد عرف في موضعه هم والشفعة متى يبيع شي على نوال الملك هل يشر في اول باب الشفعة وهو قوله والوجه فيها تمام
تجب الشفعة اذا رغب البائع من ملك الدار الى آخره هم واذا اخذنا في الثلاث ش اي اذا اخذنا الشفعة في مدة الخيار التي
سبب الثلاث وتفيد الثلاث ليكون على الاتفاق هم ويبيع البائع الخيار المشتري من المودع ان ذكرنا هذا لان المشتري بخيار الشرط لا يبيع
بحكم الخيار قبل الاخذ بالشفعة لم يثبت البيع ونفس من الاصل فحينئذ لا يمكن الشفعة من طلب الشفعة لان هذا ليس بجائز بل الشفعة
من الاصل فكان السبب بعد ما في حقه من الاصل اليه في اسبوطه ولا خيار للشفعة ش اي لاثبت الخيار الذي كان
للمشتري الشفعة والكان انتقال اذ ان الشفعة من المشتري الى الشفعة هم لا يثبت بالشرط ش اي لان الخيار يثبت بالشرط
كاسمه هم وهو ش اي الخيار كان هم للمشتري لان الشفعة ش اي لم يكن للشفعة فلا يثبت له وان بيعت دارا الى جنبها ش اي
اسم جلب الدار الشفعة وكذا اسم ههنا هم والخيار لا يثبت له من اسم ههنا ان الخيار لا يثبت له من اسم ههنا
هم فلا يثبت له الشفعة ش ان الخيار لا يثبت له الشفعة له والكان للمشتري هم اما البائع فظاهر لثباته في ملكه التي يثبت به ش اي اذا خياره فربح ملكه
فان اخذنا بالشفعة كان نصيبا لبيع لا قدر ملكه واقدام البائع على ما يقدر ملكه في مدة الخيار لرفع البيع لانه لو لم يبيع لكان نصيبا لبيع ملكا فاما
بيع فيما ملكه المشتري من حين العقد حتى يستحق بزمه ما يتعدى الشفعة فيقتضي ان اخذ الشفعة بغير حق هم وكذا اذا كان للمشتري
ش اي وكذا الحكم اذا كان الخيار للمشتري يعني لا اخذ بالشفعة هم وفيه اشكال ش اي اذ في ثبوت الخيار للمشتري اشكال وهو
ان لا يثبت له الملك عند ابى يوسف كيف يات اخذ بالشفعة وقد كان السليخ يري في الشفعة من ابى حنيفة رحمه الله حيث قال
اذا كان الخيار للمشتري لا يملك البيع وههنا نقول بقولنا اخذ الشفعة وهو مستقر في الملك وحل الاشكال ان طلب الشفعة يدل
على اختياره الملك فيما لان يثبت الا بغيره فريسا يجوز ذلك بالاستدانة فيضمن ذلك سقوط الخيار رسا فاما يثبت للملك
من وقت الشفعة فيمن ان يجوز ان ثابته فان قلت الملك ان ثبت في ضمن طلب الشفعة يكون بطريق الاستدانة فيثبت من
وجه دون وجه فقلت نعم اذا العقد الاجماع على الاستدانة وههنا ليس كذلك فان عند يثبت للملك بطريق الاستدانة وعندنا
يكون الملك للمشتري نصارا للملك متحدا فيثبت قطعا بخلاف ما اذا باع بشرط الخيار رغم بيعت دارا لجنبها ثم اجاز البائع وقت
البيع واجازة البيع وليل اء احد عن الشفعة فهو اخذ للمشتري يكون من الشفعة بذلك الغير واماني مسئلتا فيملك نفسه فافترقا
هم ففخاه في البيع فلا يثبت ش او ضمن الاشكال في البيع قال في النهاية هذا هو الوجه في الاشكال غير راجع بل فيه
جواب الاشكال وهو قوله ومن اشترى دارا على انه بالخيار فبيعت دارا لجنبها الى آخره وقيل اذا كانت الدار التي
جاء بها الاشكال رجة كانت في حق السؤال كذلك لان الجواب يتضمن السؤال وقيل لم يقل في بيع هذا الكتاب فخور ان كان
او فخته في بيع كفاية المشتري هم واذا اخذنا كان اجازة منه لبيع ش اي واذا اخذ المشتري البيعة كان اجازة منه لبيع
الذي كان له فيه الخيار هم بخلاف ما اذا اشترى ولم يشر بش اي بخلاف ما اذا اشترى المشتري الدار الاولى والى ان
لم يشر به حيث لا يخل خياره فاخذنا بجنبها بالشفعة لان خياره لا يخل في بيعه الا بطلان ش قبل مجوده والى لان بطلان متوقف
على وجوده فكيف بدلالة ش اي فكيف يخل خياره الروية بدلالة الاطال لان ما لا يطل بالصريح فبالدلالة الاكاد
ان لا يطل هم ثم اذا حضر شفيع الدار الاولى فله ان ياخذ دون الثانية ش يعني اذا اشترى والشرط الخيار ولما
شفيع ثم بيعت دارا اخرى بجنبها ثم حضر شفيع فله ان ياخذ الاولى بالشفعة دون الثانية لانه انما يكون له الشفعة في الثانية

لتسبب الجواب بالدار الاولى ولم يكن له جواب بالدار الاولى من حيث انية لانه ما كان يملكها حينئذ وانما حدث له جوار ليعيد ذلك وانما
 ياخذ الاولى بحسب لانه كان جارا بين بيعت الا اذا كان له دار اخرى بحسب الدار الثانية فحينئذ يتعد الدارين جميعا بالشفقة هم الاقدم
 ملكه في الاولى شي اي ملك الشفع الذي حضر في الدار الاولى هم بين حيث الثانية شي لانه انما يتملك لان فلا يصير جارا بالدار الاولى
 بشرطه من وقت العقد قال ومن ابتاع دارا شرافا سدا فلا شفقة فيها شي اي قال العقد في ابتاع اي اشترى شيئا اي في الدار
 الشترقة شيئا سدا ولا خلاف فيها للعقد في الاخرية هذا اذ وقع البيع فاسد في الابد اما اذ وقع مرسيا فقد سدد في حق الشفعة كما
 لو اشترى الجاني دارا بخمسة فلو كان البيع سدا او اسلم احدها او قبض الدار ولم يقبض الخمسة فان البيع ليس بالشفقة والشفقة ان ياخذها بالشفقة
 هم ما قبل القبض فلو كان ملك البائع ولعبه القبض لاحتمال الشفع حتى الشفع ثابت بالشرع لوقع الفساد في اي جواز ثابت بالشرع
 بلا اختيار من الشفع فلو ثبت الشفعة مع ان الشفع ثابت من جهة الشرع يكون الشارع امره بقرير امره بقرير فقه هذا ما لا يفتي به
 والشارع يتيلى عن مثل ذلك فان ثبت في حق ان لا يفتي بالبيع الفاسد اذ في العقد او تقرير من الشارع هذا العقد ان امره بقرير
 فيكون تناقضا فلو تمحل جبا فعل اختيارى وهو اتمام البائع على البيع وجاز ان يؤخذ فعل جرم او يترتب عليه احكام كما اذا اوسط
 امره في حالة بعض ثبوت نسب الولد مع حرمة الفعل ولطائف ان الملك لا يثبت في البيع الفاسد قبل القبض ولو ثبت الملك لم يجرم البائع
 تسليمه وهو امر بقرير فلو كان الشفع ثبوت الملك بالقبض لافاضه الملك الى اختيارى وهو القبض ولطائف ان الملك لا يثبت في
 البيع الفاسد قبل القبض بلوجب القيمة دون الثمن ان وجوب الثمن ثبت ذلك العقد في دى ان تقرير الفساد في انيات حق
 الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز شي ان قلت بيع الشترى بالشرع الفاسد صحيح وهو تقرير الفساد في انيات حق الشفعة تقرير الفساد في انيات حق
 لانه هو السبب لذات الحق ولا كذلك لانه ايضا في العبد هو بخلاف ما اذا كان اختيار الشترى في البيع صحيح شي حيث تجب الشفعة
 مع احتمال الشفع لانه شي اي لان الشترى هو ما رخص به تصرفا شي يعني ما رخص الشترى ان يبيع بالقبض وان حصل
 البيع الفسخ وانما صار رخص لان حق الفسخ له دون البائع فباختيار كونه ان حصل تحقيق الفسخ للشفقة فثبت له الشفعة بخلاف البيع
 الفاسد لان الشترى من غير التصرف فلا يغير الشفع فثبت له الشفعة بشروطها بخلاف القياس ليق الفسخ اشارة ليقول
 هو وفي بيع الفاسد ممنوع من شي اي وفي البيع الفاسد الشترى ممنوع من التصرف كما يبيى ولا خلاف في الحقيقة قال لا تترادف وفي
 هذا الفرق بصره لان القائل ان يقول لانه ان الشترى شرافا سدا ممنوع من التصرف ولذا اذا ابتاع بياحيما لا يكون له الشفعة
 من القبض قلت الفرق
 فيستحب على المخلو ومن الاخر غير وارد لان بيع الشترى شرافا سدا العبد صحيح لا يمل على ان له التصرف لان تصرفه مخلو وقد
 من يفتقده ان لا يكون ممنوعا من التصرف انما يحصى فانه يخلل المرأة على زوجها الاول ولا يلزم من صحة عقد وعدم تمكن البائع
 بالزيادة في البيع كالباقى والفرق قد ابي خيفة قال فان سقطت الشفعة من حيث الشفعة شي اي قال المصنف فان سقطت الشفعة لبيان في البيع
 المانع شي صحيح الفسخ لبيان وان اتعد الشترى من غير البيع من اخسدا بالاتفاق حيث الشفعة شي اي ثبت في البيع
 او كونه السدا تصرفا على سدا لورق اي بحسب الدار الشترى بخلاف وقيل بغيره جبا ما هم وان حيث جاز بحسبها شي
 في يد البائع ولم يملكها الى الشترى ليعقد الشفعة لبيان ذلك شي اي سدا وهو في يد البائع شي اي في حال ان الدار شرافا
 هم وان سدا الى الشترى فثبوت الملك له شي اي وان سلم البائع الدار لانه الشفعة لبيان ذلك لانه لم يخرج عن ملكه ببيع اني سدا
 لان الملك له اي الشترى لانه ذلك تقرير الفساد حيث اخذ الدار البيعة بال

لا نغلام ملك في الملك
 حجت الثانية قال
 ومن ابتاع دارا فشره
 فاسد فلا شفعة
 فيها اما قبل القبض
 فله عدم زوال ملكه
 وبعد القبض
 لاحتمال الفسخ
 وحق الفسخ ثابت
 بالشرع لذ فله فساد
 وفي اثبات حق الشفعة
 بقرينة الفساد فلا يجوز
 بخلاف ما اذا كان
 الخيارا مشترى
 في البيع الصحيح
 لان صا لا يخص به
 لقرينة في البيع التام
 ممنوع عنه قال
 فان سقط
 حق الفسخ
 حجت الشفعة
 زوال لان وان
 ار يجنبها
 في ان يملك بعد
 الشفعة بطل ملكه
 سلمها الى المشتري
 شفعها لان الملك

دليل كوفي في القسمة انه قسمها
 وقسم وان كان المال مشتركاً
 ما سوا القسمة وادعوا منه ما قسمه
 في قوله جميعاً وادعوا على القسمة
 انهم اشتروا بغيره بغيره
 دليل الملك كذا في المصنف
 كما ساج لهم فقسمة في القسمة
 للموتى والقسمة في القسمة
 كانه لا يملك ولا يملك في القسمة
 فلا يملك كانه لا يملك في القسمة
 انه قسمها بالقسمة في القسمة
 ولا يملك في القسمة في القسمة
 على التركة مبقاة
 على ملكه قبل القسمة في القسمة
 الزيادة في القسمة في القسمة
 ويقتضي دونها في القسمة
 فقسمة في القسمة في القسمة
 فالقسمة في القسمة في القسمة
 من القسمة وهو مفيد
 لان بعض الورثة يملك حصصها
 من المورث ولا يملك بغيره
 كما في الورثة والوصي للمقردين
 فانه يملك القسمة عليه مع الزيادة
 بخلاف المنقول لان في القسمة
 نظر الحاجة الى الحفظ لها
 العقار محصن بنفسه لا يملك
 مضمون على من وقع في يده ولا
 كذا في العقار على من وقع في يده
 لشركه في البيع كانه يملك الملك
 وان لم يقسم فانه يملك القسمة
 على القسمة وان ادعى الملك
 ولم يملك كونه في القسمة
 بينهم كانه في القسمة
 على القسمة لانهم كذا في الملك
 لهم كذا في القسمة
 وفي الجاهل الصغير من ادعاهما
 رجلا من اهل القسمة
 في ايدى يدهما والقسمة في القسمة
 حتى يقيم القسمة في القسمة

السند فاستأجر وادعوا ما قسمه عليهم
 نصف البعثة على صاحب القسمة
 عدل الوسعدان في القسمة
 نصيب اقل من نصيب صاحب القسمة
 والوزان في المال المشترك
 اشترك في القسمة في القسمة
 شغل في القسمة في القسمة
 على القسمة في القسمة
 الى القسمة في القسمة
 صاحب القسمة في القسمة
 الحكم في القسمة في القسمة
 ينقل القسمة في القسمة
 شغل في القسمة في القسمة
 كونه في القسمة في القسمة
 يفتاوى في القسمة في القسمة
 هم في القسمة في القسمة
 فان قيل في القسمة في القسمة
 وبالكس في القسمة في القسمة
 انما استوجب في القسمة في القسمة
 فلما كانت البعثة في القسمة في القسمة
 هم في القسمة في القسمة
 عن البعثة في القسمة في القسمة
 عن البعثة في القسمة في القسمة
 اسو القسمة في القسمة في القسمة
 تفرق في القسمة في القسمة
 وادعوا انهم في القسمة في القسمة
 بقوله اراهم في القسمة في القسمة
 قسم منها في القسمة في القسمة
 باخر القسمة في القسمة في القسمة

القسمة
 القسمة
 القسمة

القسمة

لا احتياجه ولا يملك في القسمة
 شغل كونه في القسمة في القسمة
 قسمة في القسمة في القسمة
 اقرار بالملك في القسمة في القسمة
 ولا يملك في القسمة في القسمة
 شغل في القسمة في القسمة
 باقرار في القسمة في القسمة
 اذ كان القسمة في القسمة في القسمة
 هم في القسمة في القسمة في القسمة
 فيما بقدر القسمة في القسمة في القسمة
 كان الولد في القسمة في القسمة في القسمة
 على القسمة في القسمة في القسمة
 محبة قاصدة في القسمة في القسمة في القسمة
 لا يملك في القسمة في القسمة في القسمة
 مدعى عليه في القسمة في القسمة في القسمة
 عليه فقال في القسمة في القسمة في القسمة
 على كل واحد في القسمة في القسمة في القسمة
 ذلك باقرار في القسمة في القسمة في القسمة
 هو قوامه في القسمة في القسمة في القسمة
 بقوله ما القسمة في القسمة في القسمة
 محض في القسمة في القسمة في القسمة
 ذلك في القسمة في القسمة في القسمة
 عند البعثة في القسمة في القسمة في القسمة
 يكون استحقاق في القسمة في القسمة في القسمة
 في رواية الاصول في القسمة في القسمة في القسمة
 سبب القسمة في القسمة في القسمة في القسمة
 كل من في يده في القسمة في القسمة في القسمة
 القسمة في القسمة في القسمة في القسمة
 ارض قسمة في القسمة في القسمة في القسمة

دليل كوفي في القسمة انه قسمها
 وقسم وان كان المال مشتركاً
 ما سوا القسمة وادعوا منه ما قسمه
 في قوله جميعاً وادعوا على القسمة
 انهم اشتروا بغيره بغيره
 دليل الملك كذا في المصنف
 كما ساج لهم فقسمة في القسمة
 للموتى والقسمة في القسمة
 كانه لا يملك ولا يملك في القسمة
 فلا يملك كانه لا يملك في القسمة
 انه قسمها بالقسمة في القسمة
 ولا يملك في القسمة في القسمة
 على التركة مبقاة
 على ملكه قبل القسمة في القسمة
 الزيادة في القسمة في القسمة
 ويقتضي دونها في القسمة
 فقسمة في القسمة في القسمة
 فالقسمة في القسمة في القسمة
 من القسمة وهو مفيد
 لان بعض الورثة يملك حصصها
 من المورث ولا يملك بغيره
 كما في الورثة والوصي للمقردين
 فانه يملك القسمة عليه مع الزيادة
 بخلاف المنقول لان في القسمة
 نظر الحاجة الى الحفظ لها
 العقار محصن بنفسه لا يملك
 مضمون على من وقع في يده ولا
 كذا في العقار على من وقع في يده
 لشركه في البيع كانه يملك الملك
 وان لم يقسم فانه يملك القسمة
 على القسمة وان ادعى الملك
 ولم يملك كونه في القسمة
 بينهم كانه في القسمة
 على القسمة لانهم كذا في الملك
 لهم كذا في القسمة
 وفي الجاهل الصغير من ادعاهما
 رجلا من اهل القسمة
 في ايدى يدهما والقسمة في القسمة
 حتى يقيم القسمة في القسمة

والقسمة لا تقسم لبعضها في بعض جبرهم وبقسم الشيا بالمرور والاشهاد بحسب شئ... لا تقسم في البسوط ولا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير...

القسمة... لا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير...

والقسمة لا تقسم لبعضها في بعض جبرهم وبقسم الشيا بالمرور والاشهاد بحسب شئ... لا تقسم في البسوط ولا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير...

لا تقسم في البسوط ولا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير... لا تقسم في النطاير...

لأنه لا شيء كقول الله
والقصة من حق
الاستدلال ولا يفتقر
به التعديل في القصة

لأن أحدنا يصل إلى
 عين العقول ودرهم الآخر
 في ثمنه ولعلها كانت له
 وأما كل من يرى
 أي يوسف فإنه يقسم
 كل ذلك على اعتبار القيمة
 لأنه يمكن اعتبار المسألة
 ألا بالتقويم وهو في حقيقته لا
 ان يقسم كل من بالمسألة لأنه
 هو الأصل المستقيم ثم يرد
 من وجه الثاني من وجه
 شعبة بـ درهم على كل درهم
 ففضل الـ درهم بقية
 كما لا يخفى لأنه لا مال في ذلك
 ففضل درهم في الدرهم
 أنه يرد على كل درهم بقية
 ما يساويه من الدرهم وداوود
 ففضل درهم تحقيق الثمن
 بل لا يخفى العدمه بقية البناء
 حيث يرد الفضل درهم
 لأن الثمن في هذا الدرهم
 كما من الدنيا هو درهم
 الحسن قال فإن قسم بينهم
 واحد درهم يسيل في نصيبه
 وطرأ لم يشترط في القيمة فإن
 كل من طرق المسألة
 ليس أن يستغرق ويسيل
 في نصيبه لأنه لا يمكن تحقيق
 في القيمة من درهم وإن
 يكون فحينئذ الثمن لأن القيمة

فليست ان جلاله
 الشيراد في هذا
 الموضع ان لا يتصرف
 منه غير ما اوردت
 بجامعنا في الاقسام
 في المصالح

معنی شرح پایہ ۴

کتاب الغفران

[illegible]

سورۃ القدر

44

عینی شرح جزء = ج ۴

هم القسمة فكيف المنفعة لا تترك ذلك شي اى كسب المنفعة هم الا بالطريق شي لان احدا منهم لا يتبع منه الا بالطريق والشرب هم ولو ذكر الحق
 في الوجه الاصل شي وهو اذا كان غير الباع والطريق هم كذلك انما يشي معنى ليس ان يستغرق فوسيل في نصيب الاخره الا يمكن صرف الطريق
 والمسيل ان ذكر الحق في القسمة بان قال القسامه انك بحقك فان لم يكن صرفها يستحقها بحكم الحق وحاصله انما ان كان صرف الطريق
 والمسيل فلا يملكها ما ذكر الحق اوله فان لم يذكر لا يدل الحق ولا يفسخ القسمة لان لم يكن فان ذكر الحق فخل الحق ولا يفسخ القسمة
 وان لم يذكر الحق فخل الحق ولا يفسخ القسمة معناه ان يكون طريقه فيها منفعة ثابتة بالبيع فلو لم يثبت الحق لم يثبت الحق فلو لم يثبت الحق لم يثبت الحق
 من السات ولو كان طريقه لا يسيل ما وصاحب البيت يترك الحق بايضا اما بهر السات ليس في ذلك اذا اراد ان يفسخ الحق على حاله فليس له
 منسلط ما كان طريقه لم ذلك مما يشترط كل احدا له اما بهر بكل حق الاول فلا يملك البيع فانه لو لم يملك البيع لم يملك الحق فلو لم يملك الحق لم يملك
 حق لم يذكر الحق لم يدل الحق ولو لم يكن لم يفسخ الطريق ولا مسيل فان كانا في القسمة من لكل واحد منهما اما يسيل حق ولو
 جازت القسمة وكان طريقه في القسمة وسيل ما لم يسيل كما كان قبل القسمة وان لم يذكر الحق والمرفق فاقسمة فاسد بطلان البيع فان كان
 صحيحا لم يترك الحق والمرفق هم لان معنى القسمة الفرز والتبديل تمام ذلك شي اى تمام الازاء التبديل بان لا يبقى لكل واحد حق نصيب
 الاخره وقد يمكن تنفيذ شي اى تحقيق معنى القسمة هم بصرف الطريق والمسيل الى غير من غير طريقه البيع شي اى من غير ضرر الى الغير فبما الى
 من غير ما الى غير ما من غير ضرر هم بطلان البيع اذا ذكر في الحق حيث يدخل فيها كان من الطريق والمسيل لان ذلك تحقيق معنى البيع وهو التملك
 شي اى اثبات الملكة العين من من بقا بقا التملك شي وهو نقل حق الطريق والمسيل هم بذلك غير شي اى غير المشتري هم وفي الوجه الثاني شي
 وهو ما اذا لم يكن صرف الطريق والمسيل هم يدخل فيها شي اى يدخل كل واحد من الطريق والمسيل فاقسمة هم لان القسمة التملك المنفعة
 شي اى تملك المنفعة هم الطريق والمسيل فدخل فذلك القسمة شي ذكر الحق هم باعتبار شي اى باعتبار تملك المنفعة هم وفيما شي
 اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي
 من الطريق والمسيل هم من غير تبديل شي اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي اى من غير ما الاخره فانك شي
 معنى الاخره يعني ان لا يدل وان ذكرت الحق في اعتبار المسنين جميعا فقلنا اذا ذكرت الحق وعلا في القسمة الا انما خلاف الايجاب
 حيث يدخل فيها من القسمة شي اى يتحقق بقوله بطلان البيع اى حيث يدخل كل واحد من الطريق والمسيل في الاجارة بدون القسمة
 ويكون القسمة عليها ايضا هم لان كل المقصود الاتفاق شي اى لان المقصود كله من باب الاجارة الاتفاق بالمحل هو ذلك لا يحصل
 باوخل الشرب والطريق فدخل من غير ذكر شي الا ترى لما ساجر حيث ارادنا سببه للزراعة لا يجوز لغيره ان يملكه وهو الاتفاق بطلان
 البيع فان المقصود من تملك العين كما تقرر وهم ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهم في القسمة شي اى ذكره تقريبا على مسئلة القدوري اى ولو
 الشرب كما هو المذهب والمراد من رفع الطريق ان يترك الطريق بين جماعتهم مشتركا بينهم كما كان ويرفع من القسمة ولا يدخل فيها قال شيخنا
 بهر يعني كان يقول بعض اشتركا كالادعاء طرقا بينهم لكل وكل يقول بطلان البيع على يدى قائل بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فحكم في ذلك ان
 يتقرر بالاتفاق هم ان كان يستقيم لكل واحد من الطريق ليعتد في نصيبه قسم المسكن من غير طريق يرفع لجماعتهم شي اى من غير طريق يترك الطريق
 يرفع حصة الطريق هم الحق الاخره بالكلية ووجه شي اى دون رفع الطريق هم وان كان لا يستقيم ذلك شي اى مع طريق في نصيبهم يرفع طريقا
 شي اى يترك مشتركا فيما بينهم ولا يفسخ الطريق هم يتحقق كمال المنفعة فيما ورا الطريق شي اى لا يظهر ولو لم يرفع الطريق من قبل كل
 البعض منافذ الا اذا تراخوا على ذلك لانهم عطلوا منافذ المسكن باختيارهم ومن يترك النظر لقسمة لا ينظر لكان شي اى من ولو افسخوا
 مقدار شي اى ذكره تقريبا على مسئلة القدوري اى ولو كان اتكف الشرب في مقدار الطريق في سقته وضمه فمحل على عرفه المسكن

ما لا يقتضيه تكميل كل منفعة
 ويتم ذلك إلا بالطريق الذي ذكر
 تحتون في الوجه الأول من
 انجواب السؤال معنى
 الاقتران والتصنيف وتعلم
 بان لا يتحقق لكل واحد من
 بنصب الآخر وقد يمكن
 تحقيقه بصرياً بالطريق
 والمسيل الى غير ما في غير
 فمرفوضا والى اختلاف
 البصر اذا ذكر فيه التحقيق
 حيث يدخل فيه كمال
 من الطريق والمسيل
 لو اذمكن تحقيقه بمعنى
 البصر وهو التخليط
 مع بقائه هذا التعلق
 بملك غيره وفي الوجه
 الثاني يدخل في كل البصيرة
 التاكيد المنفعة وذلك
 بالطريق والمسيل فيدخل
 عند السمع باعتبار
 وفي معنى الاقتران وذلك
 بانقطاعه عن التعلق على ما ذكرنا
 فياء تبارك كما يدخل من غير
 تنصيص بخلاف الاجزاء حيث
 يدخل فيهما من التخصيص
 كل منفعة لا تنقطع وذلك
 لا يحصل الا بادخل البصر
 والطريق فيدخل من غير ذكر
 اعتبارا في وجه الطريق في
 ان كل من يتقن كل واحد من
 في وجهه من الحكم من غير طريق
 من جملة من يتقن كل واحد من
 وهو ان كل لا يتقن ذلك
 في وجهه من الحكم من غير طريق

ليحقق تكبير المذقة فإرادنا بطريق واحد الاختلاف عند الجمع على مرض باب الالز وطول

[illegible]

وجميع انما استحقاق
 بعضكم من بعض احدكم
 فلما في الحق بعض من بعض
 لا تسمى القسمة بالحق ولو
 استحق بعض من بعض بالحق
 قسمه بالحق هذا انما هو
 فكيف يكون الحق من غير
 من هو يود ان يحصل مع باقي
 وهو الحق الذي هو سعة
 انما استحقاق بعض من بعض
 ظهوره في ذلك انما هو القسمة
 بين من عليه الحق والحق
 بعض من الحق في القسمة
 وهذا انما يستحق
 شأهم فيقسم مع القسمة
 وهو الاقرار بالدين
 الرجوع بمقتضى في القسمة
 الاخر شأه في القسمة
 المعبر به ان معنى القسمة
 لا ينقسم بالحق جزئيا
 في نصيب احدكم ولو لم
 جازت القسمة على
 هذه الوجهة لا بد
 بان كان النصف المقدم
 مشتركة بين الدين والدين
 والنصف الآخر بينهما مشتركة
 فغير حجة فاقسم على ان
 احدكما له الحق المقدم
 وراعي المخرج يجوز فكذلك
 في الاستحسان وسائر الحقوق
 مع بعض من بعض في
 النصيب لا بد من القسمة
 لتقرر القسمة في نصيب
 في النصيب ما لم يكن
 بالمستحق فانه قد حصل
 اذا احق احد من القسمة
 المقدم من الدار والآخر

كانت مائة ومانى يرد صاحب المخرجه بى سمانه فيخرج عليه ربع ماني يده وبقية مائة وتسعين حتى يسلم لكل واحد منها مائتا ومانى اربع مائة وتسعين
م لانه لو استحق كل المقدم ربع نصف ماني يده فاذا اتى النصف ربع نصف المقدم وهو الربع اعتبارا لا بوزن بالكل شي اى لان انسان
لو استحق كل المقدم من الدار وهو الثلث والباقي ظاهرهم ولو باع صاحب المقدم نصفه من ذكره فمراعى على مسئلة القدرى اى ولو باع
المقدم النصف من الثلث المقدم الذى وقع فى نصيبه جازم ثم استحق النصف الباقي من ربع ماني يده الاخر عند جازم اى عند بائى حقيقه
ومحمد جازم قد ذكر بنا قول محمد مع قول ابى يوسف مع كفى الاول وذكر الكرخي يقول مع ابى حنيفة مع كفى الاول وذلك لان
من اصل ابى حنيفة مع ان القسمة لا تقتضى فينتالج الى تحقيق معنى المعادلة فيقول لو استحق جميع ماني يده وربع نصف ماني يده صاحبه واذا استحق
النصف ربع الربع اعتبارا لا بوزن بالكل يعني قوله لم يذكرناش يعني من قوله لان لو استحق كل المقدم ربع نصف ماني يده الى قوله اعتبار
الجزء بالكل هم وسقط خيار ربع البعض شي اى سقط خيار لو استحق عشرين من مائة فاستدله باع البعض والباقي ربع الجميع بالرجوع فاعطوا له
وقال الكرخي حتى منقصة فان كانت مائة شاة مائة رطلين فليس ميراثا وسرافقة ثمانية اذ احداهما رطلين شاة فساوى مائة شاة و
اخذا الاخرتين تساوئى خمسين فاستحققت شاة من الاربعين تساوئى عشرة وراهم فانه ربع خمسين وراهم فى الشين شاة فى قول ابى حنيفة
وابى يوسف ومحمد جازم ايعضا فلكون يستون شاة بينهما اثني عشر فبما الخمسة وراهم ولا يضرب فيما الاخر بخمسة مائة وراهم الا خمس درهم حتى
وهذا لا يقتضى القسمة بالاتفاق لان الاستحقاق اذا اورد على شي معنى لا يقتضى القسمة وقد روت على شاة لعينها فوجب الرجوع بنصف قيمة الشاة
المستحقه فيثبتت معنى المساواة بمعنى ان بينهما اثنا عشر وراهم وقد روى الى صاحب الشين وخمسائة الى صاحب الاربعين اربع مائة
وتسعين وبقية خمسة وراهم الى تمام حقه فيضرب فى الشين شاة بخمسة وراهم وشركه اربع مائة وخمسة وتسعين هم وعند ابى يوسف ربع ماني
يده صاحبه بينا مضاعفان فيضمن قيمة نصف ماني يده لصاحبه لان القسمة بتقلب فاستدله على اى عند بائى يوسف مع كفى لانه يمين الاستحقاق
والقسمة كانت فاسدة هم والمقبوض بالحق الفاسد ملوك شي هذا جواب لمن يقول ينبغي ان يقتضى البيع لانه بناء على القسمة و
فاسدة فيفسد ما بنى عليه فليست بالشريك البائع ويخرج النصيب الذى فى يده الاخر فيقسم ثانيا فاجاب بان القسمة فى معنى البيع
من حيث انها مبادلة فكانت فى معنى البيع الفاسد والمقبوض فى البيع الفاسد هم فحق البيع فيشترط لئلا يقتضى هم وهو ممنوعون بالقيمة
فيضمن المثلث نصيب صاحبه شي لانه لا اصول الى عين حقه لكان البيع فيضمن نصف صاحبه هم قال ولو وقت القسمة ثم ظهر في
الشركة وبين محمد روت القسمة من اى قال المصنف وذكرنا المسئلة فمراعى على مسئلة القدرى وحي من مسائل الاصل ولكن كان ينبغي ان
لا يذكر في اول المسئلة فقط قال لانه لم يذكر في المسئلة في البداية وقوله ومن لا تفاوت فيه بين ان يكون قليلا وكثيرا وبصرح
بما حكمه حسن الكافى والكرهى فى مختصره والا ان يكون لم يمت مال سوى ذلك بيع بالدين والبعثات القسمة وقوله في القسمة اى اذا
لم يرد الورثة الذين المراد والارث لان حق الفرادى مائة الشركة لاسف عينا وبه قال المكبرج وقال المشافى رح ان قلنا
ان القسمة متبينة اقسامين لم يطل القسمة وان لم يفيض الدين بطلت القسمة وان قلنا انه باع الشركة قبل قضاء الدين فبني
قولان وفى قسمتها قولان وفى الذخيرة لو ظهر وارثا اخر او موسى له بالثلث او الربيع او ما يشبه ذلك وروت القسمة لانه ظهر
ان فى الشركة شركا اخر وقد اقتصموا وانه وكذا لو ظهر الموصى له بالالف المرسله اى اذا قالت الورثة نحن نقبض من الفرادى
ونحن الموصى له بالالف المرسله انا فى الوارث الاخر والموصى له بالثلث او الربيع ليس لهم ذلك لان حقا فى يمين الشركة فلا
ينقلب الى مال اخر لا يرضاهما ونحن العزيم والموصى له بالالف المرسله الى المالىة لافى يمين الشركة وفى ذلك قال الوارث والشركة
سواء واما ما قالوا لو كان مال آخر لم يدخل فى القسمة ليس للعزيم والموصى له بالالف المرسله حتى يعرض القسمة بل يعطى حقه

لاذله واستحق
 كل المقدم
 نصف ما في يد
 فاذا استحق
 راجع نصفه نصف
 وهو الذي اعتدلا
 الخبز بالكل والخبز
 حاسب المقدم
 نصف ثم استحق
 النصف الباقى
 ربع ما في يد الآخر
 عند هذا
 لما ذكرنا وسقط
 خيار البيع لبعض
 وعند أبي يوسف
 ما في يد صاحبه
 بينهما نصفان
 ونهضت ثمة نصف
 ما في يد صاحبه
 لأن القسمة
 تنقلب ناسخة
 عند التلقين
 بالعقد للفساد
 مملوك فنقد
 البيع فيه وهو
 مضمون بالبيعة
 فيضمن النصف
 نصف صاحبه
 قال ولو دعت
 القسمة ثم ظلم
 في الزلنديين
 يحيط آخر دت
 القسمة

[illegible]

2

[illegible]

۱۰

لأن إلفان لم يسمع معلومة فلا
يستطيع أن يثبت أن الحق
الزور لأن ابتداء الحق
كجواب خفي أو صيغ أو بيان
واللهما وثناء عليه قوط
بلهالة وتختلف ماذا
وضع اليه؟ ساعد على
والصليح التي معاولة
حيث لا يميل إلا إلى الحق
كأنه متفاوت فيكون الأثر
وضعها تفاوتاً ثمثنا
وتختلف ما إذا وقع
تضيقاً أو اذ هو رطبة
على أن يقوم عليها أو
الطلق في الرطبة فتند
للعامة لأنه ليس
لذلك فكل معلومة
لأنها تمسك التكت في
الأرض فعملت المنة
وليس شرط التسمية الجدة
أما الماسيتان في المنة
أضطر طرسمين ينطع
الشركة وأن سميت في
للعامة وقد أعلم أنه
لا يخرج الترفيعا فت
المعاملة لقوات القصور
وهو لشركة والتمت
ولو سميت مرة قد
سليح الذي فيها وقد
ينأخر عنها

نبوت رب الارض لانه لا يملك الحق الضرر بالثورة فحقه في اختيار ورثة الاخريين ان يقتسموا البسر على الشرط الذي كانت بميت الميت
والعامل هم ومن ان يعطوه ش اى العامل هم قيمة نصيبين البسر بين ان يفتقوا على البسر حتى يبلغ فيه جواذبك في حصة العا
من الثمرة وليس ش اى لان الشان ليس للعامل هم الحق الضرر لهم ش اى بالورثة هم وقدينا نظيرة في المزارعة ش اى
نظيرة الحكم في باب المزارعة عند قوله وان نراد المزارع ان ياخذ بهلا قليل لصاحب الارض اقلع الزرع اصح هم ولو مات العامل
فلورثة ان يقولوا عليه ش اى عمل المساقاة كما كان هم وان كرو رب الارض ش اى اذا حصل بما قبله يستدان للمشرط هم لان
فيه النظرين الجانبين ش لان في القيام على العمل النظرين جانب الارض وجانب ورثة العامل لان فيه تحصيل مقصودهم وتوفر
حقه هم فان ارادوا ان يصروه بسرا ش اى ان يفعلوا الخارج حال كونه بسرا هم كان صاحب الارض بين الخيارت الشا
التي بينا لها ش اى يعنى القام وان لما جميعا ش اى يعنى صاحب الارض والعامل هم فالخيار لورثة العامل لقيامهم مقامه ش
اى مقام العامل هم وبذا خلافة في حق مالى ش اى اجواب سوال مقدروا ان يقال خيار الشرط لا يورث عندكم لانه عرض بل
الشغل فكيف ثبت هذا الخيار لهم فقال هذا ليس من باب ثويرت الخيار بل بذا خلافة في حق مالى مستحق عليه هم وهو ترك الثمار
على الاشجار الى وقت الادراك لان يكون ورثته في الخيار ش اى حق المالى وهو ترك الثمار الى اخره هم فان اى ورثة العامل
ان يقولوا عليه كان الخيار في ذلك لى رثة رب الارض على ما وصفنا ش اى انفا هم واذا انقضت مدة المعاملة والخارج
بسرا خضه فمذا والاول سوار ش اى انقضاء المدة وموت التعاقدين سوار في الحكم المذكور هم وللعامل ان يقوم
عليها ش اى على المعاملة هم الى ان يدرك ش اى البسر هم لكن بغير حريش اى اجر الشجر على العامل هم لان الشجر
لا يجوز استجاره ش اى حتى لو اشتري ثمارا على روس الاشجار ثم استاجر الاشجار الى وقت الادراك لا يجوز وقدم في المزارعة
هم بخلاف المزارعة في هذا ش اى فيما اذا انقضت المدة والزرع يقبل هم لان الارض يجوز استجارا وكذلك العمل كله
على العامل منها ش اى في المعاملة هم وفي المزارعة في هذا عليها ش اى في انقضاء المدة والزرع يقبل على رب الارض والعامل
جميعا هم لانه لما جوب اجر شل الارض بعد انما الله على العامل لا يحق العمل عليه ش اى تقديره ان العمل في الزرع كان عليها يقدر على الله
رب الارض لما استوجب اجر شل الارض على العامل لم يستوجب عليه العمل في تقديره بعد انقضاء المدة ومنها ش اى في صورة
المعاملة هم لا جرش يعني لا يستوجب صاحب النخل بعد انقضاء المدة اجر شل النخل على العامل كما كان لا يستوجب قبل انقضاء
المدة لا يجوز اجارة النخل الى ان يدرك ثم كان كل العمل على العامل الى حين الادراك اشار اليه بقوله فماذا يستحق العمل كما
يستحق قبل انما ش اى قبل انتهاء المدة ويستحق على صيغة المجهول في الموقنين والحاصل ان في هذه الصورة لم يخرج
على العامل الامر وهو الانتفاع بالاشجار كما فيكون العمل كله عليه بخلاف فصل المزارع لتقدير الامر عليه بوجوب اجر الشل فافهم
هم قال ش اى العقد بينهما وتفتح بالاعتراض وى ثالثة ذكرت في المزارعة هم لما بينا في الاجابات ش اى اذ قوله ولما ان
للمنافع غير مقبولة وى المعقود عليها انقضاء الاعتذار كالعيب قبل القبض لهم وقدينا وجوه الاعتذار فباش ش اى في الاجارات
هم ومن جملة ش اى ومن جملة الاعتذار هم ان يكون العامل سارقا يخاف عليه سرعة التسف ش اى يفتح الميسر والعين المالحين
وفي اخره فلو هو جريد النخل تخذه منه الزنبيل والروح قالة الجاكي وقال النبي انكرا يقال له السعف اذ امس وانما كانت السحرة
رطبة فمى رطبة يقال سحرة وسعفت وقال الاذ لمى يقال للمبريد يقسية سعفت ايضا والصحيح ان المبريد الاعضاء
والورق السعف هم والثر قبل الادراك ش اى قيد به لانه بعد الادراك يستقيم فاجاب من السرة هم لانه يفرم صاحب الاعراض

[illegible]

لم يلزمه فسخه من حيث البيع بالضرر اى بسببه ومنهاتين اى ومن لانعدام مرض العاقل اذا كان يبيع عن العمل لان فى الزمان تيجار
الاجر ازيد من ضرر عليه ولم يلزمه فسخه من ذلك عند راس لان فى الزمان العاقل ان يستاجر لاجل ازيد من ضرر عليه ولم يلزمه فسخه من ذلك
الحاصل ان هذا الجواب من سوال مقدار تقديره وان يقال لم يلزمه بالاستجار للعمل كالمكادى اذا مرض قبل البيع الله واب على ذلك
او لم يترك فاجاب بان فى الزمان الاخره واشار بقوله ولم يلزمه ان استجار لاجل ليس يتعارف فلا يكون مسئلة باختلاف بعث الدرر
على العبد والتقدير ستعارفهم ولو اراد العاقل ترك ذلك العمل بل يكون عذرا فيه روايتان شمس ذكره تفريعا على مسئلة العقد
اى فى كون ترك العمل عذرا روايتان فى احدهما الا يكون عذرا ويجزئ عن ذلك لان العقد لازم لا يفسخ الا من عذر وهو ما يتحقق بين
ضرر وهما ليس كذلك وفى الاخرى عذرهم وما ويل احد جاس من اى احد البر وايتين هم ان شرط العمل سده فيكون عذرا
من جهة من معنى اذا شرط عليه العمل بنفسه وتركه كان ذلك عذرا فى فسخ المعاملة اما اذا دفع اليه النخل على ان يعمل فيها بنفسه
واجرا ثم غلبه ان يتخلف غيره فلما يكون تركه العمل عذرا فى فسخ المعاملة هم ومن دفع ارضا بغيرها الى رجل شمس معلومة
يفرس فيها شجر اى ان يكون الارض والشجر بين رب الارض والغارس ففسخ لم يجز ذلك شمس اى هذا العقد ودية قالت
الشافعية وقد اسس مسائل الاصل ذكره تفريعا على مسئلة العقد ورمى هم لاشتراط الشجرة فيها كان عامدا قبل الشجرة شمس وهو
الارض هم بالاحتمال شمس اى لا يعمل العاقل فصار كالمو دفع النخل والشجر ليكون النخل والشجر بيا وكما اذا دفع الارض ليزرع
ليكون لزعه والارض لغيره فجميع الثمر والغرس لرب الارض وللغارس قيمة غرسه واجر مثله فيما عمل لانه فى معنى فغير الطمان اذ من شجرة
بعض ما يخرج من كذا وهو نصف البستان فيفسد شمس كالمسألة بغيرها ففسخ ثوبه لصح نفسه على ان يكون نصف المصبوع
الصبيغ وهو فاسد لانه فى معنى فغير الطمان الذى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه هم وقد عذر رد الغرس شمس بكسر الفين
المجته وهو شمس النخل هم لالتصاها شمس اى لالتصال الغرس هم بالارض فنجبت شمس اى قيمة الغرس قال الاثران
ان الضمير للوث راجع الى على ما ويل الاغراس قلت لاماجبة على هذا التاويل لان الغراس مع خسر قال فى العباب والغرس الشجر الكد
يفرس واتجه اغراس وغراس فى ثمانين الضمير فى مستحقه فكانه توهم انه مفرد فكذلك حكفت ما ذكره هم واجر مثله شمس يجب
اجر المثل الغارس هم لانه شمس اى لان الاجر لا يدخل فى قيمة الغراس تقو بها نفسها شمس اى بدون العمل والتحقيق فيه
انما يلزم صاحب الارض قيمة الغرس لان الغراس اية ليحجل فيها الارض يستأنا فاذا فسد العقد بقيت الالة متصلة بملك
صاحب الارض هى تقوته فيلزمه قيمتها لما تعذر رد له لالتصال بارضه وبوعده تقوته بنفسه لا يدخل اجر العمل فى قيمته
فيلزمه قيمته الاشجار اجر شمس على الاساسى عرضا فلا يلزم له ذلك فيستوجب له النخل هم وفى تحريمها شمس اى وفى خروج هذه المسئلة من طريق
التحريم بناء على كفاية التمسك شمس هو شرط ربا الارض ففسد الغراس من العاقل بفساد رعاها وشرا بوجع الغراس بنصف ارضه ونصف الارض
فكان عدم جواز ازالة العقد بجملة الغراس بفسادها اجمعا كذا فى نسخة منة عند العقد لا كونها فى معنى فغير الطمان هم وهذا هو الصحيح
الذاتى لانه لا بد ان يتبين لان نظير من يستاجر بغيرها بغيره ففسخ ففسخ ان يكون نصف المصبوع كذا ذكره في معنى فغير الطمان

کتاب الزیاح

[illegible]

لم يلقوه ففيسفبه ومنه
مرض العامل اذا كان في سفح
عن العمل لان في الزمان
الاجراء نكوة ضرر عليه
يلتزم فيجعل ذلك عذرا
ولما اراد العامل من ان ذلك
العمل هل يكون عذرا فيه
رويتان وتاويل احداهما
ان يشترط العمل في مكان
عذر امرئته وسرجه
دفع ايضا عذرا الى الجبل
سنتين معلومة يفرس
فيها شجر لعل ان تكون
الارض والنجار يرب
الارض والغارس فحين
لا يجز ذلك لا شتراط
الشركة كتمان ان حاصلا
قبل الشركة لا يعمل وبيع
التم والفرس لول كذا
والغارس قيمة عرسه
واجبر مثله فيما عمل لانه
في مرض قبل الطمان
اذا هو استنبار بعض
ما يخرج من عمله وهو
نصف البستان
فيفصل ولعنه رخي
الغارس لا ايضا لما اراد
فيجب قيمته واجبر مثله
لانه لا يدخل في قبل الشركة
تقوية بنفسه او
تقوية بطر او اخيه
في كفاية الشتر وهذا
صحيح والله اعلم

كتاب
الذبايح

المساقاة تابعة لغيره من كل وجه يقال بان المساقاة على ما لا يخفى ولكن يمكن ان يقال ان وجه المساقاة من الذبائح حيث
 التصاد فان في المساقاة احياء النخل والشجر وفي الذبائح الامانة ولو قلنا ان المساقاة تابعة للذبايح فالتاسعة من ذبائحنا ما ذكرنا اننا
 في المزارعة احياء الارض وهذا ما نحتاج به فاطري في المزارع ان ياتي بوجاه حسن منه والافضل هو ان العلقب عموما في غير ذبائحنا على شتى
 الذبائح جميع في حية وهي اسم لها ذبح وكذلك الذبح بكسر الدال وسكون الباء قلل الله سبحانه وتعالى قدره بانه يذبح بغيره ففعل
 والذبح المذبح والاشي في حية وانما جاءت بالهاء الخلة الاسم عليها واصل الذبح الشق قال كان بين فكما والفك فارة مسك ذبحت
 المسك فبقيت ولكنه تستعمل في قطع الاوداج والذكاة الذبح ايضا يسمى به لانه يجوز ان يكون في اللغة ما هو من احد الامرين ما من الجدة
 يقال سراج ذكي اذا كان تيرافية لان في غاية الحدة ويقال فلان ذكي اذا كان سريع الغم لحدة في ظاهره ويقال سكك اذا كان يقيد
 فاية وامان الطهارة قال صلى الله عليه وسلم ذكاة ويجوز اطلاقه على الذبح لكما المعنيين لما فيه من سرعة الموت وطهارة
 المذبح عن الدم المنسفوح الذي هو جرح ثم الذبح سراجا غير مخطو وعقلا وقالت الاموية واليهيضية الضلال من الجحوش منثور
 عقلا فلا يرون اباحة ذبح الحيوان قالوا فيه اذ باب الرجز الذي هو من اجزاء الفوف وذب العراقيون الى ان الذبح مخطو عقلا ولكن
 احل لان فيه اضرار بالحيوان وقال الشيخ ابو الحسن القدرسي في شرحه الذبائح مخطورة بالعقل لان الاشياء في الاصل عندنا
 الاباحة الا ما كان فيه اضرار بالحيوان وقال شمس الامانة السرخسي في شرحه الذبائح مخطورة بالعقل لان الاشياء في الاصل عندنا
 قبل مبعثه ولا يظن به انه كان ياكل ذبائح المشركين لانهم كانوا يذبحون باسم الامنام ففرغنا ان يكون ذبحا ويطلق نفسه وما كان
 ما كان مخطورا عقلا كالكلب والنظم والسفوف واجب بانه يجوز ان يكون ما كان ياكل كانوا يذبحون ذبائح اهل الكتاب ليس الذبح
 كالكلب والنظم لان المخطور العقل في ذبائحنا ما يقطع تجريمه فلا يراد الشرح باباحة الامانة الضرورة وما فيه نوع تجويز حيث
 سقده من ذبائحنا يرد الشرح باباحة الامانة وتقدم عليه قبله نظرا الى نفعه كالحجامة الاطفال وتداويه بما فيه لهم اتمت كل من
 الكلايين لا يخلو عن نظرا الى الاول فلا يحتاج الى دليل على انه كان يذبح بنفسه ويصطاد بنفسه قبل المبعث والاشياء في الاصل عندنا
 الخليل فانه يحتاج الى دليل على انه كان يذبح ذبائح اهل الكتاب قبل المبعث فلم يجوز ان يكون اكل شيئا من الذبائح الا بعد المبعث ثم قال الذكاة
 شرط حل الذبيحة مشق قال المازني في ذبائحنا ما يقطع تجريمه فلا يراد الشرح باباحة الامانة الضرورة وما فيه نوع تجويز حيث
 في الجاهل الصغير وتحقر القدرسي وسنالم يفتح الاشارة الى احدا واولد المذبح كذا في البدلية وكان ينبغي ان لا يورد فقط قال ويقول
 قال العبد الضعيف مشيلا الى نفسه قلت بذات القليل بالافائدة تاذ ذكر في مواضع كثيرة من الكتاب لفظه قال باخرا الفاعل اذ
 نفسه فكذا ايضا مشيلا الى نفسه قلنا انما ساءد القول الى القدرسي او محمد بن الحسن لم يصح بقاءه فكذا عند
 استاده الى نفسه ولا يخفى بذات الاعلم من لم يمسس القدرسي من سائل الجاهل الصغير ومن لم يمسسها الاستحقاق الخوض في الذكاة
 هم لقوله سبحانه وتعالى الاما ذكيت مش بعد ذكيت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل غير الله وما المتحفة والموتودة والمثمة
 او المتطيرة وما اكل السبع الا ذكيت مش في الحرة المذكي فيكون خالدا للرب على مشق معلول الصفه المشق منها ان كان
 الحل ثابتا بالشرع جعلت شرطه ان لا يذبح اي بالذكاة وذكره في الذبح باعتبار الذبح ثم تيمم الذبح من اللحم الطاهر مش ولا يلزم
 الجراد واسمك ان حله بالشرع ثبت بالنص وفي السنة الشهيرة فخر بن عموم الاية ثم وكما ثبت به مش اي بالذكاة على تأويل
 الذبح هم الحل ثبت به العمارة في المأكول وغيره مش غير المأكول الا لادمي والخنزير فان الذكاة لا يلزمها قال الفقهاء بالذكاة
 وذكر عن ابي الحسن انه قال اذا صيد ومعه شئ من لحم السباع وقد ذبح جارت صلوة ولو وقع في الماء لم يحسبه وكان الفقهاء ابو جعفر

قال الذكاة شرط حل الذبيحة
 لقوله تعالى اذ ذكيت
 فلا يكون يذبح الله
 الجسم من اللحم
 الطاهر وكلية ثبت
 به الحل بثبت به
 الطهارة في المأكول
 وغيد

هو جرح الجوز الصلوة معه ولو وقع في الماء افسده وهو موافق لقول نصيب بن نافع كذا ذكره في النوازل في كتاب الصلوة
 ثم فانما يتبع عندها من كان الذكاة بغيره في الطهارة ومنه قوله عليه السلام ذكاة الارض بغيره ما شئ من ذبائحنا ما ذكرنا اننا
 لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الارض بغيره اي طهارة الارض عن رطوبة النجاسة بغيره ما شئ من ذبائحنا ما ذكرنا اننا
 في الفائق هو من كلام محمد بن علي وهو محمد بن الحنفية لاسي كلام النبي صلى الله عليه وسلم قلت اخبرني عن ابي شيبه في مصنفه عن ابي
 جعفر محمد بن علي قال ذكاة الارض بغيره ما شئ من ذبائحنا ما ذكرنا اننا
 في مصنفه وقال اخبرني عن ابي جعفر محمد بن علي قال ذكاة الارض بغيره ما شئ من ذبائحنا ما ذكرنا اننا
 قبله كيف لم يصره البزار وسكتا عليه جزا من ان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فاقته بغيره الاشياء الثقيلة قال في القشيري
 معناه اذا ثبتت الارض من رطوبة النجاسة فذاك يطهرها كان الذكاة كالحل النجاسة ومن قال الذكاة الحيوة من ذلك السائر
 اذ احييت واشتغلت وكان الارض اذ احييت ماتت واذا لم تات حيث هم وبشئ اي الذكاة على نعيم بعد ذكاة ذكاة هم
 كما يخرج فيما بين اللبنة واللحمين من اذ اذ ذكاة الاختيار وخرج منه وروى قطع الاوداج في محل معلوم وهو ما بين اللبنة و
 اللحمين واللينة بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة وفسر الشرح بالصدر وليس كذلك انما هو طرف الصدر من ناحية
 الصدر قال في العباب اللبنة الصدر ليس بموضع النحر واللحم بفتح اللام وسكون الحاء وهو منبت اللحم من الانسان
 وغيره والثاني ذكاة وهم واضطرابية وهو الجرح في اي موضع كان من البدن مش وعند بعضهم جرح مدي في اي محل كان الاصل
 في باب الذكاة وهو الاول لهم والثاني كالبديل من الاول لانه لا يصار اليه مش اي الى الثاني من اعضاء العجز من الاول مش
 الذكاة الاختيارية وانما قال كالبديل ولم يقل ببل لان الابدال عرفت بالنص ولم يرد فيه نص وقد ثبت فيه اماراة البدلية قال
 كالبديل هم وهذا اية البدلية مش اي المصير الى الثاني عند العجز من الاول علامة البدلية هم وبشئ اي كون الاول من اعضاء
 والثاني كالبديل هم لان الاول اعمل في اخراج الدم مش اي لان الجرح فيما بين اللبنة واللحمين كالحل في اخراج دم المسفوح الجرح
 هم والثاني اقصر فيه مش اي اخراج في اي موضع كان اكثر من البدن الاقصر في اخراج الدم هم فالتعريف مش اي اذا كان ذكاة
 اكتفى بالثاني هم عند العجز من الاول مش اي عن الجرح فيما بين اللبنة واللحمين هم اذا اكتفى بغيره من كذا والتعليل
 اي لان التكليف بحسب وسع المكلف لا يكلف احد نفسه الا وسعها ومن شرطه مش اي شرط الذبح هم ان يكون الذبح صاحب
 ملة التوحيد اما اعتقادا كالمسلم مش اي من حيث الاعتقاد او دعوى كالكفا مش اي من حيث الدعوى كالكتاب
 فانه يدعي في التوحيد بخلاف المجوسي فانه ليس له ملة التوحيد ولا دعوى ولا اعتقاد الا انه يقول لصانعين احدهما خالق الخلق والآخر
 خالق البشر فالحل فخره ولو قال صاحب ملة التوحيد الاعتقاد او الدعوى كالمسلم واما دعوى كالكفا فيكون احسن هم وان
 يكون ملة لا يحتاج الحرم مش اي ومن شرطه ان يكون الذبايح طالا غير محرم بها الشطرنج بالصدر وان لا يكون في الحرم وان
 الحرم لا تحل ذبيحة سواء كان في الحرم خارج الحرم والحلال لا تحل ذبيحة في الحرم وله شر وطهارة
 ما ذكره فكذا قال ومن شرطه ثمن البعضية وفيه الغاية فاما شرط وقوع الذكاة ذكاة اربعة
 اشياء آله جازية بالاجماع وان يكون الذبايح ممن له ملة التوحيد على ما بيناه والثالث ان يكون الحل من الحل من كل
 وجه كالحل اللحم ومن وجهه انما ان كان عليه بيع الانتفاع بجلد بالانكان ما لا يحل كله والرابع التسمية وهي شرطه عندنا خلافا للشافعية
 وفي الاجناس يعبر في حصول الذكاة اربعة شرائط احد باصفه في الفاعل بان يكون معتقدا للكتاب نزل في دين مقرره والثاني

فالتابع عندها ومنه قوله
 عليه السلام ذكاة الارض
 بغيره اي اختياريه بطرح
 فيما بين اللبنة واللحمين
 واضطرابية وهي الجرح 7
 في موضع كان من البدن
 والثاني كالبديل عن الاول
 لانه لا يصار اليه مش
 عن الاول وهذا اية البدلية
 وهذا كالبديل على الجرح
 الدم والثاني اقصر فيه فأكفى
 عند العجز من الاول مش
 بحسب الموسع ومن شرطه
 الذبايح صاحب ملة التوحيد
 اما اعتقادا كالمسلم وهو
 كالكتاب وان يكون
 حل من الحل من كل

كلام رافع وليس في حديث مسلم بن ربيعة الشوري واحدا من ابيها ذكره رافع انما جاء به لغضا سمع من رافع
 ابن يثرب واحدا ولم يكن نصافي حديث مسلم ان قوله اما الحسن بن كاسم البني على انه عليه وسلم فصا نسبة الى الاحول من كاسم
 رافع ثم ولان آله جارية شئ اى ولان كل واحد من الطفر والقرن والسن المزوج الى تخرج وتخرج الدم فحصل به ما هو مقتضى
 شئ اى بكل واحدة من هذه الاشياء وهو شئ اى المقصود من اخراج الدم وصار كالجزء والجزء من غير الشئ في شئ من الطفر
 والسن هم لا يقتل بالنقل من لانه يوجب الموت بالفراغ مع الحدة هم فيكون في معنى المتخفة شئ فيكون حراما لما كرهه
 شئ نبي النج بالظفر المزوج والسن المزوج هم لان غير استمال من كاسم لاشئ كالوصل لشعر الاذى والاشئ بالظفر واما الذي
 في القرن هم ولان فيه سارا على الحيوان شئ نذرا وجبا لكرهته اى ولان في الذبائح هذه الاشياء اعسار على الحيوان وفلما
 الصغف المالة فيؤدى الى زيادة تعذيب الحيوان هم وقدا من رافيه بالاحسان شئ اى والحال انما قد اضراف في ذبائح الحيوان
 بالاحسان على مايجي ونها التعليل شئ الكل هم قال شئ اى القدر من شئ هم ويجوز الذبائح بالليطة شئ بكسر اللام وسكون
 الباء اخر الحروف وهو قشر المقصب هم والمروءة شئ وهو جرب ابيض رقيق يذبح بها كالكسني هم وبكل شئ من الشعر الدم شئ
 اسلامه الا الحسن القائم والظفر القائم فان المذبح بهما سميته لما بينا شئ اشار به الى قوله لانه يقتل بالقتل هم ونص
 شئ في الجامع الصغير على انهما سميته لانه وجب فيه نصاف شئ اى على ان الذبائح بالسن قائم سميته لانه اى لان مخمزم هم ولم
 يجر في شئ اى في تحريمها نصاف البني على انه عليه وسلم فلذلك الملق بوجاهة بده طرية في المنصوص عليه بالتحريم او
 بالتجليل انه ثبت القول بالمكره فيه نصاف في ذلك فيقول في الحل لا باس شئ اى لا باس بفعلة على الفاعل فحصل
 كل موضع يقال فيه لا باس فتركه اول والاصح ان يترك على ان يترك فيه فان كان شئ شئ يترك على
 الفاعل والافتركة كان اول هم وفي الحرمة يقول بكروه اولهم بوجه كل شئ اى وفي الحرام يقول بكروه بوجه بغير فعله
 او يقول لا يوكل هم قال شئ اى القدر من شئ هم ويستحب ان يجرد الذبائح شفرته شئ والشفرة بفتح الشين المعجمة وسكون
 الفاء الساكنة العظيم وشفره اسم سيف حدهم لقوله صلى الله عليه وسلم ان الذبائح بالاحسان على كل شئ فاذا اتممت فاحسنوا القلبية
 وانما كرم فاحسنوا لغيره احد كسفرته وليس ذبيحة شئ نذر الحديث فخره الجماعة البخاري من شاميل بن ادي عن شداد بن
 اوش عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذبائح بالاحسان الحديث اخرجه في الذبائح الى التذبح فانما اخرجه في القصص
 قوله الشك بكسر القاف وحي الميتة والحالة وكذا الذبائح بكسر الدال الميتة والحالة قوله وليرج من الاراحة اى ليعطوا بالاراحة
 بالاسراع هم ويكره ان يضيغها ثم يجر الشفرة شئ ذكره توفيرا في سلة القدر من شئ ويضجها بضم الياء من الاضجاع وتضمير
 يرجع الى الذبائح وقال الكرمي في خمره اذا اراد الرجل ان يذبح الذبائح كره له ان يجربها بغيرها الى المذبح فان يضيغها ثم يجرب
 الشفرة هم لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما رأى رجلا اضع شاة وهو يذبح شفره فقال لقد اوتيت ان يتجرها موتات
 بلا حدة وتما قبل ان يضيغها شئ نذر الحديث فخره الجماعة البخاري في الضحيا با عن حماد بن زيد عن عاصم عن عكرمة عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما ان رجلا اضع شاة يريد ان يذبحها وهو يذبح شفرته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولم تزد ان يضيغها
 موتات بل حدت خمرتك قبل ان يضيغها وقال حديث صحيح على شرط البخاري ولم يجزها واعاده في الذبائح وقال على
 شرط الشيخين ورواه الطبراني في معجمه عن عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم الاحول به ورواه عبد الرزاق في مصنفه
 في الجمع ثمانية من عاصم عن مكينة ان النبي صلى الله عليه وسلم اى رجلا اضع شاة الحديث حرس وروى ما حرس

وكانه القبح اذ جعله
 ما هو المقصود وهو
 اخراج الدم وصار كالجزء
 والحديد بجللات
 غير النج لا يقتل بالنقل
 فيكون في معنى المتخفة
 وانما كرهه لان فيه
 استعمال جزء الاذى
 ولان فيه اعسار
 على الحيوان وقد منا
 فيه بالاحسان قال
 ويجوز الذبائح بالليطة
 والمروءة بفتح الميم
 والسن لقام والظفر القائم
 فان المذبح بهما
 سميته لما بينا شئ
 مجز في الجامع الصغير
 على انهما سميته لانه
 وجب فيه نصاف
 نصاف فاحسنوا القلبية
 وانما كرم فاحسنوا لغيره
 احد كسفرته وليس
 ذبيحة شئ نذر
 الحديث فخره الجماعة
 البخاري من شاميل بن
 ادي عن شداد بن
 اوش عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال
 ان الذبائح بالاحسان
 الحديث اخرجه في
 الذبائح الى التذبح
 فانما اخرجه في
 القصص قوله الشك
 بكسر القاف وحي
 الميتة والحالة
 وكذا الذبائح بكسر
 الدال الميتة
 والحالة قوله
 وليرج من الاراحة
 اى ليعطوا بالاراحة
 بالاسراع هم
 ويكره ان يضيغها
 ثم يجر الشفرة
 شئ ذكره توفيرا
 في سلة القدر من
 شئ ويضجها بضم
 الياء من الاضجاع
 وتضمير يرجع
 الى الذبائح وقال
 الكرمي في خمره
 اذا اراد الرجل
 ان يذبح الذبائح
 كره له ان يجربها
 بغيرها الى
 المذبح فان يضيغها
 ثم يجرب الشفرة
 هم لما روى عن
 رسول الله صلى
 الله عليه وسلم
 انه لما رأى رجلا
 اضع شاة وهو
 يذبح شفره
 فقال لقد اوتيت
 ان يتجرها موتات
 بلا حدة
 وتما قبل ان
 يضيغها شئ
 نذر الحديث
 فخره الجماعة
 البخاري في
 الضحيا با عن
 حماد بن زيد
 عن عاصم عن
 عكرمة عن ابن
 عباس رضي الله
 تعالى عنهما ان
 رجلا اضع شاة
 يريد ان يذبحها
 وهو يذبح
 شفرته فقال له
 النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم
 تزد ان يضيغها
 موتات بل حدت
 خمرتك قبل ان
 يضيغها وقال
 حديث صحيح
 على شرط البخاري
 ولم يجزها واعاده
 في الذبائح وقال
 على شرط الشيخين
 ورواه الطبراني
 في معجمه عن
 عبد الرحمن بن
 سليمان عن
 عاصم الاحول
 به ورواه عبد
 الرزاق في
 مصنفه في
 الجمع ثمانية
 من عاصم عن
 مكينة ان النبي
 صلى الله عليه
 وسلم اى رجلا
 اضع شاة
 الحديث حرس
 وروى ما حرس

في سنة عن ابى الجعفة عن قرة بن جبريل عن الزهري عن سالم بن عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 المشط والوان يوارى عن البهايم وقال اذا ذبح احدكم فليجبه ورواه احمد في مسنده عن ابى الجعفة عن عقييل عن الزهري عن
 وكذا روى الدارقطني في سنة الطبراني في معجمه عن جندب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 عبد الحق في احكامه وقال الصحيح في نذر عن الزهري عن عمار بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 عن شام بن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 ليزجها فخره عن الخطاب رضي الله عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 اى حرات حديدة يعني سوت فان قلت كيف يكون ذلك ولا يعلم الحيوان ذبحها لانه لا عقل لها قلت نذر اسوال
 ساطع في سورة ادب لان الوهم في ذلك كاذب وهو موجود في النقص في الكليات وما نحن فيه ليس من
 واجاب في المبسوط بان الحيوان يعرف ما يراد منه كما جاء في الخبر المصنف البهايم الا ان اربعة فاعلموا وراى نفسا
 وضعفها وشقاها فاذا كانت تعرف ذلك ومبوي الشفرة عند ذبحها كان فيه زيادة المصحة يحتاج واليه ولذا قيل كبر
 ان يذبح شاة والاخرى ينظر اليها هم قال ومن بلغ بالسكين النجاس شئ قال اى القدر من شئ في مختصوم
 او قطع الرأس شئ اى راس المذبح هم كره له ذلك وتوكل ذبيحة شئ اى كره فللمذبح بفتح السكين النجاس شئ
 راس المذبح هم وفي بعض النسخ قطع مكان بلغ شئ اى بعض فتح القدر من شئ هم والنجاس عرق ابيض في عظم
 الرقبة شئ اى عرق ابيض في جوف عظم الرقبة يتدلى الى الصلب ومبوي النجاس والفتح لغة وقال تاج
 الشريعة قال هو عرق وقد سمي انما ذلك النجاس ثلثا وهو يكون في القفاس نخع الشاة اذا بلغ بالذبح ذلك
 الموضع والنخع الموضع من النخع بالسنة فالسنة ايضا مبوي مشهور وانما النجاس خيط ابيض في جوف عظم الرقبة
 يتدلى الى الصلب قال مقدم صاحب العناية ورد بان بدن الحيوان مركب وسد بها في ذلك مما قال في المغرب
 النجاس خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يتدلى الى الصلب من الطعام والاعصاب والعروق شئ شئ
 ما ذكرناه من سمي بالخط اصلا فالت قال الصغاني في العباب قال الكسائي النجاس والنجاس بالحركات الثلاث الخيط
 الابيض الذي في جوف القفا وقال في باب الدمار الموحدة النجاس بالكسرة العرق الذي يكون في الصلب
 وهو غير النجاس بالنون فانه الخيط الابيض الذي يجري في الرقبة ونخع الشاة اذا بلغ في جوفها وموان يقطع
 عظم رقبتها ويبلغ بالذبح النجاس ثم كثر حتى استعمل في كل سبالة شئ وكذا قال الكرمي في مختصره وكبره
 اذا ذبحها ان يبلغ النجاس وهو العرق الابيض الذي يكون في الرقبة وكبره له ايضا ان يضيغها قبل ان يذبحها
 سل او نخع فلا باس بذلك هم اما الكسرة فلما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما رأى رجلا اضع شاة وهو يذبح شفره فقال
 محمد بن الحسن في كتاب الصيد من الاصل عن سعيد بن المسيب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان يضيغها شاة
 اذا ذبحت وهو مرسل وبعبارة مرفوعة وقال الطبراني في معجمه عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 الطيالنس حرسا عبد الحميد بن محمد بن جوشب عن ابن عباس رضي الله عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل
 وسلم بنعي عن الذبيحة ان يعرض ورواه ابن عبد الله في الكامل واعلم مشجرب جوشب انه ممن لا يوجب كبدية
 ولا يذبح به وقال ابراهيم بن الحارث في غريب القوس ان يذبح الشاة فيجمع وروى الباقى عن شام

قال
 في كتاب التلخيص
 النجاس اوقية
 الراس كبر
 ذلك وتوكل
 ذبيحة وفي
 بعض النسخ
 قطع مكان
 بلغ شئ
 عرق ابيض
 في عظم الرقبة
 يتدلى الى الصلب
 ومبوي النجاس
 والفتح لغة
 وقال تاج
 الشريعة
 قال هو عرق
 وقد سمي انما
 ذلك النجاس
 ثلثا وهو يكون
 في القفاس
 نخع الشاة
 اذا بلغ بالذبح
 ذلك

في الجمع ثمانية
 من عاصم عن
 مكينة ان النبي
 صلى الله عليه
 وسلم اى رجلا
 اضع شاة
 الحديث حرس
 وروى ما حرس

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

الكل ما له
فخلطه ناب
والسبع كل
مختطف
منهيب
جاءه قاتل
عاج عاده ومعي
ومعها التحريم
والله لسلو
كامة بني آدم
كيلا يغشي
من هذا كادما
الذمية
السبع بكل
وبه حل
فيه الصبر
والثعب
فيكون الحث
حجة
على الشافعي
في باحتهما

والفيل
ذو ناب
في صفة
والدبر موع
وابن عرس
من السبع
المسوم

بن ماجه في سننه عن زيد بن الحبان عن عبد الله بن عباس عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له سعة ولم يصنع فلا يقرب من صلاته اياه احمد وابن ابي شيبة وسحاق بن
راهويه وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم والدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک في سورة الحج وقال صحيح الاسناد ولم
يخرجاه واخرجه في الضحايا اعيان الشرح بن يزيد المقرئ حدثنا عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا وقال صحيح الاسناد ولم
يخرجاه في الضحايا اعيان الشرح بن يزيد المقرئ حدثنا عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا وقال صحيح الاسناد ولم
والزيادة عن الشقة بقبولة وعبد الله بن يزيد المقرئ فوق الثقة وقال في التتبع حديث بن ماجه كلهم رجال لا يصححون
عبد الله بن عباس الشامي فانه من افراد مسلم قال ذلك رواه حنوف بن شريح وغيره عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا
رواه ابن وهب عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا وكذلك رواه جعفر بن ربيعة وعبد الله بن ابي جعفر بن ربيعة وعبد الله
بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة موقوفاه وهو اشبه بالصواب قال ابن الجوزي في التحقيق وهذا حديث لا يدل على الوجوب
كما في حديث من اكل الثوم فلا يقرب من صلاته لقوله سعة فتمت من اي غنى ويسار وقيل ما يدل على الوجوب حديث الثور
البحاري ومسلم عن البراء بن عازب عن ابي بردة بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان عذري جاذبة قال
اذبحوا ولن تحري من احد بعدك ومثل هذا لا يستعمل الا في الاستسقاء والواجب وقال الجوزي معناه يجرى في اقامة الشدة بديل ان
ورد في الحديث من فعل ذلك فقد اصاب سكتا قبل حديث اخر اخرج الدارقطني عن ابن المسيب بن شريك حدثنا عبد الملك
عن شعبة عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل ذبح في رمضان كل صوم وقال البيهقي اسناد ضعيف
بمرة والمسيب بن شريك مشترك قال في التتبع قال الفلاس اجمعوا على ترك حديث المسيب بن شريك قيل فلو كان في
عن ابي هريرة ابن عبد الرحمن بن ارفع بن خديج عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
استدين واخشي قال نعم ولنه دين يقتضيه قال وهو ضعيف ولم يدرك عائشة رضي الله تعالى عنها مثل هذا الوعيد لا يفتن
ترك غير الواجب بل انبياءه صلى الله عليه وسلم بالم يصح منه سعة من قربان مصلة يدل على انه فعل امر عظيم وهو ترك الضحية
فدل على انها واجبة وفيه نظر على ما ذكرناه فان قلت ليس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك سنتي لم ينل شفاعتي قلت
ذلك محمول على الترك اعتقادا وترك احراما لهذا المقابلة مع جماعة تركوا الاذان وان كان الاذان سنتا لان اعيان
السنة واجب وانما شئ اي ولان الاضحية هم قرينة يضادها وقتا يقال يوم الاضحية مثل كما يقال يوم الجمعة وذلك
يؤدون بالوجوب شئ هي الاضحية يعلم بالوجوب وتذكير الاشارة باعتبار ان ذكرهم لان الاضحية للاختصاص شئ اي
الاختصاص المضاف اليهم وهو بالوجود شئ اي الاختصاص المضاف اليه فثبت بوجود المضاف اليه الاضحية
لم يوجد فيه الا يكون متعلقا بفعل من الاختصاص هو الوجوب وهو المقصود الى الوجود ظاهر بالنظر الى الحسن بن ابي حنيفة
لجواز ان يجمع الناس على ترك ما ليس واجب لا يجمعون على ترك الواجب والافضل بان السنة ايضا يقتضي الى الوجود ظاهر بالنظر
الى الحسن لان الناس لا يجمعون على ترك سنة فاجب ان الوجوب يقتضي الى الوجود لا يستحق العقاب لتركه غير ان الاداء
يقتضي سبيل شئ على المسافر استحضار الشئ با جواب من قوله لاننا لو كانت واجبة على المقيم لوجب على المسافر تركه وان اذا
الاضحية يقتضي سبيل اي بشرط الا وهي تحصيل شاة خالية من العيوب لما تقدم ورعاية فراع الامام عن الصلوة في حال السفر
وجعل يترك عليه من اجابتهاد رعاية طلوع النجاشي من يوم اخر في حال سوا وهذا يشق على المسافر استحضار اي تحصيله او

ومثل هذا لا يصحح
لا يلحق بتركه
غير الواجب
ولا يقتضي
يضاد اليها
وقتها يقال يوم
الاضحية وذلك
يؤذن بل هو
لان الاختصاص
للاختصاص
وهو بالوجود
والوجوب يقتضي
الى الوجود ظاهر
بالنظر الى الحسن
غير ان الاداء
يقتضي سبيل
يشق على المسافر
استحضار اي

يرجع الى الاسباب فاذا كان كذلك سقطت عن المسافر تحصيلها كما سقطت عنه الوضوء وجار التيمم عند الزيادة على ثلث المثل فذا الاول
الاضحية من حرج من زيادة ثمن الماء ولان المسافر لو فرض انناه وجار شاة يصلح للاضحية فانما يحتاج الى الحظ الى ان يثمنه
عليه فترك سقطت عنه دفعا للخرج ولم يوجب جازا لغيره المعنى في التتبع فلم يسقط عنه قياسا على المسافر لعموم الجاهل معه ويقوت شئ
الاضحية من حيث الوقت شئ اي ايام الحرم وثلاثة ايام من فلا يجب عليه شئ اي اذا كان الامر كذلك على ما ذكرنا فلا تجب الاضحية
على المسافر من حيث شئ حيث سقطت عن المسافر لا من حيث شئ حيث سقطت عن المسافر لعموم الجاهل معه ويقوت شئ
ارواه ابن وهب عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا قال ذلك رواه حنوف بن شريح وغيره عن عبد الله بن عباس بن مرفوعا
الماجود ضد السوءش وهو القصد من التخيير شئ اي ليس لفراد التخيير بين الترك والاداء فلهذا قال من قصد ان يضحي بغيره
على نفق الوجوب كما في قوله من اراد الصلوة فليؤدها وقوله من اراد منكم البقرة فليؤدها اي من قصد ان يضحي بغيره
والضحية منسوبة شئ با جواب من قوله وصار كما مضى يعني انما كانت منسوبة لا من من عدم وجوبها عدم وجوبها ليس
مسوخ وري الا انما مستترة في كسب من شئ الزهر بن من شئ السيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرغ ولا تغرو
وزاد احمد في مسنده في الاسلام وفي لفظ الشامي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القرع والبقرة وفي التتبع كان
يخرج لهم فيجبون لظواهرهم والعيث في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
والضحية ذبيحة كذا في رجب يعني لظواهرهم والعيث في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
في سننه في الاضحية عن المسيب بن شريك عن عتبة بن القيس عن الشعبي عن مسروق عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
قال الدارقطني المسيب بن شريك عتبة بن القيس عن الشعبي عن مسروق عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
تعالى عنه وهو شئ اي المقصود شاة قدام في رجب شئ اي كما نريد بكونا في رجب فلهذا قال علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يذبحونها الاضحية في العياد الذي كان يعتبر به العباد كان الرجل اذا اقرضه ربي راس من يده ونهله
حيث يصنع فرق مشرق لمن الارض يعلم انه انما ذبح كذلك العقر ايضا الضحية مثال ذبح وذبيحة هم على ما قيل شئ اشار به الى ان
في تفسير الضحية اختلاف فاذا ذكرناه فان قلت قوله صلى الله عليه وسلم ثلث كسب على اليه شئ يدل على الوجوب قلت قد مر ان
حديث ضعيف لا يصح الاصحح في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
فانما استدلوا به انهم لم يذبحوا الاضحية في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
فانما استدلوا به انهم لم يذبحوا الاضحية في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
قال سنن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل شعرة حسنة قلنا فاصرف قال بكل شعرة من اوصوف حسنة وقال
الله يبي قال البخاري لا يصح في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
ابن داود اسد ابو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل شعرة حسنة قلنا فاصرف قال بكل شعرة من اوصوف حسنة وقال
كل شعرة حسنة انتهى ولان صحيح قوله ضحوا فانما استدلوا به انهم لم يذبحوا الاضحية في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
في طريقتهم فاستدلوا به انهم لم يذبحوا الاضحية في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد ابو داود عن عبد الله بن مسعود في رجب اسد
فان قلت روى الشوري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل شعرة حسنة قلنا فاصرف قال بكل شعرة من اوصوف حسنة وقال

وفي وقت
الوقت ثلاث
عليه من ردة
الضحية والاراد
بالا اراد
فيما كره
والله اعلم
ما هو
ضد الله
لا التخيير
والعتيرة
منسوخة
وهي شاة
تقام في
احد
ما قيل

شيرة مثل هذا في الذبايح والبيات يقول له على ما رويته من قبل من ذكروني الذبايح بقوله لما رويته
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اي الذبيحة التي تقبل بذبح من شاة من شاة الذبيحة التي تقبل بذبح من شاة من شاة
 يوجب في الوجبة الشاة في شاة اي لم يوجب بشرط وجوب القرية فيما اذا كان مشركا السنة لغيره لانه لا يوجب
 ليس من البهاش اي من اهل القرية هم وكذا قصد اللحم في ما يشاء اي في القرية هم واذ لم يقع البهق استمرت
 والاراقة لا تجزى في حق القرية لم يقع الكل ايضا شاة اي لم يقع الكل ايضا لعدم التجزى هم فاشترى اجماعا شاة اي اذا
 كان كذلك المتع جواز الاضحية فان قلت يشترط ان يكون لان البذبة لما قامت مقام سبعة شاة فلو اشترى سبعة اشترى
 سبع شاة ووجه اجماعهم كجواز السنة من الاضحية كذا اذا قلت البذبة اقيمت مقام سبع شاة بخلاف القياس بالنسبة لغير
 اتماما مقام السبع اذا وجدت الاراقة بينة القرية من الكل فغيره وانفسه على اصل القياس هم وبهذا الذي
 ذكره استحسانا شاة اي ذبايح الذبيحة ذكره محمد استحسانا هم والقياس ان لا يجوز وهو رواية شاة اي القياس رداية هم عن
 اي لو سئل لانه شاة اي لان الاذن الوارث بالاراقة هم تبرع بالاتفاق شاة لان نصيب الميت صار ميراثا فالضحية منه تبرع
 بالاتفاق ولعلنا لو فعله الغاصب بغيرهم هم فلا يجوز من غير شاة اي فلا يجوز من البذبة من الميت هم كالاتفاق من الميت
 شاة ميت لا يجوز لانه تبرع بالاتفاق هم كالاتفاق من الميت شاة تبرع بالاتفاق من الميت شاة تبرع بالاتفاق من الميت
 لما اذا انوارا ذلك ايضا قرية فوقه الكل قرية فالقرية قد يقع من الميت هم كالصدق شاة من الميت شاة من الميت
 يملكون ان يتبرعوا بجملة الميت من الميت فصار نصيب الميت للقرية كاصحاب الباقيين هم بخلاف الاعتاق شاة من الميت
 من قوله كالاتفاق من الميت وتقريره ان الاعتاق من الميت انما يجوز هم لان فيه الزام الوارثية شاة لان الوارثية
 اتممت وليس للوارث الا الزام على الميت بخلاف الاضحية عنه فانما جازت لعدم الزام هم ولو وجبوا عن غيرهم الوارثية او اجماع
 ولو جاز شاة وفي بعض النسخ ولو وجبوا اي ولو كان احد الشركاء مغير او اجماع ولو وجبوا عن غيرهم الوارثية او اجماع
 من اشار به الى وجه الاستحسان سنة القياس لا يجوز لان الداراة لا تجزى وبعض الاراقة وقع فظا او سحفا فصار لكل كذلك
 هم ولو مات واحد منهم شاة اي من الشركاء هم فذبحها الباقيون بغير اذن الوارثية لا يجوز شاة وقال الشافعي وانه يجوز بغيرهم
 لما ذكر من عدم اشتراطية الكل قرية منه باجماعنا يشترط فلا يجوز هل لم يقع بعضها قرية وفيما تقدم من شاة المسئلة الاولى
 هم بعد الاذن من الوارثية فكان قرية شاة فاذا كان قرية فجازت هم قال ياكل من شاة الاضحية شاة اي قال الله ورجى هذا
 في غير المنذورة اما في المنذورة فلا ياكل الا ذبيحة واحدة او سحابة قال الشافعي ومن اخرج في رواية يجوز الاكل
 من المنذورة ايضا ومنه الذبيحة ولا يجوز ان ياكل النسي في المنذورة لان سببا للصدق وليس للصدق ان ياكل من صدقة
 شاة لو اكل يجب عليه قيمة اكل وقال في شاة الطماوي لا يجوز الاكل من الدار الا لاسر ربيعة من الاضحية ووم
 المتعة ووم القران ووم التطوع اذا يقع عليه معنى لا يجوز الاكل من ومار الكفارات والمنذور وهدى التطوع اذا لم يبلغ محله
 استتم ثم الاكل من اضحية مستحب عند اكثر العلماء وعند الظاهرية واجب وكل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كقولهم من اكل من شاة
 هم ويطلع الاضحية والفقراء يوجب حقه لعله صلى الله عليه وسلم كقولهم من اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 ذبايح الذبيحة رويته من النبي صلى الله عليه وسلم كقولهم من اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 شاة الذبيحة صلى الله عليه وسلم كقولهم من اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة

على ما رويته من قبل
 لم يوجد في الوجبة
 الثاني لان الضحية
 ليس من اهل القرية
 قصد الجوز فيها
 واذ لم يقع البعض
 قرية واذ لم يقع
 في حق القرية لم يقع
 الكل ايضا فامتنع الجواز
 هذه التي ذكرها
 والقياس ان لا يجوز وهو
 رواية من الى يوسف
 لانه تبرع بالاتفاق
 فلا يجوز من غير
 كالاتفاق من الميت
 كما تقول القرية
 قد تقع من الميت
 كالصدق بخلاف
 الاعتاق لان فيه الزام
 الوارثية على الميت ولو
 ذبحها عن مغيرها
 الوارثية او اجماع
 لما بينا انه قرية ولما
 واحد منهم فذبحها
 الباقيون بغير اذن الوارثية
 لا يجوز شاة
 قرية وفيما تقدم وجوب
 الاذن من الوارثية
 ذبيحة قال وياكل
 من شاة الاضحية
 ويطلع الاضحية والفقراء
 يوجب حقه لعله صلى الله عليه وسلم
 كقولهم من اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 ذبايح الذبيحة رويته من النبي صلى الله عليه وسلم كقولهم من اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة

اخرجه حديث مسلم ايضا عن ابى بكرة عن ابى سعيد اخذ في رويته عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكل من شاة الاضحية لا ياكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 الطماوي واخرج حديثا اخره وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 تعالى عنها اخرج حديثا اخره وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 فيها الوارثية قال وماذا قال قالوا ان شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 وتصديق الرابعية من الاكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 منكم فلا تخشون بعد ثلثه سنة فلا كان العام قبل قالوا يا رسول الله فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 فان ذلك العام كان بالناس بعد فادرك ان تعيينها فيها شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 عليه وسلم ان كنت شاة من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 اكل من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا في شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 من لانه شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 ان ياكل منها شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 في قوله اي من شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 شاة وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 من قعت اليه اذا خضعت له وسالته قدما واما المتبرع من السؤال والقاتل الرافعي باجماعه وبما يعطى من غير سؤال من
 قننا وقننا واما المتبرع من السؤال كذا في الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 بكلمة العين في الماضي وفتحها في الغاب وروى المغرب القانع السائل من القنونة لاسن القنونة يقال يقنع قنونا اذا سئل بغير
 قناعة او ارضى والمقنع الذي يتبرع للسؤال لا يسأل وتفسيره انما شاة اي اذا كان كذلك
 فانقسم من الاضحية على ذبايح الاشياء الثلاثة وهي الاكل والادخار والاطعام اكلنا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 ذكورة في الحديث التي خضعت فلم استدل على كون الطعام ثلثا لانية المذكورة قلت اعتمد في ذلك على نقله في الحديث فاش
 لم يذكر فيه الاطعام ولم يذكر فيه الاكل والادخار فكل ذلك استدل على الاطعام بالانية ولكن الاحاديث الصحاح والضعف
 كلها شاملة على الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 ياكل نصفها ويتصدق بنصف لقوله سبحانه وتعالى والاطعموا البائس الفقير وقال في عهد يذهب اكل ثلث كما قال كثر اهل
 العلم هم قال ويتصدق بجلد شاة اي قال الله ورجى وفيه فلفظة قال وكذلك قال الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة الاضحية فكلوا منها وادخروا شاة
 لفظ الله ورجى في حقه ولم يقل قال الله ورجى كما هو مائة اي ويتصدق بجلد الاضحية هم لانه جزموا شاة اي لان جلد
 جزم من الاضحية هم او لم يزل من الله يستعمل في البيت شاة اي وجب لمنه من جلد الاضحية في البيت هم كالنبيج والجراب
 والقراب ونحوها من كائنات الدلو والسفرة والمطهرة والقرية هم لان الاتقاع بها غير محرم ولا باس بان يشترى بها ما
 يتصدق به في البيت مع بقائه استحسانا شاة اي لا باس بان يشترى بجلد الاضحية الذي يتصدق به مع بقائه عليه كاجراب

ومضى جازا كل هو
 غني جازان يوكل
 غنيا وحب
 ان لا ينقص لصق
 عن الثلث
 لان الجهات
 ثلاث لا يخل كذا
 لما رويته لاطعام
 بقوله نقاس
 واطعموا القانخ والمعد
 فانقسم عليها اثنان
 قال وتصدق
 بجلد الاضحية
 منها او جعل منه
 الة تستعمل البيت
 كالنبيج والجراب
 والقراب ونحوها
 لان الاتقاع به غير
 محرم ولا باس بان
 يشترى به ما يتصدق
 في البيت بجينه
 مع بقائه استحسانا

ووجه الفرقان للمسلمين
بما وجدوا من حكمائهم
انما هو الناس في كل وقت
شروطهم في كل وقت
فيقول قول الواحد
فيقول قول الاخر
كلما كان في كل وقت
كان او حذر ذكر كان
لو انني دفعت الحرج
اما الدلائل لا يكون
وقومها حسب
وقوم المعاصرات
تجوز ان يثبت شرط
فيها زيادة شرط
فيها كقول المسلمين
العدل لان الفاسق
مقيم والمكفر لا يكون
نفسه ان يكون المسلم
مجتهدا في كل وقت
لا يمكنه ان يكون في كل وقت
العدل والمسلم
للعلماء لا بد من قول
فيها كان فيه شرط
ولا يقبل قول المستوفين
لله في كل وقت
لأنه يقبل قوله في كل وقت
انما هو القضاة في كل وقت
هو الفاسق في كل وقت
كلما كان في كل وقت
العدل والمسلم
للعلماء لا بد من قول
فيها كان فيه شرط
ولا يقبل قول المستوفين
لله في كل وقت

والاثر في العبد والشا من المالك فبما وجدوا من حكمائهم
بما وجدوا من حكمائهم
انما هو الناس في كل وقت
شروطهم في كل وقت
فيقول قول الواحد
فيقول قول الاخر
كلما كان في كل وقت
كان او حذر ذكر كان
لو انني دفعت الحرج
اما الدلائل لا يكون
وقومها حسب
وقوم المعاصرات
تجوز ان يثبت شرط
فيها زيادة شرط
فيها كقول المسلمين
العدل لان الفاسق
مقيم والمكفر لا يكون
نفسه ان يكون المسلم
مجتهدا في كل وقت
لا يمكنه ان يكون في كل وقت
العدل والمسلم
للعلماء لا بد من قول
فيها كان فيه شرط
ولا يقبل قول المستوفين
لله في كل وقت

وفي الدلائل الاخبار بخلافه المادى اذا اختلفت في حكمه
بما وجدوا من حكمائهم
انما هو الناس في كل وقت
شروطهم في كل وقت
فيقول قول الواحد
فيقول قول الاخر
كلما كان في كل وقت
كان او حذر ذكر كان
لو انني دفعت الحرج
اما الدلائل لا يكون
وقومها حسب
وقوم المعاصرات
تجوز ان يثبت شرط
فيها زيادة شرط
فيها كقول المسلمين
العدل لان الفاسق
مقيم والمكفر لا يكون
نفسه ان يكون المسلم
مجتهدا في كل وقت
لا يمكنه ان يكون في كل وقت
العدل والمسلم
للعلماء لا بد من قول
فيها كان فيه شرط
ولا يقبل قول المستوفين
لله في كل وقت

ومن الدلائل الاخبار بخلافه
بما وجدوا من حكمائهم
انما هو الناس في كل وقت
شروطهم في كل وقت
فيقول قول الواحد
فيقول قول الاخر
كلما كان في كل وقت
كان او حذر ذكر كان
لو انني دفعت الحرج
اما الدلائل لا يكون
وقومها حسب
وقوم المعاصرات
تجوز ان يثبت شرط
فيها زيادة شرط
فيها كقول المسلمين
العدل لان الفاسق
مقيم والمكفر لا يكون
نفسه ان يكون المسلم
مجتهدا في كل وقت
لا يمكنه ان يكون في كل وقت
العدل والمسلم
للعلماء لا بد من قول
فيها كان فيه شرط
ولا يقبل قول المستوفين
لله في كل وقت

المصنف من حمير فاما العلم من حمير وسدى الثوب فلما باس وخفيف بن عبد الرحمن فمعه غير واحد فان قلت اخرج
 ابو اذو اليضا في سنة من عطية بن قيس من عبد الرحمن بن غنم قد نفي ابو عامر وابو مالك الاشعري عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال ليكون من امتي اقوام يستحلون اخوة وحمير وذكر كلاما قال سمع منهم قردة وخنازير الى يوم القيمة
 وذكره البخاري في صحيحه تعليقا فقال في كتاب الاشربة وقال هشام بن عمار حدثنا سعد بن قيس قال حدثني عبد الرحمن بن
 يزيد بن قيس من عبد الرحمن بن غنم به فسل ورواه البرقاني والاسماعيل في صحيحهما المخرجين على الصحيح بهذا الاسناد
 قلت قال عبد الحمير في احكامه وقد روى هذا الوجهين يستحلون اخوة وحمير ورواه قتادة قال وهو الزنا وروى بخاري
 وهذا في الاول هو الصواب وقال الاصمعي الحمير كسائر اصناف الحيوان الملعونين واصل اصمعي فيقتصر على الواحد فيقول
 اجمع وقالوا اخرج فلما كانت رواية الملعونين صحيحة فلما كلام وان كانت غير باق فاجواب انه محمول على ما كان سدا خنوا
 وسبحة حمير فذا احرام لان الاعتبار للثمة والذمة في ذكره في الآثار ما كان سدا حميرا وبمحة خذ على ما قال المصنف في حمير
 سدى با حمير وهو الذي يبلغ لبسه فاقدمه لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج باللمة بمكانات هي المعتبرة دون السدى
 من لان الاشياء تعلق وجوده بعلات ذات وحلقين يضاف الى انهما وجودا وقال في تعليل هذه المسئلة ان السدى
 يصير مستورا باللمة فكان بمنزلة استسجالات ما لو كانت لمحة من حمير لان اللمة تكون على ظاهر الثوب ترى وتشتا
 ويلبسه في محبة فكان تدنيا بالنسج في أقل من الامام الى منصور الماتريدي وهذه النكتة تفقده ان اسد لا اذا كان
 ظاهرا كالقناب كير لبسه وبه النكتة الاولى تفقده ابان القناب في حمير قال ابو يوسف رحمه الله انه ذكره ثوب
 القز يكون القز بين الفرو والظهاره شش كسر الظن وهو من البطانة بكسر الباء والقز اسم لحمه يبرأ التي
 وفي العباب القز من الابرسم يعرب قال بن يدرعي هم ولا يرى بحشو القز سبالا ان الثوب لمبوس واسم الحشو غير لمبوس
 من اراد بالحشو الذي يمشي بين الظهارة والبطانة هم قال وما كان بسمه حميرا وسدا غير حمير شش اى قال في
 اسماء الصغير قوله غير حمير شش القطن وسخوه هم اللباس في اسم حمير شش اى فلما باس لمبوس في اسم حمير هم للضرورة
 وكبره في الاعداء شش اى في غير حمير لان عدم الضرورة هم والاعتبار لللمة على ما بينا وشش اراد به قوله لان الثوب
 لان عدم اللبس ورهوا الاعتبار لللمة على ما بينا ٥ اراد به لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج باللمة وفي الذمير
 ذكره شام انه لم يرد باللباس المرتفع جدا وقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمة اربعة
 الا ان درهم دخل عليه رجل من اصحابه وعليه رداء اخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان السرا اذا انعم على
 عبدا حب ان يرى ثمار نعمته عليه وابو حنيفة كان يرتدى اربعة مائة دينار وابلح السديجانه وتعالى الرب
 بقوله سبحانه وتعالى قل من حرم زينة الله التي اخرجنا منها وما استجد فتعنه الوان من الطعام فما له حشمه
 عليه كذا وكذا رقة قال ذلك كالحلقة وهو امير المؤمنين فلو لبس ثيابا نفيسة واستجد فتعنه الوان من الطعام فما له حشمه
 يقتدر اياه في ذلك وربما لا يكون لهم فياخذوه ظلا فانما ذلك لئلا يلهو به وكان ابو حنيفة كره للرجال لبس الثوب
 المعصفر والمزهر وقيل للباس به وذكر محمد بن السير الكسبي للباس ان غيش مينة وقيل بالثياب الفاخرة والاداء في غم
 في بيله كاستار الكعبة ولكن يوزن بانوار عند الثلاثة بالابرسم لا يجوز الا في استار الكعبة والستر الذي فيه صور كجوز
 ومن بعض اصحابنا في ان كان الحاجة للباس به كستر على الباب وكذا لو كانت الصورة صغيرة لا تبرز للنظر كجوز

كان الشوب
 انما يصير شوباً
 بالضمير الشوب الى
 فكانت هي المقبرة
 دون السد قال
 سفع الكرم
 ابو يعلى الكوثوب
 يكون من البغداد
 والظهور والاربع
 جشوا القرباسا
 كان الشوب ملين
 والحشوب من الشوب
 قال مكاين
 تحت حبره
 من حبره
 كاس في الحبر
 للضربة والمكراني
 عنده كاذبها
 والاحتيا لهما
 على ما دنا

[illegible]

فان لا يجوز
للجاء الى الخلق
بالذم
لما روي
ولا بالعنف
لا يجوز معناه
كل ما يخافه
والمنطقة
وحالها
من الطهارة

فلا تبيت الاباحة في الاحلام المحرمين كذا في الذخيرة وفيه قوله اذا انما يشبهه في المنام لا يخلو بالباطن فان
 خافها على نفسه او عليها شئ اي فان خاف لحرمة الشهوة على نفسه او على نفس المرأة ثم يتقننا وظنا او شكنا شئ اي من حيث
 اليقين او من حيث الظن او من حيث الشك واما ما بيننا الى ان الكل سواء عند كذا في اليقين هو الامر بالحرام والظن الشك
 المرجح والشك هو استوار الطرفين والطرف المرجح هو الوجه ثم يلجئ الى ذلك بعبارة شئ اي في فليمتنع من المس بغير وجه
 وطاعة تحزن عن الوقوع في الفتنة ثم ان امكنها الركوب بغير ما يتنع عن ذلك ان لا يشئ اي ان امكن المرأة الركوب
 على الاربعة بنفسها مع الرجل المحرم من سبابا الكنية ثم وان لم يمكنها يتكلم بالشباب كيا اتيه به حرارة عضو شئ اي
 ان لم يكن المرأة الركوب بغير ما يتكلم المحرم من سبابا كيا اتيه به حرارة جسمها من حرارة جسمها من حرارة جسمها
 فيغش الشهوة من قلبه بقدر الامكان شئ اي وان لم يمكن الركوب بالشباب ليمتنع بها ويحول شئ من حرارة عضو اية كية ويحول
 امره ولكن بغير الشهوة من قلبه مما امكن لغيره من حاله فيظن ان الرجل من ملوكه غير ذلك ما يجوز ان يظن اليه
 من ذوات محارمه شئ اي قال الله عز وجل في محارمه وهو الوجه والراس والصدر والساكن
 والاعتدال كما مرهم لانها تخرج الكواج مولدوا ومحمد افيها وفي في ثياب مهنها شئ اي خديتها وهي الثياب بخاتمة
 تلبس لاجل بندته ثم مضارها خارج البيت في حق الاجانب كمال المرأة وحسنه شئ اي مضار حال الامنة حاج البيت
 في حق الاجانب كمال المرأة بخبرة داخل البيت ثم في حق محارمه والاقارب شئ حيث يجوز محارم الاقارب ان يظنوا في الجوارح
 المذكورة من المرأة هم وكان رضي الله تعالى عنه اذ ابي جاسية متفقتة فلا بد من ان لا يكون ذلك الا في ثيابها واما ما ذكره
 شئ وروي ابو جيب القاسم بن سلام بمناه ان عمر رضي الله تعالى عنه عذرا في جارية مكنته فسال عنها فقال لا والله ان فلان
 فخر بها بالبرية وقال كاني تشبهين بالحرارة واخرج يدي في منافع من صفة بنت ابي عبيد وشية قال خربت امرأة حمزة
 فتخلية فقال عمر رضي الله تعالى عنه من هذه المرأة فيقول جارية بنتي فلان رجل من بني فارس الى حفصة رضي الله تعالى عنها فالتقت
 ما حلك على ان تخبري هذه الامنة وتخليها حتى تمت ان تقع بها الا من لم يضمنها تشبه بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 منه قوسه في متفقتة اي متفقتة قوله فلا بد من ان لا يخلو بالباطن ولا يخلو بالظاهر ولا يخلو بالبدن ولا يخلو بالروح
 راسها اي تعصمها قوله ولا يخلو بالبدن الهامة يعني باهنته من الدفر وهو الشن وهو على وزن فعال يعني على انكسر قوله حمزة
 لا يشبه بغير منجاسة اي لا يشبه بالكلية بغيره في شياها لا يبدو او متبها شئ وذلك من شأن المحارم
 قوله كذا يعني كذا في بعضه لسمه وقال ابو جيب وحي هذا الحديث من الفتنة انه راى انه يخرج الامنة بلا فتنة فاذنيت لسانك
 فينبغي ان يكون في الصلوات بلا فتنة ولهذا قال ابو جيب في صلوة الامنة يصلي كما يخرج الى الاسواق ويدل عليه ايضا ما روي
 ان ابن عمر رضي الله تعالى عنه عن جارية براءة بغير غرض في صدرها فاذن بها وقال اشترى اذ كان في مجلس من ذواته ان في
 الرجل يحتاج الى ان يخدم زوج مولاه واذن بها وكذا الامنة الابن يحتاج الى ان يجد المولى فتمت الضرورة الى الاباحة
 ثم ولا يخلو النظر الى بطنها وظهرها شئ اي الى ظهر الامنة الاجنبية وبطنها هم خلافا لما يقوله محمد بن مقاتل انه يباح الا الى ما دون
 السرة الى الركبة شئ اردان حكما في النظر حكم الرجل عند محمد بن مقاتل الذي يوجب قال الشافعي في ظاهره فذهب لما روي
 عن ابن عباس انه قال في حديث طويل ومن اردان يشترى جارية فيظن اليه الا موضع الارزاء والتعامل اهل المحرمين ومن
 ما ذكره بقوله هم لانه لا ضرورة كما في المحارم شئ اي لا ضرورة في النظر الى بطنها والبطن من الامنة كالا ضرورة في المحارم

اذا انما الشهوة
 فان خافها على نفسه
 او عليها شئ اي من حيث
 اليقين او من حيث الظن
 او من حيث الشك واما ما
 بيننا الى ان الكل سواء
 عند كذا في اليقين هو
 الامر بالحرام والظن
 الشك المرجح والشك هو
 استوار الطرفين والطرف
 المرجح هو الوجه ثم
 يلجئ الى ذلك بعبارة
 شئ اي في فليمتنع من
 المس بغير وجه وطاعة
 تحزن عن الوقوع في
 الفتنة ثم ان امكنها
 الركوب بغير ما يتنع
 عن ذلك ان لا يشئ اي
 ان امكن المرأة الركوب
 على الاربعة بنفسها
 مع الرجل المحرم من
 سبابا الكنية ثم وان
 لم يمكنها يتكلم
 بالشباب كيا اتيه به
 حرارة عضو شئ اي
 ان لم يكن المرأة
 الركوب بغير ما يتكلم
 المحرم من سبابا كيا
 اتيه به حرارة جسمها
 من حرارة جسمها من
 حرارة جسمها فيغش
 الشهوة من قلبه
 بقدر الامكان شئ اي
 وان لم يمكن الركوب
 بالشباب ليمتنع بها
 ويحول شئ من
 حرارة عضو اية كية
 ويحول امره ولكن
 بغير الشهوة من
 قلبه مما امكن لغيره
 من حاله فيظن ان
 الرجل من ملوكه غير
 ذلك ما يجوز ان
 يظن اليه من ذوات
 محارمه شئ اي قال
 الله عز وجل في
 محارمه وهو الوجه
 والراس والصدر
 والساكن والاعتدال
 كما مرهم لانها
 تخرج الكواج مولدوا
 ومحمد افيها وفي في
 ثياب مهنها شئ اي
 خديتها وهي الثياب
 بخاتمة تلبس لاجل
 بندته ثم مضارها
 خارج البيت في حق
 الاجانب كمال المرأة
 وخسنه شئ اي مضار
 حال الامنة حاج
 البيت في حق
 الاجانب كمال المرأة
 بخبرة داخل البيت
 ثم في حق محارمه
 والاقارب شئ حيث
 يجوز محارم الاقارب
 ان يظنوا في الجوارح
 المذكورة من المرأة
 هم وكان رضي الله
 تعالى عنه اذ ابي
 جاسية متفقتة فلا
 بد من ان لا يكون
 ذلك الا في ثيابها
 واما ما ذكره شئ
 وروي ابو جيب
 القاسم بن سلام
 بمناه ان عمر رضي
 الله تعالى عنه عذرا
 في جارية مكنته
 فسال عنها فقال
 لا والله ان فلان
 فخر بها بالبرية
 وقال كاني تشبهين
 بالحرارة واخرج
 يدي في منافع من
 صفة بنت ابي
 عبيد وشية قال
 خربت امرأة
 حمزة فتخلية
 فقال عمر رضي
 الله تعالى عنه
 من هذه المرأة
 فيقول جارية
 بنتي فلان رجل
 من بني فارس
 الى حفصة رضي
 الله تعالى عنها
 فالتقت ما حلك
 على ان تخبري
 هذه الامنة
 وتخليها حتى
 تمت ان تقع
 بها الا من لم
 يضمنها تشبه
 بالامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر
 منه قوسه في
 متفقتة اي
 متفقتة قوله
 فلا بد من ان
 لا يخلو بالباطن
 ولا يخلو بالظاهر
 ولا يخلو بالبدن
 ولا يخلو بالروح
 راسها اي
 تعصمها قوله
 ولا يخلو بالبدن
 الهامة يعني
 باهنته من
 الدفر وهو الشن
 وهو على وزن
 فعال يعني على
 انكسر قوله
 حمزة لا يشبه
 بغير منجاسة
 اي لا يشبه
 بالكلية بغيره
 في شياها لا
 يبدو او متبها
 شئ وذلك من
 شأن المحارم
 قوله كذا
 يعني كذا في
 بعضه لسمه
 وقال ابو جيب
 وحي هذا
 الحديث من
 الفتنة انه
 راى انه يخرج
 الامنة بلا
 فتنة فاذنيت
 لسانك فينبغي
 ان يكون في
 الصلوات بلا
 فتنة ولهذا
 قال ابو جيب
 في صلوة
 الامنة يصلي
 كما يخرج الى
 الاسواق ويدل
 عليه ايضا ما
 روي ان ابن
 عمر رضي الله
 تعالى عنه عن
 جارية براءة
 بغير غرض في
 صدرها فاذن
 بها وقال اشترى
 اذ كان في
 مجلس من ذواته
 ان في الرجل
 يحتاج الى ان
 يخدم زوج
 مولاه واذن
 بها وكذا
 الامنة الابن
 يحتاج الى ان
 يجد المولى
 فتمت
 الضرورة الى
 الاباحة ثم
 ولا يخلو
 النظر الى
 بطنها وظهرها
 شئ اي الى
 ظهر الامنة
 الاجنبية وبطنها
 هم خلافا لما
 يقوله محمد بن
 مقاتل انه يباح
 الا الى ما دون
 السرة الى
 الركبة شئ
 اردان حكما في
 النظر حكم
 الرجل عند
 محمد بن
 مقاتل الذي
 يوجب قال
 الشافعي في
 ظاهره فذهب
 لما روي عن
 ابن عباس انه
 قال في حديث
 طويل ومن
 اردان يشترى
 جارية فيظن
 اليه الا موضع
 الارزاء
 والتعامل اهل
 المحرمين ومن
 ما ذكره بقوله
 هم لانه لا
 ضرورة كما في
 المحارم شئ
 اي لا ضرورة
 في النظر الى
 بطنها والبطن
 من الامنة كالا
 ضرورة في
 المحارم

هم بل اولي شئ اي في الامنة هم ثقات الشبهة فيمن ولا لها في الارزاء شئ اي ثقتة الشهوة في المحارم وكحال الشبهة في الامنة
 هم وثقتة السمكة شئ اي في بياضة القد وروي به بقوله ويظن الرجل من ملوكه غيره ثم ينظم المديرة والمكاتبه وام الولد
 فتعقن الحاجة شئ فيمن كما في الفتنة ولا خلاف لاحد في المديرة وعن ابن سيرين انه ان ام الولد شئ
 حتى تفعل منفعة به قال مالك روي عن ابي بكر عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد
 شئ لان عند الامنة في تحريمه وعند با حرة وعليها دين روي قال الشافعي هم على ما روي في ذلك بلا عتاق هم
 واما ملوكه بها شئ لانه بامته الغيرة والمساورة معها فتدليل بياح كما في المحارم شئ اي كما يباح في المحارم
 ولكن اذا من عليه وعليها هم وفد يتل لا يباح لعدم الضرورة شئ اي لا يجنب في السفر بها هم وفي الاكابر
 والاشغال اعتبر محرر في الاصل الضرورة فيمن مثل ما ذكره الامنة لا يجنب على الركوب الا بشبهة ومزيتة في ركوبها
 الاجنبى ويمنع من يداويه معنى قوله اعتبر محرر في الاصل انه في المبسوط الضرورة فيمن اي في الامار قال الكاكي روي
 راد الضرورة التي لا يدفع بها هم وفي ذوات محارم يجوز الحاجة شئ اي اعتبر محرر في ذوات محارم يجوز الحاجة يعني بهرم
 حاجتها الى الركوب والفرار من ركوب نفسها ومنه ولها ضرورة اولاهم قال ولا بأس بان يمس ذلك اذا ارد
 الشرع وان خاف ان يشتم شئ اي قال بقوله روي ولا بأس بالاجنبى ان يمس الموضع التي يجوز النظر اليها فلا راد في ذلك
 ان نفسه مشبهة هم كذا ذكر في المنقوش شئ اي كذا ذكر بقوله روي في فتنة هم وطلق الضمان في الجوارح لا يفسد شئ يعني
 بين الاشبهة عنه لانه قال في اصل الجوارح التي غير من محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يريد شرار جارية فلا بأس
 بان يمس ساقيها ومديرها وذراعيها ويظن في ذلك كذا كذا في الاستسقاء في الرجل يريد شرار جارية فلا بأس
 بالنظر اليها في ذلك هم قال مشايخنا يباح النظر في بده الحاجة شئ اي حارة الشدة هم وان شئ بالضرورة ولا يباح لمس اذا شئ
 او كان اكبر من ذلك شئ اي الاشبهة هم لانه نوع يستتاع شئ اي لان ليس نوع يستتاع لان ليس بشهوة جارية
 الجوارح حقيقة حرام وان لا يمسها في ذلك الجوارح معنى هم في غير حالات الشرع يباح النظر الى السرة بشهوة شئ فاذ كانت
 شهوة لا يباح شئ من ذلك وقال في الامنة في شرح الجوارح العينية وذكر بقوله روي عن محمد بن ابي كية الشيا ب مس شئ في ذلك
 لان النظر كفاية ولهم ابو حنيفة بالضرورة الامنة بهم قال واذا خافت الامنة لم تعرض في انزاد واحد شئ اي قال محمد
 في الجوارح العينية ومعناه بلغت شئ اي معنى قول محمد واذا خافت بابت وذلك لان الجوارح في بعض روي ابو حنيفة بالضرورة
 كفاية وقال تلج الشرعية هذا من باب اطلاق السبب على السبب لان غالب ما يمتنع بالجوارح في قوله لم تعرض في انزاد واحد يعني
 بوم ليس يعنيه لان ظهرها وبطنها عورة والارزاء لا يمسها من يمس الى الركبة في هذا شئ اي عدم جواز عرضها في انزاد واحد
 هم لانه ان النظر والبطن منها عورة شئ اي من الامنة عن حماتها اذا كانت تشبه وتجا مع مشايخنا في كمالها لانه لا تعرض
 في انزاد واحد لوجود الاشبهة في هذا على انها اذا كانت لا تشتم ولا تجامع معها فلا بأس بعرضها في انزاد واحد لعدم
 الاشبهة هم قال في النظر الى الاجنبية كالفعل شئ اي قال بقوله روي في محض من حصة اذا نزع حفيه
 قال حففت لعل من واحد واذ اسالت خصيتيه لم يقول عائشة رضي الله تعالى عنها انها رقت شئ يعني انما راد ان على
 الاول ان عبد الله بن شيبان عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها رقت شئ يعني انما راد ان على
 فقال حديثا شياطين محمد بن فضال عن مطرف عن رجل عن ابن عباس قال خصا بها علم مشد لا مريم فليغير عن عورتها

بل اولي ثقتة الشهوة في المحارم وكحال الشبهة في الامنة
 هم وثقتة السمكة شئ اي في بياضة القد وروي به بقوله ويظن الرجل من ملوكه غيره ثم ينظم المديرة والمكاتبه وام الولد
 فتعقن الحاجة شئ فيمن كما في الفتنة ولا خلاف لاحد في المديرة وعن ابن سيرين انه ان ام الولد شئ
 حتى تفعل منفعة به قال مالك روي عن ابي بكر عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد عن احمد بن محمد
 شئ لان عند الامنة في تحريمه وعند با حرة وعليها دين روي قال الشافعي هم على ما روي في ذلك بلا عتاق هم
 واما ملوكه بها شئ لانه بامته الغيرة والمساورة معها فتدليل بياح كما في المحارم شئ اي كما يباح في المحارم
 ولكن اذا من عليه وعليها هم وفد يتل لا يباح لعدم الضرورة شئ اي لا يجنب في السفر بها هم وفي الاكابر
 والاشغال اعتبر محرر في الاصل الضرورة فيمن مثل ما ذكره الامنة لا يجنب على الركوب الا بشبهة ومزيتة في ركوبها
 الاجنبى ويمنع من يداويه معنى قوله اعتبر محرر في الاصل انه في المبسوط الضرورة فيمن اي في الامار قال الكاكي روي
 راد الضرورة التي لا يدفع بها هم وفي ذوات محارم يجوز الحاجة شئ اي اعتبر محرر في ذوات محارم يجوز الحاجة يعني بهرم
 حاجتها الى الركوب والفرار من ركوب نفسها ومنه ولها ضرورة اولاهم قال ولا بأس بان يمس ذلك اذا ارد
 الشرع وان خاف ان يشتم شئ اي قال بقوله روي ولا بأس بالاجنبى ان يمس الموضع التي يجوز النظر اليها فلا راد في ذلك
 ان نفسه مشبهة هم كذا ذكر في المنقوش شئ اي كذا ذكر بقوله روي في فتنة هم وطلق الضمان في الجوارح لا يفسد شئ يعني
 بين الاشبهة عنه لانه قال في اصل الجوارح التي غير من محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يريد شرار جارية فلا بأس
 بان يمس ساقيها ومديرها وذراعيها ويظن في ذلك كذا كذا في الاستسقاء في الرجل يريد شرار جارية فلا بأس
 بالنظر اليها في ذلك هم قال مشايخنا يباح النظر في بده الحاجة شئ اي حارة الشدة هم وان شئ بالضرورة ولا يباح لمس اذا شئ
 او كان اكبر من ذلك شئ اي الاشبهة هم لانه نوع يستتاع شئ اي لان ليس نوع يستتاع لان ليس بشهوة جارية
 الجوارح حقيقة حرام وان لا يمسها في ذلك الجوارح معنى هم في غير حالات الشرع يباح النظر الى السرة بشهوة شئ فاذ كانت
 شهوة لا يباح شئ من ذلك وقال في الامنة في شرح الجوارح العينية وذكر بقوله روي عن محمد بن ابي كية الشيا ب مس شئ في ذلك
 لان النظر كفاية ولهم ابو حنيفة بالضرورة الامنة بهم قال واذا خافت الامنة لم تعرض في انزاد واحد شئ اي قال محمد
 في الجوارح العينية ومعناه بلغت شئ اي معنى قول محمد واذا خافت بابت وذلك لان الجوارح في بعض روي ابو حنيفة بالضرورة
 كفاية وقال تلج الشرعية هذا من باب اطلاق السبب على السبب لان غالب ما يمتنع بالجوارح في قوله لم تعرض في انزاد واحد يعني
 بوم ليس يعنيه لان ظهرها وبطنها عورة والارزاء لا يمسها من يمس الى الركبة في هذا شئ اي عدم جواز عرضها في انزاد واحد
 هم لانه ان النظر والبطن منها عورة شئ اي من الامنة عن حماتها اذا كانت تشبه وتجا مع مشايخنا في كمالها لانه لا تعرض
 في انزاد واحد لوجود الاشبهة في هذا على انها اذا كانت لا تشتم ولا تجامع معها فلا بأس بعرضها في انزاد واحد لعدم
 الاشبهة هم قال في النظر الى الاجنبية كالفعل شئ اي قال بقوله روي في محض من حصة اذا نزع حفيه
 قال حففت لعل من واحد واذ اسالت خصيتيه لم يقول عائشة رضي الله تعالى عنها انها رقت شئ يعني انما راد ان على
 الاول ان عبد الله بن شيبان عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها رقت شئ يعني انما راد ان على
 فقال حديثا شياطين محمد بن فضال عن مطرف عن رجل عن ابن عباس قال خصا بها علم مشد لا مريم فليغير عن عورتها

بقية بجمارية يجب عليه الاستبراء لان السبب تقدم الاثبات لان حدوث الملك قبل سبب ملك المرقبة واذا ملك جميع المرقبة ثلاث
لبعض المرقبة بسبب بعض الملك حكم كغيره الى تمام المدة ثم فاذ ملك جميع بجمارية تمت له وتترتب عليها حكم وجود
الاستبراء ويختار باحيقته التي حاصتها بعد قبض وهي جوسية شئ لم يكتفى باحيقته التي راتها الا انه بعد قبض المشتري
في حال انها جوسية هم او مكاتبه بان كاتبها بعد الشراء ثم اسلمت الجوسية او عجزت الكتابة شئ صورة اشتريه رجل انه
جوسية فما ضمت عنده في جوسيتها حيفته ثم اسلمت اجزات ملك احيقته من الاستبراء او اشتريه اتم سلسله كتابتها قبل ان
ثم حاصت في حال كتابتها ثم عجزت عن الكتابة وردت الى الرق اجزات ملكه بحيفته من الاستبراء لوجوده بعد السبب
شئ اى لوجوده بحيفته بعد السبب هم وهو استحداث الملك واليد اذ هو مقصص للملك والحركة للملك شئ الى حركته كانت لما
وهو التجسس والكتابة وذا لا يمنع الاعتداد بالاستبراء كما لو اشتريه اتم حركته من حال احرازهم كما في حال كمين
شئ اى كما كانت حركته في حال كمين لما منع وهو كمين هم ولا يجب الاستبراء اذا جرت الا بقتة شئ اى بجمارية الا بقتة
وفي فتاوى قاضيخان به اذا ابلت ولم يخرج من دار الاسلام فلو دخلت بدلا لم يجر ثم دخلت خرجت ببقية او عجزت ثم دخلت
المولى لا يجب الاستبراء عند ابي حنيفة وعند جما وبقات الاشاعره اوردت لخصوصية شئ اى بجمارية الموصية الى ولايام
او المواجهة شئ اى بجمارية المستاجرة بفتح الهمزة لولا بالموثوق هم وكلت له بقتة شئ اى بجمارية الموصية هم لانه اتم
وهو استحداث الملك واليد وهو سبب متعين فادبر حكم عليه وجوده وعباش اى من حيث الوجود ومن حيث عدمه والى
كلما وجد لسبب واستحداث الملك يدار عليه حكم وهو الاستبراء كما عدهم لما تربع عليه شئ لان هذا بيان سبب وهو سبب هم ولها نقا
كثيره ككتابته كغاية المنتهى شئ اى هذه المسائل النجاسة واخوات كتابته اتم كتابته الموسوم بكتابة المنتهى منها ان فرب الا انه اتم
عليه ولكن لم يخرج من ملكه كما شئ بيمين والنفاس والردة والكتابة ثم ذات هذه العوارض حلت له بغير استبراء ولا
يجب في الكتابة اذا عجزت وردت الى الرق ومنها اذا باع جارية من رجل ثم تقابل البيع قبل تسليم فمادت له القيد لا يجب
على البائع الاستبراء لوجوده وفي الاستحسان لا يجب لان ملك المشتري لم يكن ثم عليها وروى عن ابي حنيفة انه اذا باع
ولو تقابلا بعد قبض وجب على البائع الاستبراء كما لو اشترى ساو استحسانا كما في شرح الطحاوى ومنها ان بجمارية اذا جرت على البائع بجمارية
ردية او عيب وجب عليه الاستبراء لان خيار السبب ونحوه الردية لا يمنع وقوع الملك للمشتري وانما اذا جرت على البائع
بجمارية الشرط فان كان خيار البائع فلا يجب عليه الاستبراء لانها لم تخرج عن ملكه ويجب على المشتري بعد اجرة البائع المبيع
بعد القبض واذا حاصت قبل ملك تجزئتها كحيفته وان كان خيار الشرط للمشتري فصح وعادت بجمارية الى ملك البائع فان كان لغيره
قبل القبض لم يجب على البائع بالاجماع وان كان بعده فكذلك عند ابي حنيفة رده وقالوا لا يجب على البائع ومنها ان لم يكن اذا كان
فاسدا او منقوع البيع وردت على البائع ان كان قبل القبض فلا استبراء على البائع في قولهم واذا كان بعد فعله البائع الاستبراء
في قولهم كذا في شرح الطحاوى ومنها اذا اسر باعد ثم عادت اليه بعد الاحراز بدلا لم يجر عليه الاستبراء ولو اخذت من البائع
وقبل الاحراز بدلا لم يجر فمادت على صاحبها فلا استبراء عليه ومنها اذا اشتري جارية وهي في عدت من زوج وعدة وفات
او عدة طلاق وقد بقي من عدتها يوم او بعض يوم او انقضت عدتها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها وان انقضت قبل
القبض فلا تحل الا بالاستبراء ومنها اذا اكل الانام بحيفته وقال من اصحاب حكم جارية فبني له فاصاب واحد من بجمارية فاجازها
بحيفته فاراد ان يطاها في دار كحرب او قسم الامم الغنائم في دار كحرب فاصاب واحد منهم بجمارية فاجازها بحيفته واساد ان يطاها

كان السبب
 قد تم لأنه قد حكم
 بصفاته التي كانت عليه
 وتحت إياها المحنة
 التي حاصرتها بعد
 للنقض وهي محسنة
 أو مكاتبة بأن
 كاتبها بعد الشراء
 شتم أسلمت المحنة
 أو تجرت للمكاتبة
 لوجودها
 بعد السبب
 وهو استحقاق
 للملك واليه
 اذهب مقتضى
 للحل والحرمة
 لما تم كان حاله
 المحض كالحق
 المستقر له إذا
 الألف في الورود
 المعصومة
 أو المواجهة أو كانت
 الموقوفات للأفراد
 السبب هو استحقاق
 الملك واليه
 وهو سبب
 متعين فإذ في
 المحكوك عليه
 وجوده أو غير ما
 ولها نقل التكلفة
 كتبها
 في ذمته المنشئ

كتاب الامام جارية من رجل فاشترى بغيره دارا وان يطاها في داره كحرب قال ابو حنيفة و ابو يوسف رحمتهما
 يكره ان يطاها قبل الاخذ بالدار فاذا اخذها بالدار فله ان يشتريها ثم يطاها وقال محمد بن ابي اسحاق ان يطاها واذا دخلها فله ان يشتريها
 فخر جارية واشترى ابا اسحاق فليس له وطاها بالاجماع ومنها اذا تزوج امته فطلقها قبل الدخول يشتريها المولى لان ملكه
 المنة زايلا وفي رواية لا يشتريها به ولو صح لان ملك المملوك لم يثبت ومنها انه لو باع عبده وقبضها المشتري ثم ردها لا يشتريها
 البائع لان الملك لم يثبت للمشتري وهذا لو قبضها لا ينفذ جهته السلطان في التنازل ومنها دعي اشترى امته لا يشتري
 الا اذا وجب حقا لغيره بجانا ومما كسبه وانما غير غائب فان سلم قبل ان يطاها اشتراها ان لم يكن حاصلة استحسانا لانه صار من المدة
 لا يشتريها في طلب به حتى لو وطاها لم يملك لان الوقت فلت ومنها اذا زنت امته فلا اشترا عليه خلافا لزم عدم سببه ولو كانت
 الملك واليد ومنها اذا باع جارية او اعداها لا يجب الاشتراء اعد سببه وما اذا ثبت وجوب الاشتراء وحرم المولى حرم الدواعي
 من حرم القبلة والفسق النظر مشبهة وبه قال الشافعي وفي وجوب الاقتناء ايسر من ابي لاقتناء الدواعي الى الوطء
 وقال الشافعي لا يحرم وبه قال اكثر الفقهاء او كانا وقتها من ابي وقبضها من ابي وقبض الدواعي من غير الملك على قبضها
 الجمل ودعوة المملوك من ان يكون قد جازت من البائع فيسلم له لانه بدعيه لا يبيع باطل فمقتصر الدواعي في غير ملكه من
 بخلاف ما يفتي به لا يحرم الدواعي منها من ابي ما انفسه لانه تعلم الوقوع في غير الملك من لا يتحمل الدواعي في غير الملك منها من
 لانها في ملكه يعني في ملك المدة ولا تزدان قوة من الطبيعة لاجل لانه من فلا تطلق في الدواعي لا يقتضي الى ادعيه من لوجود النقص
 من والرفعة في المشتراة قبل الدخول اصدق الرقبة من دفعها لانه لا يملكها منه حر كات فلواجب الرجوع والدواعي
 من لا يملكه في اجزاء به معنى قوله مقتضى ابي من لانه مقتضى الرقبة من الدواعي من لانه مقتضى الرقبة من الدواعي من السببية من معنى
 من يملك الدواعي من ظاهر الرواية في الامتة السببية من وعن مذهبنا لا يحكم لانها لا تتحمل وقومها في غير الملك لانها لو ظهر بها
 جيل لا تقع دعوى محرر من الدواعي من غير الملك منحل واستشكل في القديس الحكم من الاصل وهي السببية من
 الفرج بغيره لا يفرخ حرته الدواعي في غير السببية ووجهها وانما بان ذلك باعتبار اقتضاب الدليل المذكور في الكتاب
 وفيه نظر من جمل من احداهما ان القديس ان كان بالقياس فاجواب المذكور غير دافع لان عدم التغير شرط القياس كما عرفت
 في موضعنا واستفادوا الشرط ان يثبت ان القديس في ان ما دل على حرته الدواعي في غير السببية الام ان الاقتضاء
 والوقوع في غير الملك وان لم يحرم بالاشارة فلو لم يملك بالاول اذا حرته يوجب بالاقباليه ويمكن ان يجاب عنه بان القديس
 بهما بطريق الدلالة كما تقدم وانما ان يكون الاصل والاشارة حكم الدليل لم يكن لا يفرق به لعدم الدليل بهما لان حرته الدواعي
 في هذا الباب مجتمعة فيه لم يثبت بها الشبهة وكثيرا لفقها بانها بان عليها في السببية اما او احدها لم يعتبر في لكان في غير الامر
 ان قد خلا عرفت من بخلاف المشتراة على ما بينا من اشارة الى قوله والرفعة في المشتراة اصدق العرف من والاستبراء
 في حاله ولو كان له من رويته من عليه وسلم ولا الجواز حتى ينعن ومن الشافعي من انما كانت خلافا
 استبراء باقر وفي القرون لان عند في قول ثلاث حيفن وهو الاصح وفي قول ثلاثة اطهار والاصل عند وان كانا كامل تحيفن احب
 من ان خالف النفس الصريح من وفي ذوات الاشهر بالشهر من لانه والاستبراء في ذوات الاشهر بالشهر واحد به قال الشافعي
 في قول وقال في قول ثلاثة اشهر من لانه في حق من كان له اشهر من في حق ذوات الاشهر مقام كغيره كما في قول
 ان في قول ان اشهر من لانه في حق من كان له اشهر من في حق ذوات الاشهر مقام كغيره كما في قول

واذا ثبت وجوب
 الاستبراء حرم الدوام
 حرم الدوام والاحتكام
 اليها واحتمل تنوعها
 في غير الملك على التبع
 ظهور الرجل معوه
 لما ثبت وجوب
 الاحتكام
 لا تحرم الدوام
 فيها لأنه لا يحتمل
 الوقوع في غير الملك
 ولا نه زمان نفقة
 فلا صلاح في ذلك
 لا يقضى الى الواجب
 والرجعة في المشتراة
 قبل الدخول
 اصل ق الرجات
 تقتضي اليه
 ولم يذكر الدوام
 في المشتراة وعن
 محمدين أنها لا تحرم
 لأنها لا يحتمل
 وقوعها في غير الملك
 لأنه لو ظهر بها رجل
 لا نفقة معوهة
 بخلاف المشتراة
 على ما بينا والاستبراء
 في الحاصل بوضع
 الحمل لما روي
 وفي ذوات الاقهر
 بالنسبة لأنه اقصر
 في تمهين مقام
 التحمين كفي المعتد
 واذا احتلت الفداء



فی الاضرار فاذا انتهى الاضرار ينبغي ان يتركه على هذا التفصيل شىء يعنى ان اضرار على العبد في كرهه فلا
 من لان النبى صلى الله عليه وسلم منى عن تلقى الركبان الجلب ومن تلقى الركبان شىء هذا ان عديان قالوا ان اضرابه مسلح
 من محمد بن سيرين عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الركبان فى
 لفظ لا تلقوا الركبان فمن تلقاه فاشتره فاذا اشترى سيدة السوق فهو بالخيار الشىء اضرابه انما روى عن مسلم
 عن طاووس عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا الركبان
 ولا يبع حاضرهما دس انتهى والجلب بفتح الجيم بمعنى الجلب من جلب الشئ جلبه من بلد الى بلد لئلا يترد عليه جليبا
 والركبان الجماعه من اصحاب الابل فى السفر وكذلك الركبان اصحاب الابل وون الدواب وهم المشركون فى قريتهم
 والجلب هو الكسب والركبة اقل من الكسب والركوب الكسب وقال تاج الشريعة روى عنه كان الرواية على طريق
 الجمع يكون ذكر الاول على سبيل العموم وذكر الثاني على نحو من كفاية قوله سبحانه وتعالى وملكه وكتبه ورسوله
 وجبريل وميكال ولو لم يكن كذلك يكون حديثين ويكون التقدير منى عن تلقى الركبان قبل فى معنى تلقى الركبان
 يستقبل الركب فيشترى الطعام منهم بما دون السعر من الفروهم لا يشترى من ذلك ثم يبيع بما هو من الفروهم فيكون الاضرار
 بالناس انتهى كلامه قلت قد بينا ان هذا حديثان لا اختلاف لهما جازا لآخر الاول رواه ابو هريرة وروى الثاني
 ابن عباس من كفاية فلا يحتاج الى الشك الذى ذكره هم قالوا هذا اذا لم يلبس المتأخر على التجار سعر البقرة
 فان ليس فهو كرهه فى الوجوه شىء لى قال المشايخ هذا الذى ذكرناه من الكراجه فاما اذا اضرار بالبدنة فلهذا
 الكراجه فيما اذا لم يضرهم فيما اذا اشترى المتأخر على التجار ما اذا لبس عليهم فانه يكره سوا اضرار بال
 البدنة او لم يضره هو معنى قوله لى فى الوجوه لى فى صورة الاضرار وعدم الاضرار هم لانه فادبرهم شىء لى
 لان المتأخر حينئذ فادبرهم بالتجارة والغدر حرام وتخصيص الاحكام بالقوات شىء لى فى تخصيص القدر
 بالاحكام بالقوات وهو جمع القوات هم كالحظ والشعير والبقين ولفظ شىء بفتح الشايم والقفان ولشدته التاويل فى العبد
 هو القصة اذا حقت وهو جمع قسمة كقصة ثمرة ثم قال فى باب العتقة الرطبة واصحابها بالفارسية امست قات
 الراد منه هو الفطر البابس وهو الذى يبيعه اهل مصر الدر لى ويبيعون الرطب الفطر والبرسيم هم قول ابى حنيفة
 رضى الله تعالى عنه شىء خبر قوله وتخصيص الاحكام وقال ابو يوسف روى كل ما اضرار العامة بمسبة فاحكامها وان كان
 ثوبا او ذمبا او فضة وعن محمد بن حمزة الله قال لا احكامها فى الثياب شىء قال الكرخى فى مختصره قال ابن حاتم
 عن ابى يوسف روى الاحكام روى كل ما يضر العامة احكامه قال والاحكام ان يحبس عنده اكثر من سنة فان جلب
 عنده شهر او نحو ذلك فاشته على قدر ما يحبس وقال بشام بحكمة فى بخرطة والشعير والتمر الذى هو قوت الناس
 والقت الذى هو قوت البهائم وليس فى الثياب حكمة ولا فى العسل ولا فى الثمن ولا فى الزيت حكمة وقال
 ابو يوسف روى فى الزيت حكمة هم قال ابو يوسف روى اعتبر حقيقة الضرر وهو المورث فى الكراجه شىء اى حقيقة الضرر
 موجودة فى كل شئ وعموم النهى ايضا هم وبوخيفة روى اعتبر الضرر المهور المتعارف شىء غالبا بين الناس
 وذكره فى الكراجه فى حقيقته قال وجلبه القوتى وبما حصل انها اعتبر الامر الغالب العام وذلك لايكون
 الاية هو قوت مطلق وقال القدور روى فى شرح الكرخى واما قول محمد بن الحسن الازهر لى باحكامها

وكن التالى على
 هذا التفصيل
 كان النبى صلى الله عليه وسلم
 منى عن تلقى
 الركبان
 الجلب
 من تلقى الركبان
 قالوا هذا اذا
 لم يلبس المتأخر
 على التجار سعر
 البقرة فان ليس
 فهو كرهه
 فى الوجوه
 لى فى الشك
 الذى ذكرناه
 من الكراجه
 فاما اذا اضرار
 بالبدنة فلهذا
 الكراجه فيما
 اذا لم يضرهم
 فيما اذا اشترى
 المتأخر على
 التجار ما اذا
 لبس عليهم
 فانه يكره
 سوا اضرار
 بالبدنة او لم
 يضره هو معنى
 قوله لى فى
 الوجوه لى فى
 صورة الاضرار
 وعدم الاضرار
 هم لانه فادبرهم
 شىء لى لان
 المتأخر حينئذ
 فادبرهم
 بالتجارة
 والغدر حرام
 وتخصيص
 الاحكام
 بالقوات
 شىء لى فى
 تخصيص القدر
 بالاحكام
 بالقوات
 وهو جمع
 القوات
 هم كالحظ
 والشعير
 والبقين
 ولفظ شىء
 بفتح الشايم
 والقفان
 ولشدته
 التاويل
 فى العبد
 هو القصة
 اذا حقت
 وهو جمع
 قسمة
 كقصة
 ثمرة
 ثم قال
 فى باب
 العتقة
 الرطبة
 واصحابها
 بالفارسية
 امست
 قات
 الراد منه
 هو الفطر
 البابس
 وهو الذى
 يبيعه
 اهل مصر
 الدر لى
 ويبيعون
 الرطب
 الفطر
 والبرسيم
 هم قول
 ابى حنيفة
 رضى الله
 تعالى
 عنه شىء
 خبر قوله
 وتخصيص
 الاحكام
 وقال
 ابو يوسف
 روى كل
 ما اضرار
 العامة
 بمسبة
 فاحكامها
 وان كان
 ثوبا
 او ذمبا
 او فضة
 وعن
 محمد بن
 حمزة
 الله
 قال لا
 احكامها
 فى
 الثياب
 شىء
 قال
 الكرخى
 فى
 مختصره
 قال
 ابن
 حاتم
 عن
 ابى
 يوسف
 روى
 الاحكام
 روى
 كل
 ما
 يضر
 العامة
 احكامه
 قال
 والاحكام
 ان
 يحبس
 عنده
 اكثر
 من
 سنة
 فان
 جلب
 عنده
 شهر
 او
 نحو
 ذلك
 فاشته
 على
 قدر
 ما
 يحبس
 وقال
 بشام
 بحكمة
 فى
 بخرطة
 والشعير
 والتمر
 الذى
 هو
 قوت
 الناس
 والقت
 الذى
 هو
 قوت
 البهائم
 وليس
 فى
 الثياب
 حكمة
 ولا
 فى
 العسل
 ولا
 فى
 الثمن
 ولا
 فى
 الزيت
 حكمة
 وقال
 ابو
 يوسف
 روى
 فى
 الزيت
 حكمة
 هم
 قال
 ابو
 يوسف
 روى
 اعتبر
 حقيقة
 الضرر
 وهو
 المورث
 فى
 الكراجه
 شىء
 اى
 حقيقة
 الضرر
 موجودة
 فى
 كل
 شئ
 وعموم
 النهى
 ايضا
 هم
 وبوخيفة
 روى
 اعتبر
 الضرر
 المهور
 المتعارف
 شىء
 غالبا
 بين
 الناس
 وذكره
 فى
 الكراجه
 فى
 حقيقته
 قال
 وجلبه
 القوتى
 وبما
 حصل
 انها
 اعتبر
 الامر
 الغالب
 العام
 وذلك
 لايكون
 الاية
 هو
 قوت
 مطلق
 وقال
 القدور
 روى
 فى
 شرح
 الكرخى
 واما
 قول
 محمد
 بن
 الحسن
 الازهر
 لى
 باحكامها

فوقه محمول على البلاد التى لا يتقوتون به واما الموضع الذى هو قوتهم شىء طبرستان فهو احكامها واما القياب فلا ان قوام
 الابدان وقوتها راحة لا يفتقر عليها وقوتها راحة لا يفتقر عليها ما كان قياها به من الماكول هم ثم الدية اذا قصرت لا يكون احكامها
 الضرر واذا طالت يكون احكامها كرهه بالضرر ثم قيل بى مقدرة باربعين يوم لقوله صلى الله عليه وسلم من احكم طعاما
 اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه شىء هذا الحديث اخرجه احمد بن ابي شيبه والبرادير وروى ابو يعلى الموصلى
 فى مسندهم واما حكمه المستدرک والدار قطنى كرهه بالركب مالك والطبرسى فى مجمع الوسيط وروى يعلى الموصلى
 من حديث اصبح بن زيد حدثنا ابو بشر عن ابى النضر عن كثير بن مرة بن عيسى عن ابى عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال
 من احكم طعاما اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه واما اهل عرصة ملك منهم امرضا عاقد بريت منهم
 وكلمهم روى عن يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد الا اى كرهه فانه اخرجه عن عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد واصلح
 بن زيد تخلف فيه قوله احمد والناس وابن معين وضعه بن سعد ذكره ابن عدس فى الكامل وساق له
 ثلاث احاديث منها هذا الحديث وقال ليس يحفظ قال ولا اعلم روى عنه غير يزيد بن يارون وقال الذهبى فى لغيره
 قلت روى عنه مشقة النفس وقال فى مختصر المستدرک عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد بن يارون قال بن
 ابى حاتم فى كتاب العلل سالت ابى عن حديث روى عنه يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد بن سعد او متناقحان
 هذا حديث منكروه ابو بشر الا عرفه هم وقيل بالشهر شىء قيل بى مقدرة بالشهر هم لان ما دونه قليل عاجل
 والشهر ما فوقه كثير اجس شىء وهذا سقط بسننهم باخون شهر بخلاف ما دونه وكذا اذا جن الوكيل والموكل
 جنونا طبقا بطلت الوكالة وحده شهر عند ابى يوسف روح ونوقال لا قصير دية عن قريب فهو ما دون الشهر لان
 الاشهر ما زاد عليه بعيد وهذا كان الشهر اذ فى الاجل فى اثم وما دونه فى حكم الحال هو قد مر فى غير موضع شىء
 اى قد مر بيان ان الشهر كثير وما دونه قليل فى غير موضع من الكتاب فى الصلوة والسلم والوكالة وبينهم وبينهم
 هم ويقتضى التفادى فى الاثم شىء اى الاثم وهو محصور اثم من ان يترك بعض العتق من اى بين ان يترك
 ثمة الطعام هم بين ان يترك بعض العتق والعباد بالندس سبحانه وتعالى شىء اراد ان اثم من يترك بعض العتق اعظم
 من اثم من يترك عترة الطعام وهى الغلاء هم وقيل المدة للمعاقبة فى الدنيا شىء يعنى ضرب المدة فى الاحكام
 الاجل للمعاقبة فى الدنيا يعنى بقدر الامم المتكبر بهد هم اما اثم طان قلت المدة شىء تقديره اما الاثم فانه ياتى
 وان قلت المدة دية تتركيب ياباه قواعد الحرية الا بالاول هم وبما حصل ان التجارة فى الطعام غير محمودة شىء
 يعنى بطريق الاحكام اما الاستدراج فيه بلا احكام فلا باس به كذا فى القواعد الشافعية هم قال ومن احكم غلة شيعته
 او باطليه من بلد اخر فليس بحكمه شىء اى قال القدور روى هم اما الاول شىء وهو اذا احكم غلة شيعته هم فلا
 خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان لا يزرع فكذا ان لا يبيع شىء فاذا كان كذلك لا يكون بطلان
 حق العامة هم واما الشىء شىء وهو اى جلبه من بلد اخر هم فالمد كور قول سبى حقيقته لان حق العامة انما يتعلق
 باجمع نفع الضرر وجلبه الى فناءها شىء كبر الفاء وفى غير ذلك لا يتعلق عنهم هم وقال ابو يوسف روى كرهه بالركب
 ما روى شىء اشار به الى قوله صلى الله عليه وسلم والحدك لمعون هم وقال محمد بن عبد الجلب منه لى الضرر فى الباب
 فهو بمنزلة فناء المصير هم الاحكام فيه تتعلق حق العامة بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا لم تحج العادة باكمل منه

فوقه محمول على البلاد التى لا يتقوتون به واما الموضع الذى هو قوتهم شىء طبرستان فهو احكامها واما القياب فلا ان قوام
 الابدان وقوتها راحة لا يفتقر عليها وقوتها راحة لا يفتقر عليها ما كان قياها به من الماكول هم ثم الدية اذا قصرت لا يكون احكامها
 الضرر واذا طالت يكون احكامها كرهه بالضرر ثم قيل بى مقدرة باربعين يوم لقوله صلى الله عليه وسلم من احكم طعاما
 اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه شىء هذا الحديث اخرجه احمد بن ابي شيبه والبرادير وروى ابو يعلى الموصلى
 فى مسندهم واما حكمه المستدرک والدار قطنى كرهه بالركب مالك والطبرسى فى مجمع الوسيط وروى يعلى الموصلى
 من حديث اصبح بن زيد حدثنا ابو بشر عن ابى النضر عن كثير بن مرة بن عيسى عن ابى عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال
 من احكم طعاما اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه واما اهل عرصة ملك منهم امرضا عاقد بريت منهم
 وكلمهم روى عن يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد الا اى كرهه فانه اخرجه عن عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد واصلح
 بن زيد تخلف فيه قوله احمد والناس وابن معين وضعه بن سعد ذكره ابن عدس فى الكامل وساق له
 ثلاث احاديث منها هذا الحديث وقال ليس يحفظ قال ولا اعلم روى عنه غير يزيد بن يارون وقال الذهبى فى لغيره
 قلت روى عنه مشقة النفس وقال فى مختصر المستدرک عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد بن يارون قال بن
 ابى حاتم فى كتاب العلل سالت ابى عن حديث روى عنه يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد بن سعد او متناقحان
 هذا حديث منكروه ابو بشر الا عرفه هم وقيل بالشهر شىء قيل بى مقدرة بالشهر هم لان ما دونه قليل عاجل
 والشهر ما فوقه كثير اجس شىء وهذا سقط بسننهم باخون شهر بخلاف ما دونه وكذا اذا جن الوكيل والموكل
 جنونا طبقا بطلت الوكالة وحده شهر عند ابى يوسف روح ونوقال لا قصير دية عن قريب فهو ما دون الشهر لان
 الاشهر ما زاد عليه بعيد وهذا كان الشهر اذ فى الاجل فى اثم وما دونه فى حكم الحال هو قد مر فى غير موضع شىء
 اى قد مر بيان ان الشهر كثير وما دونه قليل فى غير موضع من الكتاب فى الصلوة والسلم والوكالة وبينهم وبينهم
 هم ويقتضى التفادى فى الاثم شىء اى الاثم وهو محصور اثم من ان يترك بعض العتق من اى بين ان يترك
 ثمة الطعام هم بين ان يترك بعض العتق والعباد بالندس سبحانه وتعالى شىء اراد ان اثم من يترك بعض العتق اعظم
 من اثم من يترك عترة الطعام وهى الغلاء هم وقيل المدة للمعاقبة فى الدنيا شىء يعنى ضرب المدة فى الاحكام
 الاجل للمعاقبة فى الدنيا يعنى بقدر الامم المتكبر بهد هم اما اثم طان قلت المدة شىء تقديره اما الاثم فانه ياتى
 وان قلت المدة دية تتركيب ياباه قواعد الحرية الا بالاول هم وبما حصل ان التجارة فى الطعام غير محمودة شىء
 يعنى بطريق الاحكام اما الاستدراج فيه بلا احكام فلا باس به كذا فى القواعد الشافعية هم قال ومن احكم غلة شيعته
 او باطليه من بلد اخر فليس بحكمه شىء اى قال القدور روى هم اما الاول شىء وهو اذا احكم غلة شيعته هم فلا
 خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان لا يزرع فكذا ان لا يبيع شىء فاذا كان كذلك لا يكون بطلان
 حق العامة هم واما الشىء شىء وهو اى جلبه من بلد اخر هم فالمد كور قول سبى حقيقته لان حق العامة انما يتعلق
 باجمع نفع الضرر وجلبه الى فناءها شىء كبر الفاء وفى غير ذلك لا يتعلق عنهم هم وقال ابو يوسف روى كرهه بالركب
 ما روى شىء اشار به الى قوله صلى الله عليه وسلم والحدك لمعون هم وقال محمد بن عبد الجلب منه لى الضرر فى الباب
 فهو بمنزلة فناء المصير هم الاحكام فيه تتعلق حق العامة بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا لم تحج العادة باكمل منه

فوقه محمول على البلاد التى لا يتقوتون به واما الموضع الذى هو قوتهم شىء طبرستان فهو احكامها واما القياب فلا ان قوام
 الابدان وقوتها راحة لا يفتقر عليها وقوتها راحة لا يفتقر عليها ما كان قياها به من الماكول هم ثم الدية اذا قصرت لا يكون احكامها
 الضرر واذا طالت يكون احكامها كرهه بالضرر ثم قيل بى مقدرة باربعين يوم لقوله صلى الله عليه وسلم من احكم طعاما
 اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه شىء هذا الحديث اخرجه احمد بن ابي شيبه والبرادير وروى ابو يعلى الموصلى
 فى مسندهم واما حكمه المستدرک والدار قطنى كرهه بالركب مالك والطبرسى فى مجمع الوسيط وروى يعلى الموصلى
 من حديث اصبح بن زيد حدثنا ابو بشر عن ابى النضر عن كثير بن مرة بن عيسى عن ابى عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال
 من احكم طعاما اربعين ليلة فقد برى من الله وسجته الله منه واما اهل عرصة ملك منهم امرضا عاقد بريت منهم
 وكلمهم روى عن يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد الا اى كرهه فانه اخرجه عن عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد واصلح
 بن زيد تخلف فيه قوله احمد والناس وابن معين وضعه بن سعد ذكره ابن عدس فى الكامل وساق له
 ثلاث احاديث منها هذا الحديث وقال ليس يحفظ قال ولا اعلم روى عنه غير يزيد بن يارون وقال الذهبى فى لغيره
 قلت روى عنه مشقة النفس وقال فى مختصر المستدرک عمر بن الخطاب عن اصبح بن زيد بن يارون قال بن
 ابى حاتم فى كتاب العلل سالت ابى عن حديث روى عنه يزيد بن يارون عن اصبح بن زيد بن سعد او متناقحان
 هذا حديث منكروه ابو بشر الا عرفه هم وقيل بالشهر شىء قيل بى مقدرة بالشهر هم لان ما دونه قليل عاجل
 والشهر ما فوقه كثير اجس شىء وهذا سقط بسننهم باخون شهر بخلاف ما دونه وكذا اذا جن الوكيل والموكل
 جنونا طبقا بطلت الوكالة وحده شهر عند ابى يوسف روح ونوقال لا قصير دية عن قريب فهو ما دون الشهر لان
 الاشهر ما زاد عليه بعيد وهذا كان الشهر اذ فى الاجل فى اثم وما دونه فى حكم الحال هو قد مر فى غير موضع شىء
 اى قد مر بيان ان الشهر كثير وما دونه قليل فى غير موضع من الكتاب فى الصلوة والسلم والوكالة وبينهم وبينهم
 هم ويقتضى التفادى فى الاثم شىء اى الاثم وهو محصور اثم من ان يترك بعض العتق من اى بين ان يترك
 ثمة الطعام هم بين ان يترك بعض العتق والعباد بالندس سبحانه وتعالى شىء اراد ان اثم من يترك بعض العتق اعظم
 من اثم من يترك عترة الطعام وهى الغلاء هم وقيل المدة للمعاقبة فى الدنيا شىء يعنى ضرب المدة فى الاحكام
 الاجل للمعاقبة فى الدنيا يعنى بقدر الامم المتكبر بهد هم اما اثم طان قلت المدة شىء تقديره اما الاثم فانه ياتى
 وان قلت المدة دية تتركيب ياباه قواعد الحرية الا بالاول هم وبما حصل ان التجارة فى الطعام غير محمودة شىء
 يعنى بطريق الاحكام اما الاستدراج فيه بلا احكام فلا باس به كذا فى القواعد الشافعية هم قال ومن احكم غلة شيعته
 او باطليه من بلد اخر فليس بحكمه شىء اى قال القدور روى هم اما الاول شىء وهو اذا احكم غلة شيعته هم فلا
 خالص حقه لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان لا يزرع فكذا ان لا يبيع شىء فاذا كان كذلك لا يكون بطلان
 حق العامة هم واما الشىء شىء وهو اى جلبه من بلد اخر هم فالمد كور قول سبى حقيقته لان حق العامة انما يتعلق
 باجمع نفع الضرر وجلبه الى فناءها شىء كبر الفاء وفى غير ذلك لا يتعلق عنهم هم وقال ابو يوسف روى كرهه بالركب
 ما روى شىء اشار به الى قوله صلى الله عليه وسلم والحدك لمعون هم وقال محمد بن عبد الجلب منه لى الضرر فى الباب
 فهو بمنزلة فناء المصير هم الاحكام فيه تتعلق حق العامة بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا لم تحج العادة باكمل منه

هذا هو السلي الكوفي وهو من الرجال مسلم وقال الترمذي في صحيحه ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل يحب من امره رجلان رجل يحب الله والدين والخلق ورجل يحب الله والدين ولا يحب الخلق

ولا يافحرة
محمدة
لا يافحرة
الكعبة وقد
ظنوا انهم
مباحون
صديق
ولا يافحرة
محمدة
لا يافحرة
الكعبة وقد
ظنوا انهم
مباحون
صديق

بن جريح قال كان عطارا متبليا في جريته مكة وقال اخبرنا محمد بن عمرو عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل يحب من امره رجلان رجل يحب الله والدين والخلق ورجل يحب الله والدين ولا يحب الخلق

ولا يافحرة
محمدة
لا يافحرة
الكعبة وقد
ظنوا انهم
مباحون
صديق
ولا يافحرة
محمدة
لا يافحرة
الكعبة وقد
ظنوا انهم
مباحون
صديق

وخرجه الى مسلم والى داود وغيره الحديث وذكر ما الذي في الكشاف في ترجمتين وعلم الاين الى اسحق البهناي علامته بن
 ولان نريد البهناي علامته مسلم والى داود وذكر ما الذي في الكشاف في ترجمتين وعلم الاين الى اسحق البهناي علامته بن
 يحيى بن اسحق البهناي علامته مسلم والى داود وذكر ما الذي في الكشاف في ترجمتين وعلم الاين الى اسحق البهناي علامته بن
 من عبد الله بن عباس حديثنا يزيد بن جيب عن ثوبان عن عبد الله بن عباس قال قال كل من جرد شقته فهو
 من وجوه الربا فنهى ان يشتريه ثم يخرجه منه ما شاء من جزاءه لانه وديته ليس بقرض حتى لو ملك الاشياء على الاخرى فله ان يخرجه
 فيها القديسي وحتى قوله ملك من غير ان يملكه بوليضن لانه يتعدى وفي النوازل على ما قال ورجا فينا قد منته شيئا
 الاباس به المنة عليه لانه انما يد منه ليدخله من متفرقا ولو اقرضه بالشرط لا بأس به وهو قول ابي حنيفة في انما به رجوعه
مسائل متفرقة في هذا مسائل متفرقة وارفع مسائل على ان خبر معتد به في حذف وتفرقة من متفرقاتها واراد بالمتفرقة
 من انواع شئ هم قال ويكره التفسير والنقطة في المصحف شئ له قال في نجاسة الصغير والتفسير مع العواشر في بعض وجوه
 كناية العلامة عند منتهى منتهى الحديث والنقطة في النون وسكون التاء من نعت المكتوب ينقط وبعضهم ينقط بفتح النون وفتح
 القاف وقال جميع نقطه وهو صحيح على ما لا يخفى هم يقول بن مسعود جرد وقرآن شئ رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن
 من على القرآن حديثنا وكيع عن سفيان عن ابراهيم قال قال عبد الله جرد وقرآن حديثنا سبيل بن يونس
 عن حميد الطويل عن معاوية بن مرة عن ابي المنيذر عن ابن مسعود فذكره حديثنا وكيع حديثنا سفيان عن سلمة بن
 كبيب عن ابي الزراري عن عبد الله بن مسعود قال جرد وقرآن لا يقرأ به الا في البيت من هذا السند رواه عبد الرزاق في
 مصنفه في او اخر العموم اخبرنا الشوري عن سلمة بن كبيب عن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في المعجم ومن طريق
 ابي شيبة رواه ابراهيم الحزمي في كتابه غريب الحديث وقال قوله جرد وقرآن لا يقرأ به الا في البيت من هذا السند رواه عبد الرزاق في
 الشاوة لا يخطوا به غيره والثاني على جرد وقرآن من النقط والتفسير قلت التاويل الثاني ان الطبراني اخبر
 في معجمه عن ابن مسعود عن ابي مسعود انه كان يكره التفسير في المصحف وخرج البيهقي في كتابه الدخول عن سفيان الثوري
 عن سلمة بن كبيب جرد وقرآن قال ابو حميد كان ابراهيم بن هبيب به في النقط المصحف ويرى من جرد التذكرة التفسير
 في المصاحف وروى ابو حميد بن اسناده الى عبد الله بن مسعود قال جرد وقرآن ابراهيم بن هبيب جرد وقرآن جرد وقرآن
 فان الشيطان يخرج من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة وقال ابو حميد اخبرنا الناس في تفسير قوله جرد وقرآن
 فكان ابراهيم بن هبيب به في النقط المصحف ويقول جرد وقرآن ولا يخطوا به غيره والثاني على جرد وقرآن من النقط والتفسير قلت التاويل الثاني ان الطبراني اخبر
 نشره لكون المصاحف منقولة فيرون ان النقط من القرآن ولهذا كره من كره الفرائض والعواشر وقال ابو حميد
 حديثنا ابو بكر بن عباس عن ابي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله بن مسعود في التفسير في المصاحف
 وقيل ان رجلا قرا عنده فقال استعنا الله من الشيطان الرجيم فقال عبد الله جرد وقرآن وقد ذهب كثير من
 الناس على ان يعلم القرآن وحده ويشترط الا حاديت قال ابو حميد في هذا باطل وليس عند من وجده وكيف يكون
 جرد وقرآن في هذا هو حديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم باحاديث كثيرة ولكنه عند من ذهب اليه ابراهيم بن هبيب
 وما ذهب اليه عبد الله بن مسعود وفيه وجه اخر وهو عند من اين هذه الوجوه وانه شتم على ان لا يعلم شئ من كتب غيره
 لان ما خلا القرآن من كتب الله انما يخرجه عن اليهود والنصارى وليسوا بما يعرفون عليها وذلك بين في حديث

ويعني ان
 يستوفيه
 انهم بالحذف
 ما شاء من جزوه
 بنكرانه ودية
 وليس بغيره
 حتى لو ملك
 لا شيء على اخذ
 والله اعلم
 مسائل
 متفرقة
 قال في
 التفسير والنقطة
 في المصحف
 لقول ابن
 مسعود
 جرد وقرآن

حديثنا محمد بن عبيد عن يارون بن عبيد عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه قال اجبتنا وعلمته صحيحه فانطلقا الى مكة
 قلنا هذه صحيفة فيها حديث حسن قال فجعل عبد الله يحوي بيده ويقول نحن نقص عليك احسن القصص ثم قال هذه القلوب
 اذ عيت فاشتكلوا بالقرآن ولا تشكوا بالغير وكذا حديثه الاخر لا تشكوا اهل الكتاب عن شئ ان يحدوكم بحق فتكذبوا او باطل
 فتصدقوا ان كنتم يهود وتكلموا فاضلوا انفسهم ومنهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين اتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ب صحيفة
 اخذها من بعض اهل الكتاب فغضب فقال انتم لو كنتم في هذا ما كنتم في هذا كلامه وكنتم الفاسق ومعناه نعموا القرآن بان
 نيسا على قلوبنا كما كنتم بان لا تباعدوا عن تلاوته وتدبره كما كنتم فان الشيطان لا يقر في مكان يقرأ فيه القرآن وانما كرهتموه
 التفسير والنقط لانه الوجه الذي ذهب اليه اهل البيت من حديث ابن مسعود ولا ان التفسير امر غير قبيح الا لا يتخير في حفظ الآيات
 ومعرفة اعتبارها على اصطلاحهم ويروي جرد والمصاحف شئ في رواية غريبة ليس لها وجود في الكتب المشهورة هم
 وفي التفسير والنقط ترك التجريد ولا ان التفسير على النقط الا على شئ حيث يعتمد عليه في حفظ الآيات والنقط على الاعراب انما اعطيه
 شئ له لاجل الاجمال على النقط فذكر شئ اذا كان كذلك فيكون كل واحد من التفسير والنقط هم قالوا شئ في التفسير
 هم من زماننا لا بد لهم من دلالة شئ يدل على الاعراب لانه ليس في وسع البع من معرفة الاعراب من غير دلالة على ذلك هم
 فترك ذلك شئ له ترك ما يدل على الاعراب خلال ما يحفظ وجرد القرآن شئ لانه تفسير عليه فيترك هم فيكون شئ
 شئ له كل واحد من النقط والاعراب يكون حسنا لما ذكرنا وكذلك التفسير لان التفسير يحفظ الآيات والنقط والاعراب
 يحفظ الكلام من التفسير فكانا حينئذ على هذا الكتاب اسامي السورة وعدد الآيات في كل واحد من احداثا فهو بدعة منه وكم
 من شئ يخالف باختلاف الزمان كذا ذكره الترمذي وفي شرح الطحاوي في لابي بكر الرازي في كتابه التفسير يقول
 لا يكره تأليف من تراجم التواسم حسب ما جرت به عادة لان في ذلك امان من معنى السورة وهو بدعة كتبه التسمية
 في اوالمها للنفس وفي البيت قرا القرآن اشرف الاذكار به لانه عليه لسلام كره رفع الصوت عند قراءة القرآن
 عند الجماعة من عادة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كراهة رفع الصوت عند الجماعة وقراءة القرآن والذكر ومن اشياء
 من قال قراءة القرآن باجماعه بالاجزاء الثلاثين كراهة لما فيه من الغلط وفي المجتبى والعمامة جرد به بدعة منه ضرورة
 احراز فضل الحتم في ساقه وقراءة القرآن للديانة وجهه والافضل ان لا يعطى للفارس شيئا وفي الواقعات يمنع القاصد
 والاخذ والبطي اثنان وكتابه على الجدران والحاجب ليس بمستحسن والذكر من طلوع الفجر الى طلوع الشمس افضل من قراة
 القرآن وقيل يجب القراءة عند طلوع الشمس وعند غروبها ولو تعنى بالقرآن ولم يخرج بالجماعة عن ذكره في الصوت مستحسن
 وقال فخر الاسلام قراءة الماشي والمختر في جرد اذا لم يشك ذلك ولا بأس بقراءة الامام عقيب الصلوات لانه الكبرية وخواتمه
 سورة البقرة جهرا والافضل عند الرجل في مصحف ليس بخدا او معلق فخره لا يكره وقراءة الفاتحة غير الصلوات
 للبهات بدعة كتبه مستحسنة للعادة ولا يجوز النع منها ويجوز كتابة الآيات والائتين بالفارسية والاکثر منها لا يجوز وقال الكوفي
 اختلف ان يكون زنديقا او مجنونا فالجنون يشهد والزنديق يقتل ويكره كتابة التفسير بالفارسية في المصحف كما يعتادوه في
 ورخص فيه الهند واسكنه ما كتب سلمان رضي الله عنه من الفاتحة بالفارسية كان لا ضرورة لابل فارس عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه من القصص كرهه او يحد الناس باليس لعل يعرف في احاديث الاولين او يزيدوا في نقص او يعطوا الناس
 بالآيات عليه ساء قاطبا سواء فيه كرهه قال بنو الدین كنهی برید به الزيادة في صلوة والنقصان منها اما التزمين بالعبارة

ويروى جرد
 للحج احف
 وفي التفسير
 التجريد كان
 المتعسر على
 يحفظ الآيات
 والنقط حفظ
 الاعراب في
 في زماننا
 لا بد للمصنف
 من دلالة
 فترك ذلك
 اخذ بالفضل
 وجرد القرآن
 فيكون حسنا

اتفاقا بخرجه من محبس اهل بحر تيمى وحقا بفتح العين السجدة ولسند يد القادر الشافعي من فوق وفي اخره بار الموحدة واسيد الفتح المظفر وكره العبد
 الحمد ابن ابي العيص بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي اسيد واما صاحب بيان في الله تعالى عنهما فلم يثبت عليهما رضي الله تعالى عنهما
 الى العبد وفرض له شئ بعينه من الله عليه وسلم عليا الى العبد صحيح واما فرضه فلم يثبت عند اهل النقل ولكن الكلام فيه كالكلام في
 قصه صاحب ابن اسيد المبررة فقد رواه ابو داود وعنه شريك عن سماك عن حسن بن الحسن رضي الله تعالى عنهما قال لعنني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى العبد فانها نقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث لا يثبت الا في القضاة فقال ان الله لا يثبت في قلبك شيئا فثبت في قلبك
 فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تفقهين حتى تسبع من الاخر كما سمعت من الاول فانه اجري ابي العبد لك القضاء فاذا كنت قاضيا
 او ما سلكك في القضاء لجد ورواه احمد وفتح ابن راهويه وابو داود والطحاوي في مسانيدهم ورواه احمد في المستدرک وقال في حديث
 صحيح الاستناد ولم يخرج جاده وقد مر الكلام فيه وفي من ذلك في ادب القاضي هم ولان شئ القاضي محبوس لحق السليين فيكون غفيرة
 في عالمه ويد مال بيت المال شئ قالوا اذا كان بيت المال حلالا لانا اذا كان حراما جميع ما طرأ على العمل فانه حلال لان المال
 والعقب رده على اهل البيت ذلك بحال عامة السليين هم وبنو شئ اى كون الفقه سنة محبس لصالح السليين هم لان كسب من باب الفقه
 كما في الوصي والمضارب او اسافر حال المضاربة شئ لانا جميعا انفسهم اهل البيت وما لرب المال وكذلك الفقه المارة سواء كانت في
 العتمة وفي العتمة لانا جميعا بيتهم المزوج هم وبنو انما يكون كفارة شئ اى هذا الذي ذكره محمد في جميع الصغير من قوله ولا باس في
 القاضي فيما اذا كان كفاية ومنه للثقة هم فان كان شئ طاش وساقدة في ابتداء الامريان قال لا اقبل القضاء
 الا اذا رزقني الوالي سنة كل سنة كما لو كانا بغير شئ اى هم فوهم لانه اختيار على الطاعة اذا القضاء طاعة بل هو مضطرب القضاء
 والقضا طاعة بل انفسها اسست افضل الطاعات لقوله صلى الله عليه وسلم القضاء ما شرف العبادات فاذا اقبل الا بغير على سائر
 الطاعات فليقبل هذا اولى الا ترى ان حكم القاضي بالرشوة لا ينفذ لان كان القاضي لا يقبل حثا بالبحر وفسق والارثا ولكن يستقر
 العزل فيعزل خلاف الفقه لانه انما يحل بالفسق وهو ردية من شئ اى هم ثم القاضي اذا كان فقيرا فلا يفضل بل الواجب لا يفضل
 شئ اى اخره زوجه وكفاية هم لانه لا يمكن اقامة فرض القضاء الا بالاشتغال بكسبه ليعده عن اقامة شئ اى يرضه عن اقامة فرض القضاء
 ولا اشتغال به فكسبه كما ذكرنا في حقه اى يكره في القضاء عنه من قريبهم والكان غنيا فلا يفضل الامتناع من هذا الرزق في حقه المال هم على
 اقبل فقايبه المال شئ اى لا قبل الرزق في بيت المال السليين هم وقيل لا اخذوا الاصح حياية للقضاة من الموان شئ اى لا قبل حياية القضاء
 من الموان اى لا قبل حياية القضاء على الذلة لانه اذا لم يخذ لا يلتفت الى امور القضاء كما ينبغي للاعتناء على غناؤه فاذا اخذ
 حينئذ اقامه امور القضاء هم ونظر المولى لوليه ليعده من الموان شئ اى لا قبل النظر في حق من ياتي بعده من القضاء الفقه اوم
 لانه اذا انقطع شئ اى لان رزق القاضي وهو معلومة اذا انقطع من بيت المال تترك القاضي القاضي وابتدأ عنه هم زمانا يتدرا عادة
 شئ لانه متى اسر بيت المال يحتم عليه بعد جري العادة فيه من زمانا ينقطع القاضي القاضي ثم حياية رزق شئ اى ثم حياية
 محمد في جميع الصغير من قوله القاضي رزقهم بل شئ لانه بقدر الكفاية شئ لانه لا يعطى الا من الكفاية بقوله سبحانه والقضا
 ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والاية وان كان شريفا فليأكل من بيت المال يكون الوصي عليه السلام حياية لانه لا يعطى الا من الكفاية
 ليعطى لوليه حياية هم وقد جرى البري اعطائه شئ اى وقد جرت العادة باعطاء رزق القاضي هم في اول سنة لان الخراج
 يؤخذ في اول سنة وهو يعطى منه شئ اى القاضي يعطى من الخراج بما كان في اول الزمان هم وفي زمانا يتدرا الخراج في اخر السنة
 والماخوذة من الخراج صراج السنة الماضيه شئ ان الذي ياخذ الامام من الخراج في اول سنة يؤخذ من الخراج سنة اى سنة

و عليه الفتوى انما الى بقوله هم هو الصحيح من قال الكافي ايضا عليه الفتوى هم ولو استوفى من ابي القاسم هم رزق سنة وغزل
قبل اسكانها من ابي قبل تمام السنة هم قبل به على اختلاف معروف في نسخة المرأة اذا ماتت من ابي القاسم هم في نسخة بعد استج
نقد سنة من حيث يجب وما بقي من سنة عند محمد فلا لابي يوسف واليه اشار اختلاف في الفتاة فلهذا يجب على القاضي رد
ما بقي عند محمد فلا لابي يوسف وكذا الكلام في موت القاضي في انما السنة هم والاصح انه يجب الرد من كذا ذكره العبد المذنب
وفخر الدين قاضي خا ن هم قال ولا باس بان تسافر الماتة وام الولد بغير نحره من ابي قال في النجاشي الصغير هم لان الاجانب في حق الاما
فيما يرجع الى النظر والسنة من ابي لان الاجانب في حق الاما كما لم يرد من في النجاشي في حق النظر والسنة من ابي في حق النظر
مع الاجانب كما جاز للرجل ان يشرع مع الحرام وقيل بذاتي فانهم واما في زماننا لا يحل للقبلة اهل القبس كذا في المحيط والقبلة واهبوا على اهل القبلة
لا تسافر من غير محرم ولا تخلوا برجل هم غنى ما ذكرنا من قبل من اشارة الى ما ذكره في فصل الاستبراء بقوله واما اختوة بنات المسافر فقد قيل
يباح لكافي الحرام هم دام الولد انه قيام الملك فيها من ابي جواب عما قيل انكم قلتم ان الاجانب في حق الاما كما لم يرد من اهل القبلة
بانه لان ولدا فيهما قاجاب بان ام الولد له لقيام الملك فيها ولذا اجاز استحقاقها من اجل وطئها بالملك ولا يحل الوطئ باحد من
هم وان استمتع بها من اصل بما قيل يعني استمتاع بغيره لا تحريمها من قيام الملك فيها لان استمتاع البين لا يستحقها اخرية هم

کتاب احیاء الموات

تس اى بذلك بان بيان احكام احياء الموات فقال اشرح مسابقة هذه الكتب بكتاب الكرايم يجوز ان يكون من حيث ان سئل
 مسائل هذا الكتاب ما كره وما لا يكره وهذا ليس بشيء لانه قل كتاب من كتب ان يخلوا عما كره وما لا يكره والجد من هذا ما قاله الكتاب
 اولان احياء الارض احياء موروثة فكان فيه التسبب للجهة الثانية فكان قسريا في حقيقة الاحياء كذا ان الكرايم حرة موروثة
 وترتيب الى المحرمه القطعيه والا وجه ان يقال ان هذا الكتاب فيه بيان الموات ومجان من الاراضى ما لا يتفق به وكذلك كذا
 ما لا يتفق به واخره لا يتفق به شرعا حيث يحرم الاكل والشرب نحو جاني الذيب والنفسه في حق الرجال والساكنين وحرم لبس الخمر
 واقر اشبه وتوسده في حق الرجال فكل هذه الاشياء كالموات في عدم الاختلاف به موروثة في الموات وشرعاني الاشياء المذكوره
 كذلك كل مكره فيه كالموات حيث لا يتفق به شرعا قال رحمه الله الموات ما لا يتفق به من الاراضى شئ اى قال القدور شئ في نفسه
 وتوكل الموات ما لا يتفق به وهو المعنى المتوكل وتوكل من الاراضى انما زيدا اشارته الى مساواة الشرع واشارة الى عدم الاتفاق بيقول
 هم لا اتفاق الا عند شئ الضمير فيه يرجع الى ما لا يتفق به ومن الاراضى بيان له وكذلك الضمير في كذا كتاب في حقيقه قوله هم او
 الغاية الى ان عيسى بن عطاء حتى لم يبق محلا للزائد هم وما يشبه ذلك ما يمنع الزايد من بيان صارت سبعا وعلب عليها البرمال فصارت ثمانية
 تسدهم سمي بذلك لبطان الاقطاع به شئ اى سمي الموات لا يتفق من الاراضى لاجل لبطان الاقطاع به تشبيها بالحيوان او امات
 لبطان الاقطاع به واحيا وهو حيابة من جهة منتفعا بهم قال فما كان منها ما ديا من شئ اى قال القدور شئ وقال اشرح المراد من العاديا
 ما كان خرابا قديما ولا يعرف له مالك الا ان يكون منسوبيا للعاد لان جميع الاراضى الموات لم يكن للعاديا انما كان بذلك عن النسخة
 لان ما ديا كان في تقديم الايام وكذا ذكره المصنف على ما ياتي قلت لا شك ان العاديا يشهد به الياء كمرسبة الى عاد وانما كان
 جميع اراضى الموات منسوبة لعاديا كذا منسوب اليه وقد ذكر اهل الفايح ان عادا استولى على كثير من بلاد الشام والعراق واهلهم
 وهو عادين او من ابن احم بن سام بن نوح عليه السلام او يكون هذه النسبة باعتبار ان كل اثر قديم منسوب الى عاد
 وتوكله لقدمه فكل من النسبة صحيحة على كل حال هم لا مالك له او كان مملوكا في دار الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو لبيد القوت

هو المصير طياستو
 رزق سنة وغزل
 قبل ستمها قيل
 هو على اختلاف
 معروف في نفقة
 المرأة اذا ماتت
 في السنة بعد ستمها
 نفقة السنة
 والاحم انيحه د
قال ولا بأس
بان تسافر لامة
 وام الولد بغير حرم
 لان الحجاب في
 حق النساء فيما
 يرجع الى العزل والنس
 بمنزلة المحارم على
 ما ذكرنا من فصل
 وام الولد امة نقيم
 المولى فيها وان امتنع
 يبيعها والله اعلم بالصواب
كتاب احياء
الموات
قال للموات ما لا
 يتصرف به من الاراضي
 لا لقطع الماء عليه
 او لخلية الماء عليه
 او ما اشبه ذلك مما
 يمنع الزراعة سمي
 بذلك لبطا لا لقطع
قال فما كان منها
 عاديا كالامالة
 او كان مملوكا
 في الاساء لا يعرف
 سالك بعينه وهو
 من القصرية

الحق اي بحق الشرب سقام وان يسقوا وادعاهم ان المياة الخواص منها ما لا يجرى وكل واحد من الناس فيها حق الشفة
وسق الاراضى حتى ان من اراد ان يجرى نهر ايسر من ارضه لم يمنع من ذلك الا انقطع بها الماء الجسد كما لا يقع
بالشمس والقمر والواو لا يمنع من الانتفاع بسق اي وجه شمس ينبغي ان يكون المراد من الجوارح انما هي اجزاء جسد
الكليل الذي يجرى ونهر الابل الذي يجرى ونهر قان بالثاء الشفة من فرق التي عرى الابل ونهر قان بغير الماء المهدد
بالنور الذي يجرى بالبلاد الشاهية نهر اشهد الذي بالانليس وامثال ذلك بان كل نهر منها يطلق عليه جرح وليس المراد بها الجوارح الملع
فانما لا يمنع بها اصلا لاني الشفة ولا في سقى الاراضى هم والثاني شى اي النوع الثاني هم ما لا ادوية انقطاع كما يجوزون
وسيجون ووجوه الفرات مثل قال في الشريعة يجوزون نهر قان وادعاهم ان يكون نهر الشوك ووجوه نهر حرق الترفيد نهر الجوارح
نهر قان ووجوه الشراى سق هذا قال الكسائي في الملكوت سقون نهر العسعة وجوزون نهر قان في هذا الزاوية المذكورة في
تفسير قوله صلى الله عليه وسلم فخرجت اربعة اعمار من الجنة النيل والفرات وسقون ان وجوزون نهر قان في هذا الزاوية المذكورة في
جوزان ونهر قان العامة ما كان اصل من بلاد الروم وليس من بلاد المسلمين فيقال الى الجنوب ثم يجرى هو وسقون عند اريه ونهر قان
في سق الروم بين اريه وطر سوس وادعاهم ان يكون نهر قان في هذا الزاوية المذكورة في هذا الزاوية المذكورة في
حق الشفة على الاطلاق شى يعني في جميع الاموال هم وحق سقى الاراضى بان احياء احوالها منية وكبرى من نهر الشفة شى اي
خفر من نهر الشفة الارض التي احياءها واما سقون ذلك هم الكان لا يضر بالعمامة ولا يكون النهر في تلك احوالها منية شى اي
لان ما لا ادوية النعام سبابة هم في الاصل اذ في الما اريد في قنجره شى اشار بذلك الى ان احوال ليس له في هذا الموضوع لقوة
المياه فيها وان كان شى اي كون النهر منها هم في العامة فليس له ذلك لان ونهر القنجره هم واجب وذلك شى اشار
بيان القنجره هم بان سقيل الماء الى هذا الجانب اذ انما سقيرت فنفقة شى اي ما غنمته في كبر الشاة وادعاهم ان في القنجره هم
الديوان بالكرس جانب النهر وبالفتح جماعة الناس قلت هذا انتهى هم في فرق القرى والاراضى وسق هذا القنجره هم عليه شى
اي سق القنجره المذكور لفسب الطاحون على النهر الذي يسق من ما لا ادوية النعام ان كان لا يضر العامة بما ز
والافلام لان شى النهر للرجى شفة لسق شى اي يسقى الاراضى هو والثالث شى اي النوع الثاني شى هو اذ دخل الماء
في المقاسم شى اي اذ دخل في قنجره قوم فقسمة الامام بينهم فحق الشفة ثابت شى في هذا القسم فالناس مشركا ونبييه
في حق الشفة يسقى انفسهم وادعاهم ان في ذلك على الماكلة وليس لاهل ان يتبعوا احد من السعة ليسقى هم والاصل فيه
شى اي فيما ذكر من الانواع هم قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث في الماكلة والكلالة والنار شى هذا الحديث رواه
سنة من الصحابة الاول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخرج حديثه بن ماجه في سنة من عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
بن حوشب عن مجاهد بن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماكلة والكلالة والنار
عبد الله بن عباس في الاحكام قال البخاري عبد الله بن حراش عن الروام بن حوشب عن عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
ابن حوشب عن مجاهد بن عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عباس عن حراش عن الروام بن حوشب عن عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
سبحي الحماني حدثنا تيس بن الربيع عن زيد بن جبير عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء
في ثلاث الماكلة والكلالة والنار شى هذا الحديث رواه سنة من النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن جبريل بن عثمان عن ابى حراش عن جابر بن زيد عن رجل من الصحابة قال عرفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

اعلم ان المياة الخواص
منها ما لا يجرى وكل
واحد من الناس فيها
حق الشفة
وسق الاراضى حتى ان
من اراد ان يجرى نهر
ايسر من ارضه لم يمنع
من ذلك الا انقطع بها
الماء الجسد كما لا يقع
بالشمس والقمر والواو
لا يمنع من الانتفاع
بسق اي وجه شمس
ينبغي ان يكون المراد
من الجوارح انما هي
اجزاء جسد
الكليل الذي يجرى
ونهر الابل الذي يجرى
ونهر قان بالثاء
الشفة من فرق التي
عرى الابل ونهر قان
بغير الماء المهدد
بالنور الذي يجرى
بالبلاد الشاهية
نهر اشهد الذي
بالانليس وامثال
ذلك بان كل نهر
منها يطلق عليه
جرح وليس المراد
بها الجوارح الملع
فانما لا يمنع بها
اصلا لاني الشفة
ولا في سقى الاراضى
هم والثاني شى
اي النوع الثاني
هم ما لا ادوية
انقطاع كما يجوزون
وسيجون ووجوه
الفرات مثل قال
في الشريعة يجوزون
نهر قان وادعاهم
ان يكون نهر الشوك
ووجوه نهر حرق
الترفيد نهر الجوارح
نهر قان ووجوه
الشراى سق هذا
قال الكسائي في
الملكوت سقون
نهر العسعة وجوزون
نهر قان في هذا
الزاوية المذكورة
في تفسير قوله
صلى الله عليه وسلم
فخرجت اربعة اعمار
من الجنة النيل
والفرات وسقون
ان وجوزون نهر
قان في هذا
الزاوية المذكورة
في

ثلاثا سمع يقول المسلمون شركاء في ثلاث الماكلة والكلالة والنار رواه احمد في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه في الاثني عشر
بن عدي في الكامل عن احمد بن حنبل عن جبريل بن عثمان في خبره وذكر عبد الله بن عيسى في احكامه من جده الى داود وقال لا علم روى عن
الى خراسان الا عن جبريل بن عثمان وقد قيل فيه جرحول وقال البيهقي في المعرفة واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لهم ثقات
وذكرهم في المسند في الاستاذ لا يضر ان لم يبارضه ما هو اصح منه قلت جبريل بن عثمان لفتح الحار وكره المراهلة وفي اخره قال
معه وبوعداش كبر البخاري المعجمة وبالذال المهدد وفي اخره شين محمد واسمه حيان بن زيد السرخسي المحصي وحدثنا بكبر البخاري
وحدثنا ابى ابو الموحدة وروى ابو يوسف في كتاب التجرى حديثنا الخطيب بن كثير عن مجول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسق الاراضى ما لا ادوية النعام سبابة هم في الاصل اذ في الما اريد في قنجره شى اشار بذلك الى ان احوال ليس له في هذا الموضوع لقوة
المياه فيها وان كان شى اي كون النهر منها هم في العامة فليس له ذلك لان ونهر القنجره هم واجب وذلك شى اشار
بيان القنجره هم بان سقيل الماء الى هذا الجانب اذ انما سقيرت فنفقة شى اي ما غنمته في كبر الشاة وادعاهم ان في القنجره هم
الديوان بالكرس جانب النهر وبالفتح جماعة الناس قلت هذا انتهى هم في فرق القرى والاراضى وسق هذا القنجره هم عليه شى
اي سق القنجره المذكور لفسب الطاحون على النهر الذي يسق من ما لا ادوية النعام ان كان لا يضر العامة بما ز
والافلام لان شى النهر للرجى شفة لسق شى اي يسقى الاراضى هو والثالث شى اي النوع الثاني شى هو اذ دخل الماء
في المقاسم شى اي اذ دخل في قنجره قوم فقسمة الامام بينهم فحق الشفة ثابت شى في هذا القسم فالناس مشركا ونبييه
في حق الشفة يسقى انفسهم وادعاهم ان في ذلك على الماكلة وليس لاهل ان يتبعوا احد من السعة ليسقى هم والاصل فيه
شى اي فيما ذكر من الانواع هم قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث في الماكلة والكلالة والنار شى هذا الحديث رواه
سنة من الصحابة الاول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما اخرج حديثه بن ماجه في سنة من عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
بن حوشب عن مجاهد بن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماكلة والكلالة والنار
عبد الله بن عباس في الاحكام قال البخاري عبد الله بن حراش عن الروام بن حوشب عن عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
ابن حوشب عن مجاهد بن عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عباس عن حراش عن الروام بن حوشب عن عبد الله بن عباس عن حراش عن لوام
سبحي الحماني حدثنا تيس بن الربيع عن زيد بن جبير عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء
في ثلاث الماكلة والكلالة والنار شى هذا الحديث رواه سنة من النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن جبريل بن عثمان عن ابى حراش عن جابر بن زيد عن رجل من الصحابة قال عرفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

في شرح بيان

من الشئ يقال شئ المود السيل موضع كذا اى جريه وثبتت ما ذكره في الاصول والبقى بابا موحدة وشاء مثله وقام ففسر الكا
 بالفارسية واسران بنابهم وفيه ضرر عام شئ اى والى ان فى الانبات ضرر عام هم كثر الاراضى ونسبوا الطريق بحجر
 الى شئ اللمة بهم اى المتشبه بهم والافلاش اى وان لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الا بى هم لانه سبهم شئ اى لان
 الانبات سبهم غير معلوم الوقوع فاذا لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الا بى هم بخلاف الكرى لانه معلوم شئ لان حاجه الزمان
 الكرى شئ كل وقت معلوم عادة وقد التزموا عادة فيجبر الا بى هنا لاحتماله لانه باياه بريد قطع شقة الما من نفسه وشركا
 فليس له ذلك فذلك يجبر عليه ما ان شئ اى النوع الثالث هم وهو انما من كل وجه على اهل المياش
 اشار به الى قوله لان الحق لهم والمنفعة تعود لهم على انهم هم ثم قيل لا يجبر الا بى شئ وهو قول ابي بكر لاسكانهم كفى اذ
 شئ اى فى النهر الثاني كما بيناهم وقيل لا يجبر شئ وهو قول ابي بكر ابن سيد البجلي وقال الفقيه ابو جعفر وبقول استاذ
 ابو بكر البجلي انهم لان كل واحد من الغرضين خاص شئ لانها مستوية فيكون ما كان على ما كان كما تقدم ونحو احد سبلها
 لا يجبر كفى اى المالكين اثنين اذا اندم او اندم ولو سفل فاراد احد هاهنا بى فابى الاخر لا يجبر الا بى بل يقال للاخرين
 انت ان شئت واثار الى استواء الضررين به بقوله لم يكن وفيه عنهم شئ اى يكون لغيرهم رتبة الا بى هم بالرجوع الى
 بما انفقوا فيه اذا كان بامر القاضي شئ بان ليستوا من نصيب الا بى من الشرب قدر ما يبلغ قيمته ما انفقوا فيه في الكرى
 هم فاستوت جنبان شئ اى اذا كان الامر كذلك استوى جنبه الا بى وجنبه رتبة اراد به استواء الضرر ان لكل واحد منهما
 بوض فانتفع القاضي هم بخلاف ما تقدم شئ وهو الاجابة فى النهر الثاني فان من ابي من اهل الجبر عليه لا ذكرنا ان هناك جبر
 عام فيجبر الا بى وهو الضرر العام هم ولا يجبر بى الشقة شئ هذا جواب اشكال وهو ان يقال ان كان لا يجبر الا بى على كذا
 سبب الشرب كما علم بى الشقة كما قيل ان يجبر بى الشقة وهو قول بعض الساجدين من اصحابنا فقال لا يجبر بى الشقة لان
 الجبر بى الشقة لا يستقيم كما اذا اتفوا جميعا شئ الكرى فانهم لا يجبرون على الكرى بى اصحاب الشقة وهو مؤنة كرى الا بى
 عليهم شئ اى على الشرب كما هم من اعلاه شئ اى من اعلاه النهر فاذا جاوز شئ اى الكرى هم ارض رجل رفعه شئ
 اى ربح الكرى عن الرجل وصورة ما ذكره فى الكفى والتمت ان النهر اذا كان من عشرة نخل واحد منهم عليه ارض فان
 الكرى من نوبة النهر الى ان يجاوز شرب او لهم بينهم على عشرة سهم على كل واحد منهم العشر فاذا تجاوز شرب النهر
 فخرج هو من الكرى ويكون الكرى على ان الباقيين تسعة سهم فاذا تجاوز شرب النهر على عشرة سهم من اول النهر الى اخره
 شئ اى وقع مؤنة الكرى عندنا خيفة وبه قال الشافعي واخذوا فى فتاوى فاضلهم ان يقولوا اخذوا فى الفتوى هم وقال
 اى عليهم جميعا من اوله الى اخره يخصص الشرب والارضين شئ اى قال ابو يوسف ومحمد مؤنة الكرى على الشرب كما جازى
 من اول النهر الى اخره لان اصحاب الاعلى يتقاسموا فى اسفل شئ اى فى اسفل النهر لا يتقاسموا فى اسفل النهر لان
 فيه شئ لانه اذا استند ذلك فاجر الما على ارضه فاقدر زرع علم ان كل واحد يتقاسم بالنهر من اوله الى اخره ولهذا استوفى
 شئ هذا النهر حتى اهل الاسفل في ذلك سواء فاذا استوفى فى القسم ليستودون فى الزرع وهو مؤنة الكرى هم ولا
 شئ اى لاني خيفة زرعهم ان المقصد من الكرى الانتفاع بالسقى وقد حصل لاصحاب الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره شئ اى
 السقيا فى الصواب لنع غير لان الانتفاع فى معنى النفع غير مسموع ويتبعه على ذلك الكاى وقال صاحب الحناية ولم يرد

وفيه ضرر عام كقوله
 الاراضى ونسبوا الطريق
 بحجر الى شئ اللمة بهم
 اى المتشبه بهم والافلاش
 اى وان لم يكن فيه ضرر عام
 لا يجبر الا بى هم لانه سبهم
 شئ اى لان الانبات سبهم
 غير معلوم الوقوع فاذا لم
 يكن فيه ضرر عام لا يجبر الا
 بى هم بخلاف الكرى لانه
 معلوم شئ لان حاجه الزمان
 الكرى شئ كل وقت معلوم
 عادة وقد التزموا عادة في
 يجبر الا بى هنا لاحتماله
 لانه باياه بريد قطع شقة
 الما من نفسه وشركا فليس
 له ذلك فذلك يجبر عليه ما
 ان شئ اى النوع الثالث هم
 وهو انما من كل وجه على
 اهل المياش اشار به الى
 قوله لان الحق لهم والمنفعة
 تعود لهم على انهم هم ثم
 قيل لا يجبر الا بى شئ وهو
 قول ابي بكر لاسكانهم كفى
 اذ شئ اى فى النهر الثاني
 كما بيناهم وقيل لا يجبر
 شئ وهو قول ابي بكر ابن
 سيد البجلي وقال الفقيه
 ابو جعفر وبقول استاذ ابو
 بكر البجلي انهم لان كل
 واحد من الغرضين خاص شئ
 لانها مستوية فيكون ما
 كان على ما كان كما تقدم
 ونحو احد سبلها لا يجبر
 كفى اى المالكين اثنين
 اذا اندم او اندم ولو سفل
 فاراد احد هاهنا بى فابى
 الاخر لا يجبر الا بى بل يقال
 للاخرين انت ان شئت واثار
 الى استواء الضررين به
 بقوله لم يكن وفيه عنهم
 شئ اى يكون لغيرهم رتبة
 الا بى هم بالرجوع الى
 بما انفقوا فيه اذا كان
 بامر القاضي شئ بان
 ليستوا من نصيب الا بى
 من الشرب قدر ما يبلغ
 قيمته ما انفقوا فيه في
 الكرى هم فاستوت جنبان
 شئ اى اذا كان الامر
 كذلك استوى جنبه الا بى
 وجنبه رتبة اراد به
 استواء الضرر ان لكل
 واحد منهما بوض فانتفع
 القاضي هم بخلاف ما
 تقدم شئ وهو الاجابة
 فى النهر الثاني فان من
 ابي من اهل الجبر عليه لا
 ذكرنا ان هناك جبر عام
 فيجبر الا بى وهو الضرر
 العام هم ولا يجبر بى
 الشقة شئ هذا جواب
 اشكال وهو ان يقال ان
 كان لا يجبر الا بى على
 كذا سبب الشرب كما علم
 بى الشقة كما قيل ان
 يجبر بى الشقة وهو قول
 بعض الساجدين من
 اصحابنا فقال لا يجبر
 بى الشقة لان الجبر بى
 الشقة لا يستقيم كما
 اذا اتفوا جميعا شئ
 الكرى فانهم لا يجبرون
 على الكرى بى اصحاب
 الشقة وهو مؤنة كرى
 الا بى عليهم شئ اى
 على الشرب كما هم من
 اعلاه شئ اى من
 اعلاه النهر فاذا
 جاوز شئ اى الكرى
 هم ارض رجل رفعه
 شئ اى ربح الكرى عن
 الرجل وصورة ما ذكره
 فى الكفى والتمت ان
 النهر اذا كان من
 عشرة نخل واحد
 منهم عليه ارض فان
 الكرى من نوبة
 النهر الى ان
 يجاوز شرب او
 لهم بينهم على
 عشرة سهم على
 كل واحد منهم
 العشر فاذا
 تجاوز شرب
 النهر فخرج
 هو من الكرى
 ويكون الكرى
 على ان الباقيين
 تسعة سهم
 فاذا تجاوز
 شرب النهر على
 عشرة سهم من
 اول النهر الى
 اخره شئ اى
 وقع مؤنة
 الكرى عندنا
 خيفة وبه قال
 الشافعي واخذوا
 فى فتاوى
 فاضلهم ان
 يقولوا اخذوا
 فى الفتوى هم
 وقال اى
 عليهم
 جميعا من اوله
 الى اخره
 يخصص
 الشرب والارضين
 شئ اى قال
 ابو يوسف
 ومحمد مؤنة
 الكرى على
 الشرب كما
 جازى من اول
 النهر الى
 اخره لان
 اصحاب الاعلى
 يتقاسموا فى
 اسفل شئ اى
 فى اسفل
 النهر لا يتقاسموا
 فى اسفل
 النهر لان فيه
 شئ لانه اذا
 استند ذلك
 فاجر الما على
 ارضه فاقدر
 زرع علم ان
 كل واحد يتقاسم
 بالنهر من اوله
 الى اخره
 ولهذا استوفى
 شئ هذا
 النهر حتى
 اهل الاسفل
 فى ذلك
 سواء فاذا
 استوفى فى
 القسم
 ليستودون
 فى الزرع
 وهو مؤنة
 الكرى هم ولا
 شئ اى لاني
 خيفة زرعهم
 ان المقصد
 من الكرى
 الانتفاع
 بالسقى وقد
 حصل
 لاصحاب
 الاعلى فلا
 يلزمه
 انتفاع
 غيره شئ
 اى السقيا
 فى الصواب
 لنع غير
 لان
 الانتفاع
 فى معنى
 النفع غير
 مسموع
 ويتبعه
 على ذلك
 الكاى
 وقال
 صاحب
 الحناية
 ولم يرد

عليه فقال الاثر اى استعمل الانتفاع فى معنى النفع غير مسموع ويتبعه على ذلك الكاى قال صاحب الغنى ولم يرد اشارة عليه وقال
 الاثر اى استعمل الانتفاع فى معنى النفع وهو هذا الضرر ولم يسم ذلك من قوانين اللغة وجاء وجهه بمعنى رغبته فى لغة بديل
 ويجوز على قاسم الفقه بمعنى انفق ولكن اللغة لا تقبل بالقياس ويجوز ان يكون ذلك معوا من الكاى بن ان يكون الاصل
 انتفاع غير من باب الانتفاع فثبت لا يلزم ان يكون النهر هنا للعدية لكون النفع متديدا بدون النهر بل يجوز ان يكون
 النهر من باب البتة فان باع متديدا لما تقدمت منه الترخيص ودخلوا النهر عليه فثبت ان يكون النفع من قول من قال
 فان معنى البتة عرفته للبعث وجعلته منسبا اليه وكذلك هنا يكون الضرر فلا يلزم ان يكون النفع من قول من قال
 جاء النفع المراد به ان يكون النفع منسبا اليه وكذا كان النفع من قول من قال ان يكون النفع من قول من قال
 على صاحب السيل عمارته شئ هذا جواب عن قولنا لان اصحاب الاغفار الى اخره ليعنى لا يلزمه شئ باقتباسه من قول من
 اذا كان له سبل على طريق حيث لا يلزمه عماره سبل جاره هم كيف وان كان من ارضه فنفى من ارضه
 شئ اى كيف يلزم صاحب السيل عمارته والى ان كان له سبل من ارضه بان السبل فوقه النهر من اعلاه اذا
 عن الما هم ثم انما يرفع عنه شئ اى ثم انما يرفع مؤنة الكرى من الرجل الذى تقدم ذكره هم اذا جاوزوا ارضه كما
 ذكرناه شئ اشار به الى قوله فاذا جاوز ارض رجل رفعه هم وقيل اذا جاوز نوبة شئ اى يرفع اى يرفع اذا جاوز
 نوبة نهر وهو بضم الفاء وقت يد الوادى اول النهر وكذلك نوبة الطريق ونوبة الزقاق هم وهو مروي عن
 شئ اى هذا القول مروي عن محمد ذكره فى النوادر هم والاول اصح شئ كما اشار اليه فى الاصل واليه ذهب
 الكرى شئ لان له ما ينفى انتفاعه من اعلاه ونفذه شئ اى من اعلاه الله استند هم فاذا جاوز الكرى ارض حتى سقطت
 عنه مؤنة شئ اى مؤنة الكرى هم وقيل لان نفع السيل الى ارضه لا يتعدى ارضه لا الكرى فى حقه شئ اى لم يذكره
 فى الاصل وتقال الشلح اذا جاوز الكرى ارضه واراد ان نفع راس النهر حتى يسقط ارضه فذلك على قول اخففة
 لانه سقط عنه مؤنة الكرى وعلى قولنا لا يكون كذلك لانه لم يسقط عنه مؤنة الكرى كذا ذكره خواجزة اده فى
 شدة هم وقيل ليس له ذلك ما لم يرفع شدة كما لو نفعها لاقتصاصه شئ اى بالانتفاع بالاذون شركا والتمرد
 عن هذه الخلاف اقرار الساجدين بالبداهة الكرى من اسفل النهر وترك بعض النهر من اعلاه حتى يرفع من سفل
 هم وليس على اهل الشقة من الكرى شئ لان اهل الشقة هم لا يخصصون شئ لانهم جميع اهل الدنيا
 اهل الملاة يكتفون بمسك الكرى وليس البعض لولى من البعض ولهذا لا يستحقون الشقة حتى يرفعهم الغرام بازا والغيرهم
 ولا انهم اتباع شئ لانهم لا ملك لهم فى رتبة الارض والمؤنة تجب على الاصول لاسيما الاتباع ولهذا كانت مؤنة كل
 الملة على ما قاله اصحاب الحلة وولن اشترين والسكان كذا فى البسوط والله سبحانه وتعالى اعلم هم
 فصل فى الدعوى والاختلاف والتصرف فيه شئ اى هذا الفصل فى بيان احكام الدعوى والاختلاف والتصرف
 فى الشرب هم وليج دعوى الشرب لغير ارض تحتها شئ وفى القياس لا يصح لان شرط دعوى الدعوى اعلام المدعى
 فى الدعوى والشهادة والشرب بمحول جهات لا يقبل الا اعلام هم لانه قد يملك بدون الارض ارضا شئ هذا
 الاستحسان اى ان الشرب قد يملك بدون الارض من جهة الارض والوصية هم وقد يبيع الارض ويبقى الشرب له وهو
 مرغوب فيه شئ اى الشرب مرغوب فيه يتبع به فاذا استولى عليه غيره له دفع الظلم من نفسه باثبات حقه ثم نفع فيه الدعوى

وليس على صاحب
 السبل عمارته كما اذا
 كان له سبل على سبل
 غيره كقوله انك يمكنه
 دفع الما من ارضه
 لانه من اعلاه
 شئ انما يرفع عنه شئ اى
 ارضه كذا ذكرنا وقيل اذا
 جاوز نوبة نهر
 وهو مروي عن محمد
 اصح لان له ما ينفى
 القوت من اعلاه
 واسفل فلو جاوز الكرى
 ارض حتى سقطت
 عنه شئ اى لم يذكره
 فى الاصل وتقال
 الشلح اذا جاوز
 الكرى ارضه واراد
 ان نفع راس
 النهر حتى يسقط
 ارضه فذلك على
 قول اخففة لانه
 سقط عنه مؤنة
 الكرى وعلى قولنا
 لا يكون كذلك
 لانه لم يسقط
 عنه مؤنة الكرى
 كذا ذكره خواجزة
 اده فى شدة هم
 وقيل ليس له
 ذلك ما لم يرفع
 شدة كما لو نفعها
 لاقتصاصه شئ
 اى بالانتفاع
 بالاذون شركا
 والتمرد عن هذه
 الخلاف اقرار
 الساجدين
 بالبداهة الكرى
 من اسفل النهر
 وترك بعض
 النهر من
 اعلاه حتى
 يرفع من
 سفل هم
 وليس على
 اهل الشقة
 من الكرى
 شئ لان
 اهل الشقة
 هم لا
 يخصصون
 شئ لانهم
 جميع اهل
 الدنيا اهل
 الملاة
 يكتفون
 بمسك
 الكرى
 وليس
 البعض
 لولى من
 البعض
 ولهذا
 لا يستحقون
 الشقة
 حتى
 يرفعهم
 الغرام
 بازا
 والغيرهم
 ولا انهم
 اتباع
 شئ لانهم
 لا ملك
 لهم فى
 رتبة
 الارض
 والمؤنة
 تجب على
 الاصول
 لاسيما
 الاتباع
 ولهذا
 كانت
 مؤنة
 كل الملة
 على ما
 قاله
 اصحاب
 الحلة
 وولن
 اشترين
 والسكان
 كذا فى
 البسوط
 والله
 سبحانه
 وتعالى
 اعلم
 هم فصل
 فى
 الدعوى
 والاختلاف
 والتصرف
 فيه شئ
 اى هذا
 الفصل
 فى
 بيان
 احكام
 الدعوى
 والاختلاف
 والتصرف
 فى
 الشرب
 هم وليج
 دعوى
 الشرب
 لغير
 ارض
 تحتها
 شئ وفى
 القياس
 لا يصح
 لان
 شرط
 دعوى
 الدعوى
 اعلام
 المدعى
 فى
 الدعوى
 والشهادة
 والشرب
 بمحول
 جهات
 لا يقبل
 الا اعلام
 هم لانه
 قد يملك
 بدون
 الارض
 ارضا
 شئ هذا
 الاستحسان
 اى ان
 الشرب
 قد يملك
 بدون
 الارض
 من جهة
 الارض
 والوصية
 هم وقد
 يبيع
 الارض
 ويبقى
 الشرب
 له وهو
 مرغوب
 فيه شئ
 اى الشرب
 مرغوب
 فيه يتبع
 به فاذا
 استولى
 عليه
 غيره
 له دفع
 الظلم
 من
 نفسه
 باثبات
 حقه
 ثم نفع
 فيه
 الدعوى

اشتق من التسمية والقوة فان بدأ بقوة ليست بغير احى سميت ام انما كانت تسمية بهذا المعنى هم لانهم لم يفتل ش ليعني
 ليست تسمية التي من ماء النصب انما كانت لعل في المصنف وقال صاحب الفناء قوله انما سمى ليعني غير التي تسمى
 اسم بصير وورثه ما ذكره لا لغيره وهذا كلام فيه فائدة تامل تدبر واما التواتر فانها غرضها ان يبين ان ما ذكره لا ينافي
 كون الاسم خاصا فيه ش هذا جواب بطريق التسليم ليعني ليس سئل ان يكون من مخامرة العقل ولكن قد يكون موضع الاشتقاق
 واشتق منه خاصا وهو منى قوله لا ينافي كون الاسم اى اسم انما كان خاصا فيه اى في المعنى من النصب اذا اسكرهم فان التسمية مشتق
 من الخمر وهو الظهور ليعني مشتق من الخمر ثم هو اسم خاص للخمر المعروف شل وهو انما كان لعل بالظهور اى ليس هو اسم لكل الخمر
 وهذا كثير الظهور نحو القارورة فانها مشتقة من القار وليس باسم لكل القار فيه شل ولا يجوز جرة مشتق من الجرة وهو الحرك ولا
 ليس كل ما يحرك حركا وهو الفرس الفرس احد شيعة امين والا فراسود ويسمى الملق ولا يسمى الثوب الذي فيه سودا وبماض هذا الاسم غلط
 ان القياس لا يدخل في اللغة هم واحد في الاول ملحق فيه بحسب بن معين ش اراد بقوله صلا الذم عليه وسلم كل مسكر مسكر وذكر
 ملاه الدين العالم طريقه الخلف وروى عن يحيى بن معين انه قال الاما حديث التسمية ليست بشبهة وسئل ابو عبد الله عليه السلام
 قوله صلا الذم عليه وسلم لا يخلج الا الى دياره من غير فقه فليقلوا ما قاله كل مسكر فكل مسكر هو ام يحيى بن معين هو حافظ المصنف
 الذي قال فيه احمد بن حنبل كل حديث لا يعرف بحسب بن معين فهو ليس بحديث ولا سنة ثمان وخمسين رواية وتوفي سنة ثمان وخمسين
 ومات في ذي القعدة بالمدينة قلت الحسن ان يقال منها هذا الحديث رواه سائر اصحاب مالك عنه موقوف غير راجع فانه روجه
 ذكر ابو حنبل في التمهيد ما موقوف قاني الموطا لم يختلف فيه الرواية عن مالك الا جشون فانه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عنه
 مسند الله عليه وسلم فخره ولذا رواه مسلم بطريق نقال لا اعلم الا مرفوعا ولكن سئل انه مرفوع وانه ثابت والمراد منه بيان الحكم
 لا اللغة لانه مسند الله عليه وسلم ليعلم الاحكام لا اللغة فكانه قال كل ما يسكر كثيرة فكل مسكر في اخر من هم والثاني ش اى واحد
 الثاني وهو قوله صلا الذم عليه وسلم اخر من الذين الشجر من هم ايده بيان الحكم ش هو موقوف ليعلم ان حقيقة وفيه نزاع هم اذ هو الا لا يخل
 بنصيب الرسالة ش اى لان بيان الحكم هو الا لا يخل بجال النبي صلا الذم عليه وسلم لانه لم يثبت لبيان الاحكام الا لبيان انما كان
 وقال الطحاوي رحمه الله يجوز ان يراد بقوله اخر من الذين الشجر من احد ما فيها الخطاب واراد احد ما كان في قوله سبحانه
 وتعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من احد ما قد اخبر بن خزم وشيخه الطحاوي وسنا وقال حديث
 عز وجل وكذب الطحاوي قال كلهما يخرج من البحر ومن هذا اسما منه وقد فهم فان الطحاوي قال كذا وقالت ابنته
 ويحيز ذلك بطريق الغريب فكان الحديث محتملا واحتمل لا يصح حجة وكذا الجواب من قوله نزل تحريم الخمر وحسب من خمسة
 واشباه ذلك انها محمولة على الجملة التي يتولد منها السكر لا على عمل الخمر في توليد السكر واشتقاق الحمد عليه السلام
 سئل قوله عز الله تعالى عن الخمر ما من العقل لان الخمر من العقول والاعتقالات لان الابدان لا يخالط العقل وقد سئل
 ابو الاسود الدؤلي اسم الخمر على الظاهر بقوله من الخمر يشوبها النواة فانه رايه اخا معاينيا لكانها فان لا ينها او
 كنهه فانه اخا عذبة امه بلبا بها جعل الظاهر الخمر واخره التي خمره اراد بها معان الكرم هم والثاني ش اى الموضع
 الثاني من الخمر هم في حديثه هذا الاسم ش اى ثبوت اسم الخمر هم وهذا الذي ذكره في الكتاب ش اى في
 تحريم الخمر وحسب الله عليه وسلم في حديثه هذا الاسم ش اى ثبوت اسم الخمر هم وهذا الذي ذكره في الكتاب ش اى في
 اللفظ كونه هو قوله وهو حبيب النصب اذا غلا واذا اشتد فوف بالزبد هم قوله ال حبيفة رحمه الله ش اى هذا
 اللفظ كونه هو قوله ال حبيفة رحمه الله في حديثه هذا الاسم ش اى وعذابي يوسف ومحمد الخمر التي من ماء النصب

لا لغيره
 العقل على
 ان ما ذكره
 لا ينافي
 كون الاسم
 خاصا فيه
 فان النصب
 مشتق من
 الخمر وهو
 الظهور
 نعم هو اسم
 للخمر المعروف
 لان كل ما
 يخلج الى
 دياره
 والحديث
 الاول
 يثبت
 يحيى بن معين
 والثاني
 بيان الحكم
 اذ هو الا لا يخل
 بنصيب
 الرسالة
 والثالث
 في حديثه
 فيكون هذا
 الاسم
 الذي ذكره
 في الكتاب
 قول
 وعندهما
 اذ لا يخل

هم صانعه او لا يشترط بالقدف بالزبد لان الاسم ثبت به ش اى لان اسم الخمر ثبت بالاستدلال والاعتقالات
 لانه حبيفة يكون مسكر انما هو وكذا المعنى المحرم بالاستدلال ش اى وهو الا لا يخلج الى دياره وهو الموضع في الفناء
 اسم المعنى المحرم هو الموضع في الفناء وهو يكون بالاستدلال او يتحقق التحريم هم ولا ينافي حبيفة رحمه الله
 ان القليان بداية الشدة وكما لعل ش اى كمال الشدة وفي بعض النسخ وكما لعلهم يقذف الزبد وسكونه ش
 اسم وسكون القليان والتحقيق فيه ان مطلق اسم القليان غير اسم الكمال والقليان لا يخلج الى دياره فانه يقذف
 بالزبد فيكون القليان موجودا من وجه دون وجه فلا بد من قذف الزبد هم اذ به تمييز المعاني من الكدر
 ش لان استعمل بصير اعلاه فيتميزه الله من كرههم واحكام اشبه قطعية ش اسم المعاني
 قطعية لا محل للظن والاحتال فيها هم قتيلا بالنمات ش اسم يتعلق بالنمات ومكمل الابدان كان ثمانية
 ليعبر بيقين فلا ينزل ذلك الا بيقين آخر مثله لم يثبت بسبب احسنه قبله لا يرفع الابدان لان بعض السبب
 لا جرة هم كالحديث ش اسم كالحديث يتعلق بالنمات والغاية وكذا احسن الزنا والسرقة لا تحب الا بكمال
 افضل اسما وصورة ومنه من كل وجه لان في النقضان شبهة العدم والحدود من رسة بالشبهات هم
 والكار المستعمل ش اسم يستعمل الخمر هم وحرمه البيع ش اى وحرمه بيع الخمر وانما الحكم انما هو كغيره المستعمل
 وحرمه البيع والنمات قتيلا بالنمات لانه في النقضان من شبهة العمل فلا يصح اثباتها بالشبهات هم وقيل يوفى في حرمه
 مجرد الاستدلال ش اى لاجل الاحتياط ولعني بالحد لحد الزنا احتياطا لا لحدهم وانما ش اى الموضع
 هم ان عينها ش اى عين الخمر هم حرام غير معلول بالسكر ولا موقوف على ش اى ما بالسكر هم ومن الناس من اكره
 عينها وقال ان السكر من حرام ش قيل هو مروي من بعض اهل الشام وقد ارباب مطعون هم لان به ش اى بالسكر
 هم سبيل الفساد وهو الصد عن ذكر الله سبحانه وتعالى الصد المنع يقال صد عنه اذا منعته من ان يذبح ش اى هذا القول
 اقرهم لانه توجد الكتاب فانه سببا وجبا ش وهو قوله سبحانه وتعالى انما الخمر والميسر والالعباب والاذلام نجس
 هم والرجس ما هو محرم العين ش ليعني الرجس اسم للرجس عينها بالاشبهت وليد قوله سبحانه وتعالى او كرم خمره
 رجس وكرمه حرام نجس عينها بالاشبهت وكذا الخمر في الآية قيل سببا من الخمر ش وجهه ما ذكره في التفسير
 والكشاف وهي التاكيد باسمها والجملة الاسمية والمقارنة بالقار والمقارنة لعبادة الاوثان وهي الاصنام لان الاصنام
 جمع نصب وهي بالنصب فاحمد من دون الله وجعلها حراما هو اسم للرجس عينها كالآية والدم وجعلها من كل شئ
 ولا ينافي مثالا للشرع الامر بالاجتناب عن الخمر من اجل الاجتناب عن الفلح فاذ كان الاجتناب لعل كان الاركان حبيفة وفكره
 منها من وقوع التعادى والتباغض بين اصحاب الخمر فاليوم في القول للصد عن ذكر الله وعن مراعات اوقات الصلاة
 والامور بالاعتناء لان معنى قوله فعل انتم مشغون انتموا وهذه الصيغة من ابلغ ما ينهى عنه هم ووجبات السنة متواترة
 اى متكررة ومتشابهة وليس منها التواتر الاصطلاحي او ليقول منها جازع النبي صلا الذم عليه وسلم احاديث كلها
 على حرمه الخمر وكل واحد منها اذا لم يبلغ حد التواتر فالتواتر المشترك منها متواترة بالشهادة على رضى الله تعالى عنه
 وجود حاكم وسمى هذا التواتر بالمعنى هم ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم الخمر منها ما أخرجه البخاري ومسلم من ثابت بن
 قال كنت ساقى اليوم يوم حرمت الخمر وقد ذكرناه ومنها ما أخرجه احمد بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

صانعه او لا
 بالزبد لان
 وكذا المعنى
 بالاستدلال
 في الفناء
 ان القليان
 للشد وكما
 فقه ح الزبد
 اذ به تمييز
 من الكدر
 للشرع قطعية
 كالحديث والكار
 وحرمه البيع
 وقيل جرحه
 في حرمه الشرط
 مجرد الاستدلال
 والثالث ان عينها
 - اقرهم لانه
 ومن الناس
 من اكره
 عينها وقال ان
 منها حرام لان
 حصل الفلح
 عن قوله فلح
 لانه حرام
 فانه سببا
 والرجس
 حرمه الخمر
 جازع السنة
 متواترة
 حرم الخمر

ولو طبع العنب
كما هو ثم بعض
يكفي بادي طبعه
في رواية عن أبي
وفي رواية عنه
لا يحل ما لم يذهب
ثلاثة لوطيه وهو
لان العنب في فمه
من غير تغية صار
كالبعد العنب ولو جمع
في الطبع بين العنب
والتمر وبين القرو والتمر
لا يحل حتى يذهب
ثلاثة لان التمر ان
كان يكفي فيه في
طبعة فحصر العنب
لا بد ان يذهب
ثلاثة فينبغي ان يذهب
العنب لاحتياطه وكذا
اذا جمع بين العنب
والتمر ونقيع التمر
لما قد اذ لو طبع نقيع
التمر والزبيب في
طبعة ثم القع فيه
فراوز يذهب النكاح
ما انقضى فيه شيئا
يسيرا لا يفتقد
التبذير من مثله
لا باس به والكان
يتخذ التبذير
من مثله لم يحل

نعم لا يشاء لما ذهب ما كان الزبيب من العنبين كالماء ولكن لما لم يتبين فيه ما بهما جعل في باب الماء واللاطاف قلنا
بكرهية شربه احتياطاً لانه اذا ذهب الماء او لا كان الزبيب اقل من ثلثي العنب وهو حرام عندنا وهو الباقى من
طبع العنب كما هو ثم بعض يفتي باذنه طبعه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله عن ابي الحسن عنه وقد روى عنه اذا طبع
او في طبعه يكل شربه او افلا واشتد كما في نقيع الزبيب والتمر ومن رواية عنه من اى ومن رواية اخرى عن ابي حنيفة
رواها الحسن بن مالك عن ابي حنيفة عن ابي ابي لم يذهب ثلثاه بالطحين وهو الاصح لان العنب قاطم فيه من غير تغية فصا
كما بعد العصر شرب يعني اذا طبع ما العنب بعد عصر العنب لا يحل ما لا يذهب ثلثاه فكل اذا طبع العنب او لا ثم حصر ما به
بالطحين بعد ذلك الا اذا ذهب ثلثاه لم يوجب في طبع بين العنب والتمر وبين التمر والزبيب لا يحل حتى يذهب
ثلثاه لان التمر ان كان يكفي فيه باذنه طبعه فحصر العنب لا بد ان يذهب ثلثاه فينبغي ان يذهب ثلثاه في طبعه في طبعه
ولنا في قوله او بين التمر والزبيب نظر لان ما الزبيب كما التمر يكتفي فيه ما به وانه طبعه وقد صرح الله ورسى بذلك قبل
هنا وهو قوله وبنيذ التمر والزبيب اذا طبع كل واحد منهما في طبعه حلال وان اشتد قلت ان هذا على ما رواه هشام بن
النواور من ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطحين وقال الفقهاء ابو حنيفة ومالك ان يكون
في اسئلة روايتان وتبين ان يكون في المسئلة رواية واحدة واختلف ايجاب الاختلاف في الموضوع فيكون موضوع
ما ذكر في ظاهر الرواية ما اذا كان ما الزبيب قبل الطبع في طبعه المصنف في طبعه بالثلث موضوع ما ذكر في
النواور اذا كان ما الرطب قبل النقيع في رقة العنب فلا يلحق بالثلث باذنه طبعه وان كان في اسئلة روايتان فوجه
ما ذكر في ظاهر الرواية ان التي من ما الزبيب وون التي من ما العنب لان ما العنب لا يتناول ما خروا ما يخرج ماؤه
بالاقدام وما الزبيب انما يخرج سلباً فيختلط به ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كل شراب يخرج ماؤه بماؤه فهو
حرام لا تشربه وكل شراب يخرج ماؤه بنيرة ماؤه فهو حلال فاشربوه ولهذا لا يفتي شارب نقيع من ما الزبيب واذا
كان دون التي من العنب لا يشترط سلباً فيختلط به بالطحين من الطبع هم وكذا اذا جمع بين عصير العنب ونقيع التمر
لما قلنا شربا شارب اذ في قوله فحصر العنب لا بد ان يذهب ثلثاه قال في الاصل راي التمر المطبوخ ليس العنب فيه
فيغلبان جميعا والعنب غير مطبوخ قال كره ذلك وادنى عنه قال شيخ الاسلام في شربه وذلك لانه اختلط احراما باحراما
والتميز فيه ممكن فيعبر الكل وانا قلنا ذلك لان بنيذ التمر بعد الطبع بان كان حلالا وان غلا واشتد والتي من ما الزبيب
اذا غلا واشتد وقذف بالزبد لا يحل وقد اختلط احداهما بالآخر وتعد رتبة احكاما من احكام فحرم لكل قال المتخذ من
يشرب منه قال الا ان يسكر منه قال شيخ الاسلام وهذا اذا كان التمر المطبوخ غاليا والعنب مخلوبا به فاما اذا كان
القالب غاليا على التمر فانه يجب ان يسكر منه كالماء او خلط بالما واعتبر القالب المخلوب فكل اذا قال راي الرطب يخلط بغيره
بعينه ما عنبه ثم يشرب منه جميعا ولا يسكر بسبب احدهما فيخلط بالما وان كان آخره غاليا وجب احدهما وان كان
البنين غاليا بسبب ما لم يسكر قال راي التمر والعنب يخلطان جميعا في قدر ثم يطبخان جميعا حتى يذهب ثلث العنب
بسيان وبنيذ ان قال لا باس بذلك اذا كان قد ذهب من ما العنب يكل اذا طبع حتى يذهب ثلثاه وبقية ثلثاه لم يوجب
نقيع التمر ونقيع الزبيب اذ في طبعه ثم القع فيه تمر او زبيب ان كان ما انقضى فيه شيئا يسير الا ان يذهب النبيذ من مثله لا باس به
من هذه المسائل كلها ذكرت تفريعا على مسئلة المتخصص قوله كما هو وهم وان كان يتخذ النبيذ من مثله لم يحل لان

في سنة نقيع وطبوخ هم كما اذا صب في المطبوخ قدح من النقيع من لانه يذهب كله من المعنى تغليب جهة احمرته من يعني الزبيب
من تحريمه تغليب جهة احمرته على جهة اصله طباخه ولا بد من شربه لان التحريم للاحتياط وهو في احد في رواه من
اى رقه لان مينا على الدبر المستوطم ولو طبع او غير ذلك اى غير التمر من الاشربة المحرمة هم بعد الاشد اذ حقه
يذهب ثلثاه لم يحل لان احمرته قد قدرت فلا يرفع بالطحين من لان النار اشر ما في رفع احمرته لانه رفعها ولكن من
به الا يجب احمرته شربه قبل السكر لان التمر يخلط من ما العنب وهذا مطبوخ لاني فلا يكون شارب شراب حرمهم
قال ولا باس بالانتباه في الدبا واهتم والوقت من شى قال لقد روي في منقعه والدبا القراع جمع دباة واهتم
بفتح الحاء والمجدة وسكون النون مفتح التاء المثناة من فوق وهو جرحه وقال ابو عبد الله خضر وقد يجوز ان يكون جرحا
وهو جمع خضيه والوقت المطلة بالوقت وهذا الذي ذكره الله ورسى وهو قول كثر اهل العلم ومن اختلف في روايته كره
الانتباه فيها لانه صلى الله عليه وسلم قال لا كرهه ان يبين في الدبا والوقت ايجازا لانه في الوقت والوقت
والنقيع لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الادعية فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شيئا
ولا يحرم ولا تشربوا لسكر من اوله هذا الحديث الذي فيه طول وفيه المنى عن الانباء في الطرف المذكور ثم الاشربة فيها
هو ما رواه محمد بن اسحاق في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة رحمه الله قال حدثنا طلحة بن مزير عن ابي بريدة عن ابي عن ابي
صلى الله عليه وسلم انه قال نهيتكم عن زيارة القبور فزورو وهو لا يقولوا اجماعا وقد اذن لحد في زيارة قبر امه ومن
سحوم الانسالة ان يسكروا في ثلثة ايام فاسكروا بالكر وتزودوا فانما نهيكم لتوسع منكم على فقركم ومن النبيذ في
الدبا والوقت والمزقة فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شيئا ولا يحرم ولا تشربوا لسكر من اوله هذا الحديث الذي فيه طول وفيه المنى عن الانباء في الطرف المذكور ثم الاشربة فيها
جاء الفقهاء بعد الوقت واخرج اجماعه الا البخاري عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن
الاشربة الا في الظرف الا ادم فاشربوا في كل ماؤه لان الاشربة اسكر او في لفظ المسلم نهيتكم عن الظرف وان
الظرف لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل سكر حرام واخرج بن حبان في صحيحه من مسروق عن ابن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اني نهيتكم عن بنيذ الادعية الا وان الوعا لا يحرم شيئا وكل سكر حرام واخرج البخاري وسلم عن ابن
عينة عن سليمان الاحول من مجاهد بن ابن ميا من عن عبد الله بن عمر قال لما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الادعية قالوا ليس كل الناس يكرهونها فنهى عن الظرف في لفظ فاذا قيل فارتفع واخرج ابو داود
عن شريك عن زياد بن قياض عن ابي عياض عن عبد الله بن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يارب
واختتم والوقت والبعير فقال عرابي انه لا منظر في قال مشروا ما حط ومنه لفظ ليحيى بن ادم عن شريك قال قال النبي
ما اسكر واخرج البخاري من حديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من الظرف قالت الانصار ان
لا بد لنا منها وقال فلا واخرج البيهقي من حديث يحيى بن محمد بن حبان ابن واسع بن حسان حدثه ان اباسع
احمد بن حنبل حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن النبيذ الا فانتيذوا ولا اطل مسكرا قوله ولا تقولوا
جرا بضم الجاء وسكون الجيم وهو لا قماش في النطق واخبرنا وقال ذلك بعد ما اخبر عن النبي عن كان ناسخا له
من اى قال النبي صلى الله عليه وسلم اسدوا واشربوا في كل ظرف بعد ما اخبر عن النبي عن الانتباه في الظرف
فكان امره بذلك ناسخا لنهي التمتع فقيه دليل على جواز فسخ السنة والسنة والمراد من النبي هو ما رواه البخاري وسلم

كما اذا صب في المطبوخ
وقد من النقيع
والمعنى تغليب
جهة احمرته كلها
في شراب كان التحريم
للاحتياط وهو الذي
في دبره ولو طبع التمر
او غير ذلك لا يفتد
حتى يذهب ثلثاه
لم يحل لان الحرمة
قد قدرت فلا يرفع
بالطحين قال وكما من
بالانتباه في الدبا والوقت
والنقيع لقوله صلى الله عليه وسلم
في حديث فيه
طول بعد ذكر
هذه الادعية فاذا
في كل ظرف فان الظرف
لا يحل شيئا ولا يحرمه
ولا تشربوا لسكر
ذلك بعد ما اخبر عن
النبي عن كان ناسخا له

[illegible]

وهو مريد بما رويته
من حديث علي
سأمت الله عند أهو
حجة على ملأه من الرسل
في قوله القوم في أبا حنة
ما أكل الكلب وأوان
صلا صلوذاً لم يأكل
سقاكم أكل من صيد
لا يكل هذا الصيد
لأنه علامة الجمل ولا
ما يصيد بعد ما نبي
معلم على أشجار الرويات
جائينها في أكلها
الصوم الق احتضارها
من قبل فما أكل منها
لا تقهر الحرمة في كذا
الحديث والسر محرم
بان كان في المقام بان
المفطر صاحب بعد ثبت
الحرمة فيه بالافتقار
وهو محرم في البيت
بحرم منه خلافه
ها يقولون إن أكل
ليس يرد على الجمل
فيما تقدم لأن الحرمة
قد تنسى وكان فيما أكل
قد مضى الكوفة بالاجتماع
فلا يقتضى باجتماع
مثله لأن المقصود
قد حصل بالأول بخلاف
غيره لأنه لا يحصل المقصود
كل وجه البقائه منه
من وجه لعدم الأثر
في مناه احتياطاً لأنه
أبسط من كذا
لأن الحرمة تنسى لها
فلا أكل نبي أن كان
تركه أكل فشيء لا يعلم
وتبطل

کتاب العید

قيل حصول التصودش باجبار عما قالوا لان فيما اخرزه وقد استغنى الحكم فيه بالاقتصاد لا حقيقة ان حكم الاباحية في الحرزها
 ثبت عند ترك الاكل للاخباينة على كون الطلب معلما وذلك ثابت بالاقتصاد على ما قال فكان وجه الاحتياط والمهورم يستمر
 عند الضرورة وذلك عند الاكل فلم يكن الاباحية ثابته قبل فلو اعتبر كذا بالاقتصاد لادى الى نقض حكمه بالاجتهاد
 باجتهاد شكلي يودي الى المنع فصلا لظهور اجتهاد طر القاضيه قبل القضاة ثم لانه بالاكل من اى لكان المقصود
 بالاكل ولم يوجد هم فصار كتبديل اجتهاد والقاضيه قبل القضاة ثم اى قبل الحكم بالاقتصاد الاول وما قال ابو حنيفة اقرب
 الى الاحتياط وعلية ابني ما كل واحد حمة ولم يذكرنا اذا باع شيئا من صيدوه المقدرة والحكم فيه كالتية فيه اختلاف انما انما
 البائع والمشتري على جهالة الكلب هم ولو ان صفة فرس من صاحبه نكث جينا نعم ولا يוכל صيده لكش ذكره تقريره وهو من سائل
 الاصل ثم البنية المسئلة اذ يرجع الى صاحبه ثم ما لا يוכל انا ما وما قبل الرجوع الى صاحبه فلا شك انه لا يוכל لعدم الارسل
 وقال تاج الشريعة وما قد علم بحجية نكث جينا اى زمانا وسيتا الحقيقة فيه فزارا وقال اسما لم الشيدنى الكافى واذا ارسل ياتى
 العلم على صيد فوقع على شىء ثم اتبع الصيد فاخذه وقد قال لا باس بالكل وقال فى شرح الكافى لان من غايه علم ان فيه القصر
 حتى يمكنه الاصليا وفيما قد لا بعد ذلك فاعلمنا اى ما طبعه للارسل فصل الولو الى الجى فى قتاده فى الجواب فقال وان كنت
 طر على الماشاة تماما لقطع فور الارسل لا يוכל وان كنت تليلا مثل ساعة للكلين ليوكل لان بهمة القدر لا يقطع فور
 الارسل كما فى الكلب اذا اسك طر يلا يقطع فور الارسل هم لانه ترك ما صاد به عالمنا شش وبها جاية
 واجابة الى صاحبه هم فلم يملكه كالكلب اذا اكل من الصيد شش يحكم بهله هم ولو شرب الكلب من دم صيد ولم ياكل منه اكل لا يملك
 للصيد عليه شش اى على صاحبه وفيه خلاف لبعض الناس لذا قال الازهرى ماتت هو قول الشيبه والشورى اذ يكره اكله لانه فى
 معنى الاكل منه هم وبها من غايه على حيث شرب الا يصح لصاحبه واسك عليه يصح له شش فلا يجوز ان يملك هذا علمته جملد ولو
 اخذ الصيد من اللهم ولو افسد صاحب الكلب لبيد من الكلب العلم ثم قطع منه قطعة والقا باليه فاكلها شش اى فاكل الكلب
 تلك القطعة هم ليوكل لانه لا يملك شش لان جج على الصيدية هم فصار كما اذا اتى الى طعاط فبهر شش اى غير الصيدى
 اكل من غير الصيد هم وكذا اذا اوشب الكلب فاخذه منه واكل منه شش اى لو كان يוכל اذا افظ الكلب فاخذ الصيد من يد صاحبه
 واكل منه هم لانه اكل من الصيد شش لانه الصيد اسم لشئ غير محرز وقد زال المتوحش بالقتل وزال عدم احرازه بالاخر
 والمتوحش بسائر الاطعمته وتنا وله من سائر الاطعمته لا يدل على جملد وبها كذلك هم والمشرط ترك الاكل
 من الصيد شش وقد وجد هم فصلا كما اذا اقترب شاة من اى فصلا حكم بذلك اذا خلفه شاة من شاة حيث لا يمكن جملة فكذا اذا
 هم بخلاف ما اذا فعل ذلك قبل ان يحزره المالك لا يفتى فيه جنة الصيدية شش لانه لما اكل قبل الاحراز صار كانه اكل حاله
 الاصليا ولا يוכל هم ولو نزل الصيد شش اى عنه بان قبض على لحمه ودره بالفهم وبها بين المعامه وابانته الى فباشيين
 الى جرحه ثم فقطع منه لبعثه لكش اى قطعة وهى بفتح الباء الموحدة هم فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم ياكل منه شش لانه صيد كلابية
 اكل من الصيد لانه لما شش منه قطعة واكلها بجملد وترك الاكل للباقي اشبه هم لم يוכל لانه صيد كلب جال حيث اكل من الصيد ولو اتى
 واستبح الصيد فقتل ولم ياكل منه فاخذه صاحبه ثم مترك البصغة فاكلها يוכל الصيد لان من غايه علمه حيث لم ياكل وقت
 العمل لصاحبه وقد اكل بعد الفراق منه هم لانه لو اكل من نفس الصيد فى هذه الحالة شش وهى بعد احراز صاحبه اخذ هم لم يفر فاذا
 اكل ما بين منه وهو لا يملك لصاحبه شش اى فاذ لاكل الفضل من الصيد والحال انه لا يملك لصاحبه لان ما بين من شى فهو ميت

قبل حصصه لئلا يفتقد
 لأنه يأكل من فضاء العبد
 تحت هذا القاض قبل القضاء
 ولأن صفرا في موضع
 فملك حينئذ هما وملك
 صديق لأنه ترك ما صار
 ملكا في ملكه بمجهل
 إذا أكل من العبد ولو ضر
 العبد من وجه العبد
 ولو يأكل منه كل لأنه
 مملك الصيد عليه وهذا
 من غايته عليه حديث
 ما لا يصلح لصاحبه استك
 عليه ما يصلح له ولو أخذ
 الصيد من المعتم ثم
 قطع منه قطعا فباعه إليه
 فأكل ما يؤكل ما بقي لأنه
 لم يبق حصة فباع كما إذا
 بقي إليه طعما ما غيرة ولذا
 إذا وثب الكل فخذ منه
 وأكل منه لأنه أكل من
 والشرط ترك الأكل من الصيد
 فباع كما إذا اقتصر شاة
 بفعل ما إذا فعل ذلك
 قبل أن يحرقه المالك
 لأنه بقيت فيه جهة الصيد
 ولو نهى الصيد ففقط
 رخصته فأكلها ثم أدرك
 ففقد ثم يأكل منه ثم يكل
 لأنه صيد مملوك
 أكل من العبد ولو ألقى منه
 وأتبع العبد ففقد ما أكل
 وأخذ صاحبه ثم تركه
 البقية فأكلها يؤكل الحية
 لأنه لو أكل من نفس الصيد
 في هذه الحالة لم يضره
 أكل ما ياب منه وهو
 لا يحل لصاحبه

من دلو اخذ الصبر من المعلم

الصيد وهو الحيوة ذكاه لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود بالبدل قبل حكم البدل ثم وقد بيناه موجودها
والاختلاف فيها في الفصل الاول من وهو فصل الجواب قوله والاختلاف بالنصب على الضمير المنسوب في بيانه
قوله الاثر في شئ ثم قال وهو السباع قلت الاولى ان تكون نصبا على انه مفعول معه اذ قد بينا ان يكون موجودا
الاختلاف فيها اي بيان اختلاف فيها ويجوز ان يكون على قولنا موجودها ثم فاعلم انه من شئ اي الاختلاف خوفا من التكرار
ثم قال واذا وقع السهم بالصيد فحال حتى غاب عنه شئ اي تعلق الله في شئ اي تعلق الطير ان من اكل يعني من الصيد لانه على
تعلق الشئ والطير ان والسلف التعلق في الشئ ان يكلفه على مشقة واجبا وفائدة ذكره انه لو غاب ولو تار من يرونه فوج
ميتا لا ياكل لم يعلم جرحه يقينا ولم يزل في طلبه حتى اصاب ميتا اكل شئ استمنا والقاس ان لا ياكل وهو قول الشافعي
واحد في رواية وعطاء والثوري ومن اصحاب الشافعي من قال فيه قولان من قول ياكل وفي قول لا ياكل ولم يمتد
الوقود والطلب في القولين جميعا فذكره في حق الاسرار وقال ابن الجلاب المالبي في كتاب التفرغ والباس باكل الصيد
وان غاب عن الصائد بعصر لم يمت عنه فان بات عنه لم يمت اكله وقال الثوري من اصحاب اخيه اذ رآه فغاب عنه واجابة
ميتا وسهم فيه ولا اثر فيه غيره جازا اكله وجه قول اخيه ظاهر وهو ما رواه الترمذي والشافعي عن ابى بشير عن سعيد بن جبير عن
عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابل صيد وان احدنا رمى الصيد فينبغي عنه اللبابة لليلتين
فينتج الاثر فيمده ميتا قال واذا وجدت السهم فيه ولم تجد فيه اثر غيره وقلت ان سلك قبله ذكاه قال الترمذي حديث حسن
صحيح واخرجه الدارقطني في نسخة عن عاصم الاحول عن الشيباني عن عدي بن حاتم انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ارمي بسهم فاصيب فلا اقدر عليه الا بعد يوم او يومين فقال اذا قدرت عليه وليس فيها اثر ولا خذ شي الا لا يملك فكل
وان وجدت فيه اثر غيره يترك فلا تأكل فانك لا تدري انت فشك ام غيرك قال في التفتيح انا وصحيح وبه قال اخيه سابقا
مطلقا واخرج البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم وفيه وان رميت بسهم فاذا رآه سمك وان غاب عنك يوما فلا تجده
الا اثر سمك فكل ان شئت وقال البخاري وان رميت الصيد فوجدته بعد يوم او يومين وحدث البخاري عن عدي بن حاتم ايضا
انه قال للنبى صلى الله عليه وسلم رمى الصيد فقتله اثره اليومين او الليالي ثم شربه ميتا وفيه سمه قال يكل اذا شاء ولم يكل سده
واخرج مسلم عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ابى ثعلبة اشعث عن ابى بنى صلى الله عليه وسلم في الذي يدرك صيده بعد ثلثين يوما قال
يستن وزاد في لفظ اخر وقال في الكلب ايضا كلبه بعد ثلثين لانا ان نيت فدمه واجج ما لك بانه من اهل العلم قالوا ذلك انما
اخرج يقول بن عباس رضي الله تعالى عنهما كل ما اصبت ورجع ما نمت قال في الفائق الا اذا كان يقتل فكاذا والا فان الصيد
اصابة غير موقوفة ولا يمتل اذا توارى ان يموت بمرض اخر كالتروى وقال الاثر في شئ ولنا ما روى اصحابنا في كتبهم
كالقردى وغيره اي النبى صلى الله عليه وسلم مر بالرجل على جار وحس عقره فقتلها راصيا باليه فقال دعوه فسياتي صاحبها فجاو
رجل فقال نذر رميت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا في طلبها وقد جعلتها لك فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامر
رضي الله تعالى عنه بقسمه ما بين الرفاق قلت ذلك الحديث اخرجه البيهقي في سنة من حديث حماد بن زيد عن شيباني بن سعيد عن حماد
بن ابراهيم عن عيسى بن طلحة عن عمر بن سلمة الضميري ان النبى صلى الله عليه وسلم خرج حتى اتا الرواد وهاهنا عقره فقتل
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجار عقره فقال دعوه فان الذي اصاب سجي فجاو رجل من نفر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم اني اصبت ذراعا فقتلته فامر ابا بكر رضي الله تعالى عنه فقتله من الرفاق ثم سار حتى اذا كان بالانابة بين العرج والروية

وقد بيناها
بوجودها
والاختلاف
فيها في الفصل
الاول فلا يفيد
قال واذا وقع
السهم بالصيد
فحال حتى غاب
عن شئ اي تعلق
الطير ان من اكل
يعني من الصيد

الانابة

اذا انطه حاققت في نكل فيه سهم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ان يقتل عنده حتى يجير احوال الناس لا يمتد في شئ وقال
الذبي في مختصره فخر به الشافعي من حديث علي بن مضر عن ابن النضر عن حماد بن ابراهيم عن عيسى بن عمر بن سلمة الضميري ان النبى صلى الله عليه وسلم
التفتيح من سميت بيحيى بن سيدا فخر به محمد بن ابراهيم عن عيسى بن عمر بن سلمة الضميري ان النبى صلى الله عليه وسلم
خرج وهو محموم حتى اذا كان بعض اقارب الرواد فاجار وحس عقره فقتله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذبي في مختصره فخر به الشافعي من حديث علي بن مضر عن ابن النضر عن حماد بن ابراهيم عن عيسى بن عمر بن سلمة الضميري ان النبى صلى الله عليه وسلم
الروية ثم ذكر الحديث المذكور في الروية بضم الراء وفتح الراء وسكون الياء اخر الحروف وفتح الراء المشددة فقال البكر
في قرية جالس من كورة العقيق بينا وبين الدنيا سبعة عشر فرسا وبينها وبين المدينة ثمانية اميال والعرج بالعين الملهمة يكون
الرواد في قرية جالسة بينها وبين الروية اربعة عشر ميلا وان قد عن طلبه ثم اصاب ميتا لا ياكل شئ وقال الشافعي من
في قولنا وانما في رواية ياكل اذا غاب نهارا وعن مالك ان اكله في يومه ياكل وبعده لا وعن اخيه في رواية انه ياكل بعد
ايضا وقال بعض اصحابنا انما ياكله من النبى صلى الله عليه وسلم اكل الصيد اذا غاب عن الارض وقال لعل ياكل
الارض فقتله من كورة العقيق بينا وبين الدنيا سبعة عشر فرسا وبينها وبين المدينة ثمانية اميال والعرج بالعين الملهمة يكون
عن موسى بن ابى عائشة رضي الله تعالى عنهما عن حماد بن ابي زوي عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وسلم في الصيد يتوارى
عن صاحبه قال مل جوام الارض فقتله وكذلك رواه الطبراني في معجمه ورواه ابى ثعلبة ايضا فخر به بن عبد الحميد عن
موسى بن ابى عائشة عن ابى زرين فذكره ورواه كذلك ابو داود في مراسله ومن جهة ابى داود ذكره عبد الحق في كتابه
واعلم بالارسال وروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ايضا من اخيه عبد الرزاق في مصنفه حديثا سفيان بن عيينة عن
عبد الرحمن بن ابى النضر عن عيسى بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم
ببهي فاحطاه بالامس يومئذ فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله في يومه وتدرى انما قال ابو الطحان سمك تملكه لا
ولكن ادرى وجوام الارض كثيرة وابن ابى النضر فخر به واما المرسى فواد ابو داود في مراسله عن حماد بن ابي ثعلبة عن
الشيباني ان اعرابا اهدى الى النبى صلى الله عليه وسلم طيما فقال من ابن اصبت ذراعا فقتلته فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما سمعت اذنته فوجدته في غار وذا الاستغنى فيه اعرفه قال مات فكله ليلته فاما من ان يكون امة اماك عليه لا حاج
فيه وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا عبد الكريم الجزيني عن ياقوت بن ابي حمزة قال اتى رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
رميت صيدا فقتلته عنى ليلته قال النبى صلى الله عليه وسلم ان جوام الارض كثيرة فقتله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ياكل لان الموهوم في ذامه شئ اي في باب الصيد لم يمتد في شئ في حق اكله والحديث هو لما روينا من انما
قوله صلى الله عليه وسلم لعل جوام الارض فقتله وقال الكافي كلفه قوله لان الموهوم في ذامه شئ اي في باب الصيد لم يمتد في شئ في حق اكله والحديث هو لما روينا من انما
لا يبار من المتحقق قلت لم يذكر المصنف خلافا لثانيه في الكتاب وانما ذكره الشرح خليف يكون ذابوا باعن قول من
لم يذكره الا انما استقلنا اعتباره ذابوا بما يقال في الاحتمال باق اذا كان في طلبه ايضا اجاب قوله انما استقلنا اعتباره
شئ اعتبار الموهوم هم ما دام في طلبه شئ اي ما دام الصياد في طلب الصيد هم ضرورة ذابوا لا يمتد في شئ اي لا ياكل
الضرورة لان الاصطلاح لا يمتد عن التنب عن بعض خصوص في العياض والمشاجر والطير بعد اصابة السهم تتجمل ويظهر
سجتيه في غير ضرورة فاستقلنا اعتباره ضرورة اذا كان في طلبه لان الطلب كالمواجد ولو اعتبرنا ذابوا فاستقلنا اعتبار

وان قد بيناها
بوجودها
والاختلاف
فيها في الفصل
الاول فلا يفيد
قال واذا وقع
السهم بالصيد
فحال حتى غاب
عن شئ اي تعلق
الطير ان من اكل
يعني من الصيد
لانه على
تعلق الشئ والطير ان
والسلف التعلق في الشئ
ان يكلفه على مشقة
واجبا وفائدة ذكره
انه لو غاب ولو تار من
يرونه فوج ميتا لا
يعلم جرحه يقينا ولم
يزل في طلبه حتى
اصاب ميتا اكل شئ
استمنا والقاس ان لا
ياكل وهو قول الشافعي
واحد في رواية وعطاء
والثوري ومن اصحاب
الشافعي من قال فيه
قولان من قول ياكل
وفي قول لا ياكل ولم
يتمد الوقود والطلب
في القولين جميعا
فذكره في حق الاسرار
وقال ابن الجلاب
المالبي في كتاب
التفرغ والباس باكل
الصيد وان غاب عن
الصائد بعصر لم يمت
عنه فان بات عنه لم
يتمد اكله وقال
الثوري من اصحاب
اخيه اذ رآه فغاب
عنه واجابة ميتا
وسهم فيه ولا اثر
فيه غيره جازا اكله
وجه قول اخيه
ظاهر وهو ما رواه
الترمذي والشافعي
عن ابى بشير عن
سعيد بن جبير عن
عدي بن حاتم قال
قلت يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ان ابل صيد وان
احدنا رمى الصيد
فينبغي عنه اللبابة
للليتين فينتج
الاثر فيمده ميتا
قال واذا وجدت
السهم فيه ولم
تجد فيه اثر غيره
وقلت ان سلك
قبله ذكاه قال
الترمذي حديث
حسن صحيح واخرجه
الدارقطني في
نسخة عن عاصم
الاحول عن الشيباني
عن عدي بن حاتم
انه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال ارمي بسهم
فاصيب فلا اقدر
عليه الا بعد يوم
او يومين فقال
اذا قدرت عليه
وليس فيها اثر
ولا خذ شي الا
لا يملك فكل وان
وجدت فيه اثر
غيره يترك فلا
تأكل فانك لا
تدري انت فشك
ام غيرك قال في
التفتيح انا وصحيح
وبه قال اخيه
سابقا مطلقا
واخرج البخاري
ومسلم عن عدي
بن حاتم وفيه
وان رميت بسهم
فاذا رآه سمك
وان غاب عنك
يوما فلا تجده
الا اثر سمك
فكل ان شئت
وقال البخاري
وان رميت الصيد
فوجدته بعد يوم
او يومين وحدث
البخاري عن عدي
بن حاتم ايضا
انه قال للنبى
صلى الله عليه
وسلم رمى الصيد
فقتله اثره
اليومين او
الليالي ثم
شربه ميتا
وفي نسخة
قال يكل اذا
شاء ولم يكل
سده واخرج
مسلم عبد
الرحمن بن جبير
عن ابيه عن
ابى ثعلبة
اشعث عن ابى
بنى صلى الله
عليه وسلم في
الذي يدرك
صيده بعد
ثلثين يوما
قال يستن
وزاد في لفظ
اخر وقال في
الكلب ايضا
كله بعد ثلثين
لانا ان نيت
فدمه واجج ما
لك بانه من
اهل العلم
قالوا ذلك
انما اخرج
يقول بن عباس
رضي الله تعالى
عنهما كل ما
اصبت ورجع ما
نمت قال في
الفائق الا اذا
كان يقتل فكاذا
والا فان الصيد
اصابة غير
موقوفة ولا
يتمل اذا توارى
ان يموت بمرض
اخر كالتروى
وقال الاثر في
شئ ولنا ما
روى اصحابنا
في كتبهم
كالقردى
وغيره اي
النبى صلى
الله عليه
وسلم مر
بالرجل على
جار وحس
عقره فقتلها
راسيا باليه
فقال دعوه
فسياتي
صاحبها
فجاو رجل
فقال نذر
رميت رسول
الله صلى
الله عليه
وسلم وانا
في طلبها
وقد جعلتها
لك فامر رسول
الله صلى
الله عليه
وسلم بالامر
رضي الله
تعالى عنه
بقسمه ما
بين الرفاق
قلت ذلك
الحديث اخرجه
البيهقي في
سنة من
حديث حماد
بن زيد عن
شيباني بن
سعيد عن
حماد بن
ابراهيم عن
عيسى بن
طلحة عن
عمر بن سلمة
الضميري ان
النبى صلى
الله عليه
وسلم خرج
حتى اتا
الرواد وهاهنا
عقره فقتل
يا رسول الله
صلى الله عليه
وسلم فاجار
عقره فقال
دعوه فان
الذي اصاب
سجي فجاو
رجل من نفر
فقال يا رسول
الله صلى الله
عليه وسلم اني
اصبت ذراعا
فقتلته فامر
ابا بكر رضي
الله تعالى
عنه فقتله
من الرفاق
ثم سار حتى
اذا كان
بالانابة
بين العرج
والروية

[illegible]

كان الشريك لا يفهم البيع على
 اصله ولو كانت امتيازاً لكان
 الواهب من المحل المستوفى بالانفاق
 كانه يبيع نادراً في الحقيقة فهو
 مال لا يتجارية لا يفتقر في بيعه
 بالاعطاف واذا صح خرج من الرهن
 لبطان التحلية اذا لم يستفد
 الدين منه فاما تكان الزهون
 من غير ارض فجميعها على التحويل
 الذي كونه في الانفاق والكل
 معر السبق للرهن في الزهون
 المولد في جميع الدين بالبيع
 مال الرهن فلهذا لا يفتقر حيث
 يبيى في الأقل من الدين
 ومن القيمة كان كسبه حقه
 والمحسب عنه ليس الاثر القيمة
 فلا يزد عليه وحق الرهن
 في الدين في كل هذه الدلائل
 ولا يبعد عن ما في ان
 جوايا لا كانه اديا له من
 مال الكسب وانما يبيع كانه
 ادي ملكه عنه وهو مضطرب
 على ما مر وقيل الدين اذا كان
 في الجوايا يبيى للرهن في قيمته
 عوضاً من الرهن حتى يتبين مكانه
 فليفتقر بقدر الانفاق من الرهن
 ما اذا كان حله كانه يفتقر من الدين
 ولو اوعى الرهن المدين وقد يبيع
 عليه بالسعاية او لم يفتقر اليه
 الا بيقين القيمة لان كسبه بعض
 العتق ملكه وما اذا قيل
 لا يبيع به على ما كانه اذا لم
 مال المستوفى قال ولكن لو كانت
 الزهون الرهن كانه حق محرم
 مضطرب عليه بالانفاق وان
 رهن في غير المحسب ليقاسه
 مقام رهن فان احسنه

اخرجني من بين يدي
 ههنا في هذه الارض
 في استرجاعها
 مقامه والاربعين
 على هذا الاستقبال
 فقد بهم هلاك
 فاذك بين يديه
 بهم استقبل
 حسنا بين يديه
 رهن المخرج
 حسنا بين يديه
 رهنا وسقط
 من الذي
 حسنا بين يديه
 في الحسنا بين يديه
 للزيادة كما
 فكلت بين يديه
 في فوات الروح
 العجيب بين يديه
 لا يبعد العار
 كان القضاة
 مصحح بين يديه
 استقبل كما
 عندهم
 ولله الشكر
 والحمد لله

ملك الغيب وكما تشرهنا في يد حتى قيل الدين لان الغنم ان يدل الغنم فافخذ حكمه واذا اهل الدين وهو على غفلة القيمة
سبح اى في كنيته وايموده هم استوفى المرتب منها قدرته لانه جنى حقه ثم اكلان فيه ففعل يريده على الرايين لانه بدل ملكه
وقد فرغ من حق المرتب وان اقصت قيمة الدين عن الدين تبليغ السعر الى خصايه وقد كانت قيمة دين اى واحماله
كانت قيمته يوم الدين اى وجب بالاستهلاك خصاياه وسقط من الدين خصاياه لان انتقص كالمالك وسقط الدين
بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض هو مضمون القبض السابق لا يترتب السعر من هذا جواب اشكال وهو ان يقال لو سقط
بقدره وانتقص كان الدين مضمونا على الزين بتراب السعر وليس اثران السعر اثر في اسقاط شي من الدين واجواب انه
مضمون بالقبض السابق لا بتراب السعر وجب عليه شي اى على الرايين هو التأسيس وهو الخصاياه الزائدة هم
بالاطلاق وهو قيمته يوم انقش شي اى الرايين هم قال شي اى القدرى هم واذا امار المرتب الزين للرايين بتراب
فيه قساع لان الاعارة تملك النافع بغير عوض والمرتب لا يملكها فليقتد بها فيه ولكن لما عول بمباينة الاعارة من
عدم الضمان وكين استردوا الغير اطلق الاعارة هم بخيريه لئلا يملك شي لاي بدنى مائة مختصة القدر ونحوهم فمقتضى خرج
من ضمان المرتب من شي بغير عوض القدرى وعلله المصنف بقوله هم لنا قاة بين يد العارية وبين يد المرتب شي وهو
يد المرتب لان المرتب مضمونه ويد العارية ليست بمضمونه فلما سمحت الاعارة انتفى حكم الزين وهو كونه مضمونا هم فان
بلك في يد الزين بلك بغير شي شي هذا الغلط القدرى وعلله المصنف بقوله هم لغوات القبض المضمون والممرتب
ان يترجى الى يده شي من كلام القدرى وعلله هم لان عقد الزين باق الا ان حكم الغنم في اسحال شي اى في حال
كون الزين في يد المرتب هم الا ترى انه لو بلك الزين قبل ان يريده على المرتب كان المرتب الحق به شي اى بالزين
هم من سائر الاغراض وبذا شي التوضيح لما قبله بالاشارة هم لان العارية ليست بلازمة شي والزم للشي لا ينفق
بما دونهم والغنم ليس من لوازم الزين على كل حال شي وايجاب غايتنا كيف يمكن القول ببقاء الزين وان لم يبق مضمونا
فما جاء بقوله والغنم الى اخره ثم ادخله بقوله هم الا ترى ان حكم الزين ثابت في ولد الزين شي اى في ولد المرتب فان
حكم الزين ثابت فيه فاذا بلك ثم كرمه في ملكك من شي الزين لان ضمانه هم واذا بقي عقد الزين فاذا اخذه عاد والغنم
لانه عاد والقبض في عقد الزين فهو وبصفة شي وهي الغنم هم كذلك لاعادة شي الزين هم احداها شي اى الرايين والكر
هم انبساطا لان الاخر سقط حكم الغنم لما قلنا من اننا اتولنا قاة بين يد العارية ويد الزين هم كذا في ضمانه وانما كان لا يملكها
مما يترتب في الزين من الاغراض الرقبة وحق المرتب في العيد هم وبذا شي اى ما ذكرنا من اجابة احد بابا من الاجابة انبساطا
هم بلكان الامارة والبيع والهبه من اجنبى واذا بشر احد بابا من الاجابة فيخرج عن الزين ولا يعود الا بعد مبتدأ شي
جديد وذلك لان هذه العقود تعلق من لازم لغيره بخلاف الاعادة فانها لم تعلق بها حق لازم فاذا اترجى المرتب الى يده
الغنم فلم يقع حاجة الى العقد لئلا يترجى او هم ولو مات الزين قبل الرد الى المرتب شي اى قبل يريده عين الزين الى المرتب فبا
اذا ما بشر احد بابا من الاجابة او البليغ البتة هم كون المرتب سواء للغير والانه تعلق بالزين من حق لازم بهذه التفردات فيطلب
به حكم الزين فلو ابطال كان المرتب سائر الغراض سواء المبالغة لم تعلق به حق لازم شي يعنى فيما اذا اعاده احد بابا
اذا من الاخر فمات الزين قبل الرد الى المرتب يكون المرتب من سائر الغراض لان الزين لم يطل في عارية هم فافترقا
شي اى بلكان المذكور ان الاجارة والبيع والهبه وكل العارية هم واذا استأجر المرتب الزين من الرايين لئلا يملك

مهن القيمة كانت رهنا بين
 حتى يحل الدين لأن الضمان
 يدل العين فأنجز حكمه ما إذا
 حل الدين وهو على صفة حقة
 استوفى العرق من متفاد حقه
 لأنه جسر حقه ثم إن كان فيه
 فضل يرد على الراهن لا يؤول
 ملكا وقد فرغ حتى الترخن
 وإن نقصت عن الدين
 أثر أجمع السعر إلى حسنة وقد
 كانت قيمته يوم الرهن المأ
 وجب بالاستهلاك في خمس
 وسقط من الدين حسنة
 لأن ما انقص كالألف
 وسقط الدين بقدره وتعتبر
 قيمته يوم القبض وهو يعقوب
 بالقبض السابق
 السعر وجوب عليه الباقي كالق
 وهو قيمته يوم التلقا
 وإذا أعار المرهن الرهن للراهن
 يخضع له أو لم يخل له على قبضه
 حزم من ضامن المرهن هذا
 بين بين الحارية وبين الرهن
 بأن حاملا في يد المؤجر هلك
 بغرضي لغوات القبض للمؤمن
 ولكن نحن أن يسترجعه الرهن
 لأن عقد الرهن باق كالحكم
 الضمن في الحال الأثرى أنه
 له هلك الراهن قبل أن يرد
 على المرهن كان المرهن لحق
 من سائر أفر ماء وهذا لأن
 بين الحارية ليست بلازمة
 والضمان ليس من لوازم الرهن
 على كل حال الأثرى أن حكم
 الرهن ثابت في ولد الرهن وإن
 لم يكن مضمنا بالألف
 وإذا بقي عقد الرهن فأنجز

عاشا كذا الصنفين كانه عاود
 الفصيح وحقا كذا
 ضيقا كذا كذا كذا كذا
 لعل عاودا كذا كذا
 اجنبيا كذا كذا كذا
 سفة كذا كذا كذا
 لما قلنا كذا كذا كذا
 ان يومه كذا كذا
 كما كان كذا كذا
 حقا كذا كذا
 وهذا كذا كذا
 آلا كذا كذا كذا
 واليه كذا كذا
 فاذا كذا كذا
 ما كان كذا كذا
 يخرج عن كذا كذا
 لا يثق كذا كذا
 جعلت كذا كذا
 الزمان كذا كذا
 الى كذا كذا
 الموصوف كذا كذا
 كذا كذا كذا
 حتى لا كذا كذا
 يبدل كذا كذا
 اما كذا كذا
 حتى لا كذا كذا
 السفة كذا كذا
 من كذا كذا

لرب اعتبار الجنائية وان لم يكن له عرض في ذلك يترك طلب الجنائية ويستبقه رهنها كما كان ثم ان شاء الرهن
 والمرتب ابطالا الرهن من شئ بالدفع وهذا التفريع على قولهم ودفعه من شئ فيه تسامح لان المرتب لا يدفع
 العبد له نفسه ومخلصه المشاكلة فانه وان كان قابلا ذكره بلفظ الدفع لو قوعه في ضمنه او لتعليقه سبحانه
 واغوا وبناهم بالجنائية الى المرتب وان قال المرتب لا اطلب الجنائية فنورهن على حاله وله من
 اى الالب حقيقه رحمه الله من هذه الجنائية لو اعتبرها بالمرتب كان عليه شئ من المرتب
 ثم التفسير من الجنائية شئ يعني هو مطالب ايضا بالدفع او الفداء لانها من شئ لان الجنائية من حصلت
 في ضمانه فلا يفيد وجوب الفداء له مع وجوب الجلب من عليه شئ ولا فائدة فيه من وجبته الرهن من على مال
 المرتب لا اعتبار الاتفاق اذا كانت قيمة الدين سوارا لا فائدة في اعتبارها لانها لا تملك لعبد شئ اى لا منفعة للمرتب
 اعتبار تلك الجنائية فانه لا يستحق بها الملك حلا لكن يستحق بالدين اية العبد يبيع فيه ذلك يستحق له بهينه وهو الفاكهة من اى ملك
 العبد لو اوفاهم وبالحاكت القيمة اكثر من الدين بسبب بالحاكت القيمة الغني عن الدين الفاكهة نعم في حقيقه ان يعبر بقدر الامانة من
 اى ان حكم الجنائية ثبتت في مقدار الامانة من لان الفضل ليس في ضمانه فاشبهه الجنائية العبد لو يبيع على المستوع من فان جنائية
 على المودع معتبرة ثم وعنه شئ من اى عن ابيه حقيقه كراهه عنه ابو يوسف ثم انما لا يعبر بشئ اى ان حكم
 الجنائية لا يعبر به لان حكم الرهن وهو الجلب فيه ثابت فصار كالمضمون من لان مقدار الامانة رهنه في
 يده فصار مقدرا للمضمون ثم وبذا شئ اى ما ذكرنا من كون الجنائية على الرهن والمرتب به من خلاف
 جنائية الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتب من شئ فانما معتبرة بالاتفاق ثم لان الاملاك حقيقه متماثلة
 شئ اى بين الاب والابن ثم فصار من شئ اى حكم الجنائية على الاجنبي من شئ وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انه لا يعبر جنائية على ابن الراهن ولا على ابن المرتب من شئ اى قال محمد في الجامع الصغير
 ومن رهن عبد ايسا وى الغالب فترهم الى اجل فنقص شئ اى العبد من شئ في السع فوجعت قيمته الى
 ثم قتله رجل ونسب قيمته ثمانية ثم حل الاجل فان المرتب يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على
 الراهن بشئ من شئ اى من تسع مائة ثم واصله شئ اى اصل حكم هذه المسئلة ثم ان نقصان شئ اى ان
 نقصان الرهن من حيث السع لا يوجب سقوط الدين شئ يعني لا يذهب بشئ من الدين من عند
 شئ وبهذا شئ الاول هو المذكور وفيه خلاف زفر شاراه بقوله ثم خلا فالمر فرجه الله من شئ
 الثاني هو قوله وان امره الراهن ان يبيعه والفضل الثالث هو قوله وهو ما اذا قتله حيد قيمة بانه وفيه خلاف على ما
 ان شاء الله تعالى خلا فاهو الرهن من شئ اى زفر رحمه الله ثم يقول ان المالية قد انتقصت فاشبهه انتقص الرهن
 شئ فاذا انتقص من عليه شئ ذهب قسط من الدين اتفاقا ومن ان نقصان السع عبارة عن فتور رغبات الناس
 وذلك لا يعبر به في البيع حتى لا يثبت به الجوار ولا في العقب حتى لا يجبر الضمان شئ نقصان السع لا يتعلق بالرهين لان
 ذلك شئ تحدث في قلوب اعباء بقلة الرغبات وتحدث زيادة السع كثيرة الرغبات ولهذا لم يعبر بنقصان السع في البيع اذا
 انتقص قبل قبض المشتري حتى لا يكون له خيار الرد ذلك لا يعبر في العقب ايضا حتى اذا رده الغالب الى المالك لا
 نقصان السع من خلاف نقصان العين لان لغوات جز منه يقرر الاستيفاء فيه لا يريد الاستيفاء واذا لم يسقط

فان شاء الله وان لم يكن له عرض في ذلك يترك طلب الجنائية ويستبقه رهنها كما كان ثم ان شاء الرهن
 ابطالا الرهن من شئ بالدفع وهذا التفريع على قولهم ودفعه من شئ فيه تسامح لان المرتب لا يدفع
 العبد له نفسه ومخلصه المشاكلة فانه وان كان قابلا ذكره بلفظ الدفع لو قوعه في ضمنه او لتعليقه سبحانه
 وان شاء الله تعالى خلا فاهو الرهن من شئ اى زفر رحمه الله ثم يقول ان المالية قد انتقصت فاشبهه انتقص الرهن
 شئ فاذا انتقص من عليه شئ ذهب قسط من الدين اتفاقا ومن ان نقصان السع عبارة عن فتور رغبات الناس
 وذلك لا يعبر به في البيع حتى لا يثبت به الجوار ولا في العقب حتى لا يجبر الضمان شئ نقصان السع لا يتعلق بالرهين لان
 ذلك شئ تحدث في قلوب اعباء بقلة الرغبات وتحدث زيادة السع كثيرة الرغبات ولهذا لم يعبر بنقصان السع في البيع اذا
 انتقص قبل قبض المشتري حتى لا يكون له خيار الرد ذلك لا يعبر في العقب ايضا حتى اذا رده الغالب الى المالك لا
 نقصان السع من خلاف نقصان العين لان لغوات جز منه يقرر الاستيفاء فيه لا يريد الاستيفاء واذا لم يسقط

وذلك لا يعبر به في البيع حتى لا يثبت به الجوار ولا في العقب حتى لا يجبر الضمان شئ نقصان السع لا يتعلق بالرهين لان
 ذلك شئ تحدث في قلوب اعباء بقلة الرغبات وتحدث زيادة السع كثيرة الرغبات ولهذا لم يعبر بنقصان السع في البيع اذا
 انتقص قبل قبض المشتري حتى لا يكون له خيار الرد ذلك لا يعبر في العقب ايضا حتى اذا رده الغالب الى المالك لا
 نقصان السع من خلاف نقصان العين لان لغوات جز منه يقرر الاستيفاء فيه لا يريد الاستيفاء واذا لم يسقط

شئ من الدين بنقصان السع يعني شئ اى العبد من رهين بكل الدين فاذا اقتله حيد من قيمته بانه لا يعبر بقيمة
 الاملاك في ضمان الاملاك لان الجوار بقدر الغائث واخذ المرتب لانه يدل المالية من شئ لان حقه شئ
 بالمالية الرهن من شئ من حق المرتب من شئ اى وان كان مقابلا بالدم على اصلنا شئ اى وان كان البديل مقابلا
 بالدم وادفع ذلك بقوله من شئ لا يرد شئ اى البديل من على دية الحرس لانه اذا ريد يتفق المقابل من لان
 المولى استحق بسبب المالية شئ بذا دليل قوله لانه يدل المالية في حق المستحق من حق المرتب متعلق بالمالية
 فكذا انما قام مقامه شئ اى فكذا يتعلق حقه فيما يقوم مقام حقه بالمالية حتى لا يرجع على الراهن بشئ من التسع
 مائة وهو من قوله ثم لا يرجع على الراهن بشئ من شئ يعني زائد على المالية من لان يارهن يار الاستيفاء من
 الابتدائى شئ اى من اول الامر وبذلك الرهن يتقرر من شئ اى او بملك الرهن يتقرر ان الاستيفاء من لا يتدلى من اول
 الامر وقيمة كانت في الابتداء الفاضل من شئ اى المرتب من شئ اى من استوفى الكل من الابتدائى شئ اى من الرهن فلا يخذ
 شيئا غير المالية من او يقول شئ بذا دليل اخره لا يمكن ان يجعل شئ اى المرتب من شئ اى استوفى الا ان يرد
 الى الرهن فيغيره مستوفيا للمالية ويقتل تسع مائة في العين شئ اى في عين الرهن قبل السك من فاذا ملك شئ
 الباقى وهو التسعة ثم يصير شئ اى المرتب من شئ اى استوفى التسعة بالملك شئ لان بالملك يصير مساويا ويسقط
 بقية الدين من خلاف ما اذا مات شئ اى العبد المرهون من غير فعل احد لانه شئ اى لان المرتب من شئ اى يصير
 مستوفيا لكل شئ اى كل الدين من شئ اى ان قص في السع من لانه لا يرد الى الرهن لانه لا يتقرر
 الرهن من العبد والدين من شئ اى قال محمد في الجامع الصغير فاذا امره الراهن ان يبيعه شئ اى اذا امر
 الراهن المرتب ببيع العبد الرهن المذكور فباعه بمائة قبض المائة قضاء من حقه شئ اى لاجل القضاء من حقه
 اى الدين من شئ اى من تسع مائة لانه لما باع شئ اى لان المرتب لما باع العبد من باذن الراهن صار كراهن الراهن
 استرده شئ اى العبد من وابعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى كذا كذا
 وفي بعض النسخ كذا كذا بذا من شئ اى محمد في الجامع الصغير وان قتله عبد شئ اى فان قتل العبد المرهون
 الذي كان يساوى الف بالالف في ابتداء الرهن ثم نقص سعوه فوجعت قيمته الى مائة قتله عبد بثلثم قيمة فافترغ
 شئ السيد مكانا فكل شئ اى الراهن من شئ اى من غير خياره وذا شئ اى هذا الحكم عند ابي حنيفة
 وابو يوسف وقال محمد بن الجوار شئ اى الراهن من شئ اى ان شاء الله فكله جميع الدين وان شاء الله العبد المرهون
 الى المرتب بالماله قال زفر رحمه الله بانه شئ وبفكره بانه ويستقط تسعة اعشار الدين من شئ اى زفر
 ان يد الرهن من غير استيفاء وقد تقرر بالملك شئ اى قد تقرر استيفاء بملك الرهن وهو العبد المقتول
 لانه شئ اى ان العبد المقتول من خلف بذا لا يتقرر العشر في الدين بقدره شئ اى بقدر عشر الدين من
 ولا محاسنا على زفر ان العبد الثاني في قائم مقام الاول شئ اى مقام العبد الاول من لما وداش يعني ضو
 ومعنى اما صورة فظاهر واما معنى فلان القاتل كالمقتول في الادمية والشرع اجبر حراما من حيث الادمية
 المالية الا ترى الى استوائهما في حق القصاص فكذا في الرهن ايضا ولو كان الاول قائما وانتقص السع لا يسقط
 شئ من الدين عندنا لما ذكرنا شئ اى قوله ان نقصان السع عبارة عن فتور رغبات الناس الى اخره

شئ من الدين بنقصان السع يعني شئ اى العبد من رهين بكل الدين فاذا اقتله حيد من قيمته بانه لا يعبر بقيمة
 الاملاك في ضمان الاملاك لان الجوار بقدر الغائث واخذ المرتب لانه يدل المالية من شئ لان حقه شئ
 بالمالية الرهن من شئ من حق المرتب من شئ اى وان كان مقابلا بالدم على اصلنا شئ اى وان كان البديل مقابلا
 بالدم وادفع ذلك بقوله من شئ لا يرد شئ اى البديل من على دية الحرس لانه اذا ريد يتفق المقابل من لان
 المولى استحق بسبب المالية شئ بذا دليل قوله لانه يدل المالية في حق المستحق من حق المرتب متعلق بالمالية
 فكذا انما قام مقامه شئ اى فكذا يتعلق حقه فيما يقوم مقام حقه بالمالية حتى لا يرجع على الراهن بشئ من التسع
 مائة وهو من قوله ثم لا يرجع على الراهن بشئ من شئ يعني زائد على المالية من لان يارهن يار الاستيفاء من
 الابتدائى شئ اى من اول الامر وبذلك الرهن يتقرر من شئ اى او بملك الرهن يتقرر ان الاستيفاء من لا يتدلى من اول
 الامر وقيمة كانت في الابتداء الفاضل من شئ اى المرتب من شئ اى من استوفى الكل من الابتدائى شئ اى من الرهن فلا يخذ
 شيئا غير المالية من او يقول شئ بذا دليل اخره لا يمكن ان يجعل شئ اى المرتب من شئ اى استوفى الا ان يرد
 الى الرهن فيغيره مستوفيا للمالية ويقتل تسع مائة في العين شئ اى في عين الرهن قبل السك من فاذا ملك شئ
 الباقى وهو التسعة ثم يصير شئ اى المرتب من شئ اى استوفى التسعة بالملك شئ لان بالملك يصير مساويا ويسقط
 بقية الدين من خلاف ما اذا مات شئ اى العبد المرهون من غير فعل احد لانه شئ اى لان المرتب من شئ اى يصير
 مستوفيا لكل شئ اى كل الدين من شئ اى ان قص في السع من لانه لا يرد الى الرهن لانه لا يتقرر
 الرهن من العبد والدين من شئ اى قال محمد في الجامع الصغير فاذا امره الراهن ان يبيعه شئ اى اذا امر
 الراهن المرتب ببيع العبد الرهن المذكور فباعه بمائة قبض المائة قضاء من حقه شئ اى لاجل القضاء من حقه
 اى الدين من شئ اى من تسع مائة لانه لما باع شئ اى لان المرتب لما باع العبد من باذن الراهن صار كراهن الراهن
 استرده شئ اى العبد من وابعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى كذا كذا
 وفي بعض النسخ كذا كذا بذا من شئ اى محمد في الجامع الصغير وان قتله عبد شئ اى فان قتل العبد المرهون
 الذي كان يساوى الف بالالف في ابتداء الرهن ثم نقص سعوه فوجعت قيمته الى مائة قتله عبد بثلثم قيمة فافترغ
 شئ السيد مكانا فكل شئ اى الراهن من شئ اى من غير خياره وذا شئ اى هذا الحكم عند ابي حنيفة
 وابو يوسف وقال محمد بن الجوار شئ اى الراهن من شئ اى ان شاء الله فكله جميع الدين وان شاء الله العبد المرهون
 الى المرتب بالماله قال زفر رحمه الله بانه شئ وبفكره بانه ويستقط تسعة اعشار الدين من شئ اى زفر
 ان يد الرهن من غير استيفاء وقد تقرر بالملك شئ اى قد تقرر استيفاء بملك الرهن وهو العبد المقتول
 لانه شئ اى ان العبد المقتول من خلف بذا لا يتقرر العشر في الدين بقدره شئ اى بقدر عشر الدين من
 ولا محاسنا على زفر ان العبد الثاني في قائم مقام الاول شئ اى مقام العبد الاول من لما وداش يعني ضو
 ومعنى اما صورة فظاهر واما معنى فلان القاتل كالمقتول في الادمية والشرع اجبر حراما من حيث الادمية
 المالية الا ترى الى استوائهما في حق القصاص فكذا في الرهن ايضا ولو كان الاول قائما وانتقص السع لا يسقط
 شئ من الدين عندنا لما ذكرنا شئ اى قوله ان نقصان السع عبارة عن فتور رغبات الناس الى اخره

وذلك لا يعبر به في البيع حتى لا يثبت به الجوار ولا في العقب حتى لا يجبر الضمان شئ نقصان السع لا يتعلق بالرهين لان
 ذلك شئ تحدث في قلوب اعباء بقلة الرغبات وتحدث زيادة السع كثيرة الرغبات ولهذا لم يعبر بنقصان السع في البيع اذا
 انتقص قبل قبض المشتري حتى لا يكون له خيار الرد ذلك لا يعبر في العقب ايضا حتى اذا رده الغالب الى المالك لا
 نقصان السع من خلاف نقصان العين لان لغوات جز منه يقرر الاستيفاء فيه لا يريد الاستيفاء واذا لم يسقط

فصل ششم

[illegible]

فصل قال ومن
 رهن عشرين عشرة
 قيمته عشرة عشر لهما
 خلا فساوى عشرة فخص
 رهن بعشرة لان ملكون
 محال للبيع يكون محلا
 للرهن اذا التحلته بالملك
 فيها وان لم يكن
 محلا للبيع ابتداء فخص
 على له بقاء حتى ان
 من شترى عشرين فخر
 قبل القبض بقرى العقد
 الا انه يتخير في البيع نظير
 وصف المبيع فخر له ما اذا
 تعيب ولو رهن بشاة
 قيمتها عشرة فخر فخرت
 من يخلد فخر راسا
 درهما عشرين رهن
 لان الرهن يتفرق بالهلاك
 فاذا حجب اعطى المحل بقرى
 حكمه بقرى خلاف ما
 اذا ماتت الشاة لم يبق
 قبل القبض من يخلد
 حيث لا يعطى البيع كونه
 البعير ينتقض بالهلاك
 قبل القبض فانتهض
 لا يعطى اما الرهن بقرى
 بالهلاك على ما بيناه
 ومن شاة الحنة ومن
 يذبح مسئلة البعير ويقرى
 بقرى البعير قال من رهن
 للرهن وهو مثل الولد
 والكر والهن واليهوت
 لانه متولد من ملكه يكون
 رهنه ما اولى لا يبعده
 والرهن حتى لا يرم
 بقرى البعير فان حلك يخلد
 بقرى

الكتب التي في قبال السني في الدور بعد ما شبهها فاستغنى فاستغنى خارج من الرحمن وخالف البشير وابن المنذر فان قلت استجواب البشير على السني

عليه وسلم لا يعلق الرحمن من ربه له غنمه وعليه عزمه والنما ونعم فيكون من الرحمن قلت قد ذكرنا ما يدل فيها من معنى بولس سلم فقول به ان النما
كل من حرم من المتزوج شتان به ولد حبه حتى يستوفي جميع حصته من الدين لا لاسل الا من عليه قبل ذلك فانهما قالت الفقهاء الاوصاف القارة في الاوصاف
تسرى الى الاولاد والرحمن من الاوصاف القارة في الاوصاف تفسر الى الاولاد ولا يلزم على هذا الاصل ولذا المقصود به ولد المتزوجة و
ولد المتكوجة وولد الموصى بها بالخير متولد الجارية ولد التي ثبتت حق الزكوة بعد التحول وكذا ولد التي كملت حبيثا لا تسرى به والاحكام الى الولد
لان المراد من الاوصاف الاوصاف الزانية في الامم كرهنا بقية حرة وقتنه ومبررة ومكاتبه ومزوجة الا الاوصاف التي ثبتت في ذمتها
كما في كفالة الحر او لاني ذمة مالك الامم كمن في الزكوة وان يكون الولد ميتا كان حكم ذلك الموصوف كالمبيع والتحرير والكتابة والذمة بيد المالك
اما الولد الميثب فيه حكمه انفسه وان كان لا يعقل حكم الاجارة لان حكم المتاجر في المنفعة لاني العيّن وكذا ولد المتكوجة لا يعقل الحمل في حق
الزوج وكذا ولد الموصى به بالخير متولد الجارية ولد التي كملت حبيثا لا تسرى به والاحكام الى الولد لان الاصل لا يقسط لها ما
يتقابل بالاصل لانها لم تملح في حق المقصد وادش اي بلفظ العقد م اذا لفظ لا يتناوبها ش اي الاتباع وذلك كولد المبيع فانها تقسم
بما يتبعها فلا يكون له حصته في الشئ الا اذا صار مقصودا بالنفس فكذا في الرحمن اذا صار مقصودا بالفكاك فلا يكون له حصته من الضمان
قبل كنفنا في الاصلح وغيره وان ملك الاصل وبقي النماء افكك الراعي بحبته تقسم الدين على قيمة الرحمن ليوم ولقبض وقيمة النماء ليوم
الفكاك لان الرحمن لا يعبر منه فانا بالقبض الزيادة لتعريف مقصودا بالفكاك اذا بقي الى وقت ش اي وقت الفكاك ثم والتبع يتقابل
شي اذا صار مقصودا كولد المبيع ش صورته لم يصبه فادلت ولذا في عهده البايع قبل التسليم الى المشتري ثم قبضها المشتري يكون
الولد مقصودا بالقبض وتقسّم الثمن على الام والولد فادته لو ملك الام او الولد قبل التسليم بسقط حصته من الثمن مما اصاب
الاصل ليستقل من الدين لانه يتقابل بالاصل مقصودا ما اصاب النماء افكك الراعي ش اي بما اصاب النماء لم يذكر في ش اشار به الى
قوله تعريف مقصودا بالفكاك وقال الكرخي قد تقسم الدين على قيمة الرحمن ليوم وقع عليه العقد وعلى ما في من يوم فينكبه به حقيقة القسمة وواقع
من القسمة قبل ذلك فانما هو على الظاهر الى ان ينظر ما يؤول اليه قيمة النماء ليوم الفكاك فان كانت قيمة زائدة ليوم الفكاك فصارت
العين حرة وحين كان في الولد ثلث الدين وفي الام ثلث فلو كانت لما دلت الولد قيمة مثل قيمتها ان كانت اعورت بعد الزوال
او كانت اعورت قبلها فذهب من الدين بعور باربع ثمان وخمسون فان مات الولد وقد اعورت الام قبل الولادة او بعد فذهب
نصف الدين فان اعور الولد لم يذهب بعور ش فان كانت الام اعورت قبل الولادة او بعد لم يذهب بعور اعور الولد او بعد واد
بعور لم ايضا ثلث الدين لان قيمتها ليوم العقد العن وقيمة الولد ليوم الفكاك وهو اعور خسة وفيه ثلث الدين وفيها ثلث الدين فلما
اعورت فذهب نصف ما فيها وبعور ثلث الدين وفيها ثلث ولد لم يثبت الدين ثم وصور المسائل على هذا الاصل ش يعني ما ذكرنا من
قسمة الدين على قيمتها ليوم القبض والفكاك ثم يخرج وقد ذكرنا بعضا في كفاية المنفى وتما حدة في الجماع والزيادة است
وفي ذلك كثرة وتطويل فاعرض عنها لمصنفنا فاق الاكمل وتابنا وفي ذلك قلت نحن ايضا تابنا لان المقصود من
شرح هذا الكتاب بطل الفاطم ويان موصا بك وليس المقصود ان يذكر فيه ما ذكره المتقدمون من اهل العلم والمفسر لم يورد من شاة بعثرة وقيمتها
عشرة وقال الراعي لم يثبت احلب الشاة فما جلبت فهو لك حلال فحلب وشرب فلما مضى عليه وفي شئ من ذلك اما الاباحة فليس لها
بالشط ولا يخطر من الادب بالشرط ولقد فحلبت فان كل من ما غنست منى شاة ولها دخلت القماري جربا كما في قوله تعالى فما لكم من نعمته
الحمد لانها ش اي الاباحة من اطلاق والرحمن يتكلم في حق من الخطر ولا يقطع شئ من الدين لانه انكش باذن المالك ش وفيه اشارة

لأن الدنيا لا تسقط لها
مما يقابل من أصل لا ينفك
لم تدخل تحت العقوبة
مقصود إذا لم يلفظ لا
وإن حلال الأصل وتغير
أنته الزهر بحصة يقيم
الدين على قيمة الزهر
يوم القبض وقيمة الماء
يوم المكافاة كان الزهر
يغير مقصودا بالقبض
والزيادة تفسير مقصودا
بالفكافاة إذا بقي إلى وقت
والقبض يقابل شيئا إذا
صار مقصودا كالماء للبيع
فما أصاب الأصل يسقط
من الدين لأن ذلك يلبه
الأصل مقصودا أو ما
أصاب النماء أفتكده
الزهر لما ذكرنا
أو صوره للمساكن على
هذا الأصل محرم وقد
ذكرنا بعضه في كتابنا للفتي
وقامه الحاشية والزهر
ولو زهر شاة فهو لا
وقيمتها عشرة وقل الزهر
للمرءن جعل لسا
فما صلب فهو لا
حلال فحلت شره
فلا ضمان حاشية شي
من ذلك أما الأباحة
فيعم تعليقا بشرط
والخطأ لا يفسد إطلاق
والسبب بتعليق نص
مع الخطأ ولا يسقط شي
من الدين لأنه أتلفه
بإذن المالك

عنه فاشق اختر زب عن قول الشافعي روح واحد روح لان عند ما تحب الدنيا هم لان حقه متخير القصاص من شق لانه متخير
باليد بل لانه ليس له العقل الى الارض مع القدرة هم وانما يتصل من شق اي حقه هم الى المال باختياره من شق لاجل العيب
بغيره من شق يعني اذ لم يتخرج حتى تمنع فقسط بغيره لانه انما يتعلق به حقه قد يهلك فيسقط بغيره من مصادرات كالصحية اذ تلفت
بخلان ما اذا تلفت من شق الى الشكلا هم حتى عليه من شق اي حتى هم من قصاص او سرقه بحيث يجب عليه الارش لانه اذ من جفا
سقطت مصادرات من شق اي به القاطع هم سالمة لم يمتي من شق من حيث المعنى لان من حيث الصورة الايضاح فاذا ذهبت الجارية فقيمة
قبل ان يمتا والمعنى عليه اخذها فالكلام فيه على وجهين فان قطعت يدك حتى عاين مثل ان يفتقص منها او يقطع في سرقه فعليه ارش لانه
المقطوعه ولئن تلفت يدك وبغير حتى عليه سقطت مصادرات القصاص مثل ان يقطع رجل ظملا او تلفت ياقه ساءا وتقال الشافعي روح
الارش في الوجهين لا يقال لانه كان مخيرا بين امرين فاذا مات احد هما تعين الآخر لان حقه لم يثبت الا في اليه وكان له ان يعيد
عن هذا حتى اي يرد له فاذا اتف لم يرد له المطالبة بالسرقه عندهم تملكه كذا في شرح مختصر الكرخي وقال صاحب الميعتي وطاها
والاطراف التي يجنبها القصاص اذا كان طرف الضارب والقاطع معصية متخير المعصية عليه بين اخذ الدية كاملا وبين امتناع المعصية و
قال برهان الاثمة والدال الصدور الشبهة بهذا اذا كان الشكلا لا يتفقد بها الا يكون محلا للقصاص فله وبه كاملا من غير خيار وعليه
والفتوى هم قال من شق اي القدرة وروح هم ومن شق رجلا فاسقطت الشبهة ما بين قرنيه من شق اي ما بين ناحيته هم وحي لا
تستوعب ما بين قرنيه الشاج فالمشجج بالخيار ان شاء وقصص، بقدر الشبهة بيده من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش
من شق اي هذا القدر وروح و قال المختلف هم لان الشبهة موجبة من شق القصاص هم كذا في الشبهة من شق اي متغيرة
من الشين وهو التضيض هم فيه رواد الشين بزيادة ما من شق اي بزيادة الشبهة وفي استيفاء من شق وفي استيفاء المشجج هم بين
قرنيه الشاج بزيادة على ما قبل من شق فاذا كان اس الشاج كبر اهرم ولا ينفذ من الشين باستيفاء قدر حقه ما لم يمتي المشجج فينتقص
من شق اي فينتقص عن المشجج اذ لم تستوعب الشبهة ما بين قرنيه الشان اذا كان راسه صغيرا فاذا كان كذا كك هم فبغير من شق اي
المشجج ما سب بين الاقصاص، بقدر الشبهة وبين اخذ الارش كك الشكلا والصحيحة وفي عكس من شق اي وفيما اذا كان راس
المشجج كبر من راس الشان هم فبغير ايضا لانه تعذر الاستيفاء كك لا تعذر الى غير حقه من شق لانه يكون الشين في الثانية
ازيد من الاولى هم وكذا من شق اي بالخيار هم اذا كانت الشبهة في طول الرأس وحي تاخذ من جيبته الى قناه ولا تبلغ
الى قناه الشان فهو بالخيار من شق اي المشجج بالخيار هم لان المعنى لا يختلف من شق اي المعنى الموجب للتعذيب من ارش من شق
وبين الاقصاص بالشبهة لا يختلف وقال السكالي روح قوله لان المعنى لا يختلف وهو ان يلوذ الى قناه بزيادة على ما قبل
هو باستيفاء حقه ما لم يمتي المشجج اذ لم تستوعب الشبهة ما بين قرنيه الشان اذا كان راسه صغيرا فاذا كان كذا كك هم فبغير من شق اي
ذكره القدر وروح في رواية الاصل هم وعن ابى يوسف روح من شق رواد الشبهة هم انه اذا قطع من اصله يجب من شق ا
القصاص هم لانه يمكن اعتبار المساواة من القول اسب حقيقه روح ومحمد روح وقل مالك روح في رواية والجوا حتى من اصحاب الشافعي
في اللسان وقال الشافعي روح مالك روح في رواية واحمد روح في رواية يجب القدر وفي الكل وفي المعصية بقدر هم ولنا
انه من شق اي ان اللسان هم يتبين وينسب فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان يقطع بحشفة لان موضع القطع معلوم من شق
لان هناك حد يقع فيه القصاص هم كالمفصل من شق لان موضع القطع فيه معلوم هم ولو قطع بعض الحشفة او بعض الدية كذا
قصاص فيه لان البعض لا يملك مقدار من شق فيبقى المساواة عن الاثمة الثلاثة بوجهه معين ويعتبر ذلك بالاجزاء

عن زكاريّا بن حلقمة عن
 في القصاص وأما يثقل
 إلى الليل واختياراً فوسق
 خيلته بخلاف ما إذا
 بحق عليه من قصاص
 أو سرقه بحيث يحبس عليه
 الأرش لأنه أدنى به حقاً
 مستحقاً قصاصاً سالماً
 محض قال ومن لم يحل
 فاستوفيت الشجرتين
 قرينه وهو على ما استوفيه
 ما بين قرني الشجرتين
 بالحجارة إن شاء المقتص
 يقبل الشجرة بين
 من أي الجانبين شاء
 وإن شاء أخذ الأرش
 لأر الشجرة سوجبة
 لكونها مشدنة فزيداد
 الشجرتين فزيدادهما في
 استيفائه ما بين قرني
 الشجرتين زيادة على ما قبل
 ولا يلحقه من الشجرتين
 باستيفائه قدر حقه
 ما يلحق الشجرتين فيقص
 من غيرهما في الشجرتين
 وفي شجرة غير الأمانة
 يتخذ الأمانة كمال
 للشجرتين إلى غير حقه
 وكان إذا كانت الشجرة
 في ملوئ الرأس وهي لقن
 من جهة إلى قن
 ولا تبلغ إلى قن الشجرتين
 خضع بالحجارة إن المقتص
 لا يجتله قال وكما
 في السلك ولا في الكر
 ومن إلى يوسف
 أنه إذا قطع من أجله

بحسب قدرته
 اعتبارا للمساوات
 وثالثا انه ينتفع
 ويتبدد هذا الزكوة
 اعتبارا للمساوات
 الخ اى فتعلم منته
 كان موضع التعلل
 معلوم كالفصل
 وكذا قطع الحكمة
 او بعض الذكوة
 فلا تصا من فيه
 لانا البصق على
 معصاة الذكوة

ودون الساحة فيؤخذ المصنف بالضعف والرجح بالرجح وما زاد ونقص الحساب من ذلك كما في الآتون والنافع هم بخلاف الآتون
اذا قطع بعضه او كله لانه لم ينقص وينقص وله حد يعرف فكل اعتبار المساوات من عن بعض اصحاب الشافعي ولا يجب القبول في
بعض الآتون وحكي عن مالك ١٦ انه لا يؤخذ آتون السبع باذن الاصم ولو قطع الختان او بعض الخشفة في الصبي او في
العبد فعليه مكرمة عدل وان قطع الخشفة كلها فان برأ عليه في العبد كمال القيمة والصبي كمال الدية فاذا مات فحق الضعيف
الدية وفي العبد نصف القيمة هم والخشفة اذا انتقصا لا يقطع بحبل القصاص للمكان اعتبار المساوات بخلاف ما اذا قطع بعضها
لانه يتعد اعتبارها من اي اعتبار المساواة وبه قالت الائمة الثلاثة واختلفوا فيه فاحش من اصحاب الشافعي رحمه الله لا يجب القبول
في شرح المحاموي اذا قطع خشفة رجل وكان يستطيع ان يقيم من غيلة القصاص السفلى السفلى والعليا بالعليا ولا يؤخذ السفلى بالعليا
ولا العليا بالسفلى م

فصل من اسند الفصل في بيان الحكم الصلح في القصاص في بيان القصاص في ما ذكره جماعة من اصحابنا من ان القصاص
لا يحل الاتجانه الا بعد وجوب القصاص م قال واذا اصاب القاتل او وليا القاتل على مال سقط القصاص وجب للمال
قليلا كان او كثيرا من غير القصاص م قال والمصنف م لقوله تعالى فمن عفي عنه من اخيه شي الآية على قبل
نزلت الآية في الصلح من يعني الآية نزلت على قول ابن عباس وابن عمر البصري والضحك ومجاهد في الصلح اي من
اعطى على ماله ويريد به ولي القاتل ليقال هذا ما اتك عن ابي سلا وقوله من عفي عنه اي من عفا اخيه المقتول وقوله شي اي
شي من المال بطريق الصلح وذكره لانه يحصل القدر فانه يجزئ ما رضيا عليه وقوله تعالى فاتباع بالمعروف اي بما يتبع
قوله القاتل اتباع الصلح بالمعروف اي مطالبة بدل الصلح على ما ذكره حسن معاملة وقوله تعالى واداء اليه باحد اي على القصاص
اذا ادى الى ولي القاتل باحسان في الاداء او قال جماعة ويومروى عن محمد بن مسعود رضي الله عنه في الآية ما روي
في عفو بعض الاولياء وبه عليه قوله شي فانه يرد بان بعض القدر من عفي عنه وبه القاتل من عفي عنه في الدين وهو المقتول شي من
القصاص بان كان للقاتل اولياء فعفي بعضهم فله رضيب الباقين الا وهو الدية على قدر حصصهم في الميراث وهو قوله فاتباع
اي فليتبع الدين لم يعفو القاتل بل طلب حصصهم بالمعروف اي بقدر حصصهم من ميراثه وقوله واداء اليه باحسان اي ولو القاتل الى غيره
او في حقه واداء غير حصصهم وقوله عليه السلام شي اي وقول النبي صلى الله عليه وسلم من قتل القاتل الى ربه من شي اي ربه فاجبه
الائمة الستة في عفوهم عن شي من كثير عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال لما وقع الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكر قادم في الناس اجمعين
واثنى عليه الحديث بطوله ومن آخره ومن قتل له قاتل فمؤثره انظر في امان يعطى الدية واما ان يقاد بالقتل في عفو سلمة في
كتاب الحج ولفظ البخاري في كتاب العلم ما ان يحقل واما ان يقاد بالقتل في عفو سلمة في امان يعطى الدية واما ان يقاد بالقتل في عفو سلمة في
في الديات امان لو روى واما ان يقاد ولفظ الترمذي واما ان يعفو واما ان يقتل ولفظ النسائي في العفو واما ان يقاد واما ان يعفو
ولفظ ابن ماجة امان يقتل واما ان يعفو واما ان يقتل ولفظ النسائي في العفو واما ان يقاد واما ان يعفو
اي في اول الكتاب اي عند تاليس لولي القاتل اخذ الدية الا برضا القاتل هم وهو الصلح اجبته من شي اي اخذ الدية به وهو الصلح
اجبته لان الصلح جارة عن قطع النزاع في اخذ الدية قطع النزاع هم واما من شي اي ولان القصاص هم حتى ثابت للوثة بحج
قوله لا سقط عقوبكم فلهذا عفوكم من حيث اخذ العوض وبه الدية هم لا اشتراك على احسان الاولياء واداء القاتل من شي
لا اشتراك ياخذ العوض على اثنين اولها الاحسان الى الاولياء للمقتول والثاني فيه حياة القاتل لانه كان قد اعتذر للقتل وروى

يخيلون إلا إذا أذا انقلب
 أو بعضه لأنه لا يقضي
 ولا يسطر وله حد
 فمكن اعتبار الحساوات
 والشفقة إذا استقصاها
 بالقطم في العاصي
 لاسكان اعتبار المسلمات
 يخيلون ما إذا قطع بعضها
 لأنه ينعن باعتبارها
فصل قال وإذا
 أصطلم المقاتل أو قتل
 القتل على مال سقط
 القصاص فيما مال
 عليه لا كان أو نكاحا
 لقوله تعالى فمن حمله
 من أجله شئ الآية
 على ما قيل نزلت الآية
 في الصلح وقوله عليه السلام
 من قتل له قتيل المحدث
 والمراد والله أعلم لا أحد
 بالرضا على ما بيناه وهو
 الصلح بعينه ولا أنه
 حق ثابت للوثة يجرى
 فيه الاستقصاء
 فكذا يتقربا أشقا له
 على الحسان الأولياء
 وأخيار القتاتل

منه من قطع يدرج في المقتول به لانه ذكره مطلقا من غير وصف المدة والخطية وقال ثلث الشريعة رب الله
التي في سائر الناس من الله وانما هو
عن القطع وسائر من قطع
من ذلك فهو يعرض
النفس من كل خطية
من الثلث وان كل من قطع
من جميع المال وهذا عند
ابن حنيفة واذا كان
عن القطع فهو يعرض
النفس من كل خطية
اذا عني من الشبهة ثم سري
اليعرض من كل خطية
عن القطع يعرض عن جميع
وموجب القطع هو اقتصار النفس
اذا سري فكان يعرض عن
عن جميعه ايضا
كان ذلك اسم القطع يتناول
السنة والمقتصر فيكون النفس
عن القطع يعرض عن جميع
وهذا كما اذا قطع الجناية
فانه يتناول الجناية السارية
والمقتصر كذا اذا كان
سبب الضمان قد تحقق وهو
فعل نفس معصية متعمدة
والعفو لا يتناول به
لانه يعرض عن القطع وهو
غير القتل وبالسرية تبين
ان الواقع قتل وحقق فيه
وعن فوجبه فانه كان
يلغي ان جرح القصاص هو
القياس لانه هو الجواب
الا ان في الاستحسان تحية الله
لان صفة العفو اوردت شبهة
وهي دارة للفق والاشبه
ان السارق من القطع وان
صفة له بل السارق من
وكن الامور من حيث كونه
قطعا فلا يتناول للعفو فلا
العفو من الجناية لانه اسم
سبب من العفو من الشبهة
وما وجد منها لانه صريح في العفو

كتاب الجنايات ٢٤٢
ثم مات ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وان عفا عن القطع وما سجدت منه ثم مات من ذلك وهو من ابي عوف عن النضر
ش سوا عني لفظ العفو او الوصية وقال مالك والشافعي والحنابلة والاذن عني وقال اصحاب الشافعي رحمه الله
اذا قال عفو من الجناية وما سجدت فيها فنيها قولان احدهما لا يصح فيه وفي النفس الا دية الحجج والثاني انه يصح فان جرت
من الثلث سقطت والا سقطت منها ما يتبع من الثلث ودوج الباقي والقول الثاني ليس بوجيه لانه استلزام في حق الجناية فقام
ويؤيده وفي النفس الا دية الحجج ثم ان كان ظاهرا فهو من الثلث وان كان محض المال وهذا من قوله من عند
ابن حنيفة وقال اذا عني بلفظ العفو عن النفس القصاص من التخلل اذا عني من الشبهة ثم سري الى النفس ومات سري
وكذلك الاختلاف في الضرب والشبهة والجناية وما اشبه ذلك وكذلك الاختلاف في الضرب والسرقة ثم لما سري الى النفس
وجرحه من ان العفو عن النفس عفو عن جميعه لان نفس الفعل لا تحمل العفو وموجبها لا يتحقق ضمان النفس ان سري
و ضمان الطرف من اقتصار موجب قوله من موجب القطع لو اقتصروا القتل اذا سري فكان العفو عنه من ابي عوف عن النضر
عن احد موجبه ايضا كان من ابي ايما وجدهم ولان اسم القطع يتناول في المقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن احد وجه
اسي من احد وجهي القطع وهما الساري والمقتصر فيكون العفو عن القطع عفو عن موجب وصا كما اذا عني من الجناية السارية
والمقتصر من سري بل لا خلاف في ان سري اي ولا يبيد في نفسه من سبب الضمان فيقتل نفس معصية متعمدة والعفو لا يتناول به
لانه عني عن القطع وهو غير القطع وبالسرية تبين ان الواقع قتل وحقق فيه فوجبه فانه من ابي الضمان القتل م وكان
ينبغي ان يجب القصاص وهو القصاص لانه هو الموجب للدية لان الاستحسان يجب الدية لان صورة العفو اوردت
شبهة وهي دارة للفق وسري اي شبهة سقطت القصاص من ماله ولا سلم من ابي عوف عن النضر ان يكون العفو عفا عنه اسي
لا نسلم من ان الساري نوع من القطع وان السارية منفعة له من قبل فية نظر فانه منع كون السارية منفعة له ليقال سري القطع
وتقطع ساري كيف يصح فني ذلك واجيب عنه بان المراءوفة منه في سري ليست كذلك بل سبب محجوز عن حقيقة كما يقال
بغير مسكرهم بل الساري قتل من الابتداء من ابي عوف عن النضر من قوله نوع من القطع وذلك ان القتل فعل مفرق للمنع
وبغيره فانه كان قتلاهم وكذا لا موجب له من ابي عوف عن النضر من قوله نوع من القطع وذلك ان القتل فعل مفرق للمنع
تبين ان هذا القطع لم يكن له موجب اصله انما ثبت موجب القتل وهو الدية فكان العفو المضاف الى القطع مضاف الى
غيره فلا يصح واذا لم يصح العفو من القطع لا يكون عفو عن القطع وهو معنى قوله من فلا يتناول العفو بخلاف العفو من الجناية
لانه من ابي عوف عن النضر من قوله لا يتناول الساري غيرهم وبخلاف العفو من الشبهة وما سجدت منها لانه صريح
في العفو من السارية والقتل من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان القتل خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان
في غير الوجه من ابي عوف عن النضر من قوله ما سجدت منه والعفو من الشبهة والعفو من الجناية ثم ابي عوف عن النضر من قوله
الوقوف اسي الاتفاق وهو في موضعين احدهما ان العفو عن القطع وما سجدت منه عفو عن الدية بالاتفاق فيما اذا كان
القتل خطا والثاني العفو عن الجناية فانه عفو عن الدية القصاص وخلافه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
وبين صاحبنا هو ايضا في موضعين احدهما ان العفو عن القطع مطلقا عفو عن الدية عند ما اذا كان خطا فاجراه عند ما
يكون عفو عن ارض اليد لا غير والثاني ان العفو من الشبهة عفو عن الدية اذا سري عن جرحه من ابي حنيفة رحمه الله
عن ارض الشبهة لا غير اذن من ابي عوف عن النضر من قوله ما سجدت منه والعفو من الشبهة والعفو من الجناية ثم ابي عوف عن النضر من قوله

فان

كتاب الجنايات ٢٤٣
حيث قال ومن قطع يدرج في المقتول به لانه ذكره مطلقا من غير وصف المدة والخطية وقال ثلث الشريعة رب الله
ثان ثلث الدية في ماله الجواب لاحد وجهي الدية في ماله لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
لان موجب العفو هو العفو عن جميعه لان موجب القطع هو اقتصار النفس اذا سري فكان العفو عنه من ابي عوف عن النضر
باعتبار الثلث من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
بما هو قال الاكل رحمه الله وفيه بحث من اوجه الاول ان القصاص من سري بالاتفاق فكيف لم يتبين ان من قوله لو كان
القتل الخطية باعادة ارضه بالدية وليس كذلك فيكون المقتول به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
تقرر الثلث للمقتول به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
عن الوصية به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
والقصاص في المال ايضا ان لا يثبت فيه اتفاق حقيق الا يتحققون الناس وتركمهم اختيارا انما يتحقق نفس حقيق بما يتبين
وهو المال فلم يتبين به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
خلافة ذي نسب الميت الحقيقي او الحكمي او كذا او دية حقيقه او كذا في ماله او حق قابل له بعد موته وعن الثاني بان المراد
من قوله اوصى تبرع كما عرفت من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
في حقيقه معا فانه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
ان لا يصح في حقه واجيب بان المخرج لم يقل اوصى بثلث الدية وانما عني عنه المال لانه سبب الوجوب فكان تبرعا مبتدئا ولان
عنه الا ان سري انه لو وجب له شيئا وسلم جازهم قال من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
سري يدرج من ماله ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
بغيره وتعيد بقوله ثم مات من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
من الجنايات بالاجماع سوا كان القطع عفو او خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
باعتبار ان موجب الارش دون القصاص لان القصاص لا يجري في الاطراف من الرجل والمرأة عند ما اذا سري
يصح عند ما اذا ذكره الموجب وتبين انهم من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
عفو عما سجدت منه فانه لا يكون تبرعا جاسطة ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
على تقدير سقوط اسي سقوط القصاص من موجب ماله الدية في ماله من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
هو العفو لا يتبين فلا يجب عليه الدية فاجاب المصنف بقوله لان الزوج وان كان يتبين احواله ما بين الشائكة
من اشارة الى قوله وقد روي بسقوط حقه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
في هذا العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
من عفو الدية وتبرع في ماله لا يدرج في العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
لانه هو موجب العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه

الكان ان كان حقيقا فهو
من الثلث وان كان
عن ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
لان موجب العفو هو العفو عن جميعه لان موجب القطع هو اقتصار النفس اذا سري فكان العفو عنه من ابي عوف عن النضر
باعتبار الثلث من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
بما هو قال الاكل رحمه الله وفيه بحث من اوجه الاول ان القصاص من سري بالاتفاق فكيف لم يتبين ان من قوله لو كان
القتل الخطية باعادة ارضه بالدية وليس كذلك فيكون المقتول به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
تقرر الثلث للمقتول به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
عن الوصية به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
والقصاص في المال ايضا ان لا يثبت فيه اتفاق حقيق الا يتحققون الناس وتركمهم اختيارا انما يتحقق نفس حقيق بما يتبين
وهو المال فلم يتبين به لانه كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
خلافة ذي نسب الميت الحقيقي او الحكمي او كذا او دية حقيقه او كذا في ماله او حق قابل له بعد موته وعن الثاني بان المراد
من قوله اوصى تبرع كما عرفت من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
في حقيقه معا فانه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
ان لا يصح في حقه واجيب بان المخرج لم يقل اوصى بثلث الدية وانما عني عنه المال لانه سبب الوجوب فكان تبرعا مبتدئا ولان
عنه الا ان سري انه لو وجب له شيئا وسلم جازهم قال من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
سري يدرج من ماله ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
بغيره وتعيد بقوله ثم مات من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
من الجنايات بالاجماع سوا كان القطع عفو او خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
باعتبار ان موجب الارش دون القصاص لان القصاص لا يجري في الاطراف من الرجل والمرأة عند ما اذا سري
يصح عند ما اذا ذكره الموجب وتبين انهم من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
عفو عما سجدت منه فانه لا يكون تبرعا جاسطة ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
ما سجدت منه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
على تقدير سقوط اسي سقوط القصاص من موجب ماله الدية في ماله من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
هو العفو لا يتبين فلا يجب عليه الدية فاجاب المصنف بقوله لان الزوج وان كان يتبين احواله ما بين الشائكة
من اشارة الى قوله وقد روي بسقوط حقه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
في هذا العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
من عفو الدية وتبرع في ماله لا يدرج في العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه
لانه هو موجب العفو من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه من ابي عوف عن النضر من قوله لو كان خطا فاجراه

كتاب الجنايات ٢٤٢

كتاب الجنايات ٢٤٣

انما تقضي في الايام ثمانية عشر ايام في التي يليها عشرة وفي الواصلة عشرة وفي التي يليها عشرة وفي التي يليها عشرة
 العامة ثم ولا تسمى اى ولا تسمى الاصل ثم سوا في اصل المنفعة فلا تسمى الاصل ثم سوا في اصل المنفعة فلا تسمى الاصل
 بها سوا في ايجاب الحكم حيث يجب اليه في السوا او الكائنات منفعة اليقين اكثرهم وكذا الاصل في الرجلين في القوة لقطع
 المشي فوجب اليه كماله ثم فيها من اى في الرجلين ثم عشرة ايام في تقسيم اليه عليها عشرة ايام في تقسيم اليه عليها
 من اى القدر في وجه القدم ومن كل اى فيها ثمانية ايام في تقسيم اليه عليها عشرة ايام في تقسيم اليه عليها
 نصف وفي الاصل وهو اظهر القسام وفي اليه على الاصل في هذا ليس فيه خلاف الا ما حكى عن نالك ان قال للايام ايضا ثمانية
 احدى باطنه وليس لعجم لان الاصل في تقضي وجوب العشرة في الظاهر لا ما لطن منها واصابع اليدين والرجلين سوا
 بل خلاف من قال من اى القدر في وجه القدم وفي كل من خمس من الايام في قوله عليه السلام من اى القول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
 ابن موسى الاشعري وفي كل من خمس من الايام في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 تقضي في السن خمس من الايام والاسنان والاضراس سوا الاطراف واليافس اشار به الى حديث عمرو بن حزم قال في حديث
 خمس من الايام واليافس في بعض الروايات والاسنان كلها سوا في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 وقال الاثر في تقضي القدر في والاسنان والاضراس كلها سوا وكان من حق الكلام ان يقال والاسنان كلها سوا
 بل ذكر الاضراس ويقال والايافس والاضراس سوا لان الفرس دخل تحت السن لان السن لثمة والعظم فيم الثمانية
 بين السن والفرس انتهى وقال الكل في الاضراس والاسنان والاضراس كلها سوا في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 الاضراس كلها سوا ويقال والايافس والاضراس كلها سوا لان السن اسم جنس يدخل تحت ثمانية وثلاثون ارباع منها
 ثمانية وهي الاضراس المتقدمة اثنتان فوق واثنتان اسفل وثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس
 وثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس
 وهي اضر الاسنان وتسمى النواجيد وهي في تقضي الاسنان وهي جميع اجزاء السن الحكيمة لا تسمى بالسن بل تسمى بالسن
 والعقل فلا يصح ان يقال الاسنان والاضراس سوا لعوده الى سنة الاسنان وبعضها سوا انتهى قلت يمكن منع النظر
 حيث ان المتعارفة بين الاضراس والاسنان حاصل من جهة التسمية لان غير الفرس من الانسان فمن هذه الحجة لا
 تنسب المتعارفة وفي المتعارفة لو ضرب سن رجل حتى تحركت ومقطعت كان خطأ فيجب تسميته على العادة والكان محمدا
 ليقص او في التسمية العنيفة او قل من البالي لا يمتد في ان الثبات ليدخل في نادر ولو قطع سن النسي لكان حولا
 لان الثبات ليس بدار ومن هذا قوله بن البالي ثم ثبت لاسم عليه وفي المتعارفة اشار الى انه لو جعل في البالي وفي
 نسخة الامام السرخسي رحمه الله تعالى في حوالته البلي الذي لا يربى ثباته في الكسر والقطع وكذا في شرح الشافعي رحمه الله
 وكما في التقى قال وبالأول يعني انه لا يوجب ولو قطع جميع اسنانه يجب ستة عشر الفلان استانه يكون ثمانية وعشرين
 مكن من امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسج فانت طالق مثل البوحيفة رحمه الله عن ذلك فقال لثمانية اسنانه
 الكائنات ثمانية وعشرين فيكون كل واحد من الايام في اصل المنفعة سوا في الايام في اصل المنفعة سوا في الايام في اصل المنفعة
 من اى كمالا ليعتبر التقاد في الايدي والاصابع لان كلاهما سوا في جنس المنفعة وهذا من اى الذي ذكره كلامنا

ولا تسمى سوا في اصل
 المنفعة فلا تسمى
 الزيادة فيه كالمصير
 مع الشئ الا ان كان
 الرجلين كانه يفتت
 بقطع كمالا منفعة في
 فوجب النية كمالا ثم
 فيها عشرة اصابع فتقسم
 اليه عليها عشرة ايام
 قال وفي كل اصبع
 فيها ثلاثة مفاصل
 في احدى ثلاث
 دية الاصبع وما فيها
 مفاصل في احدى
 نصف دية الاصبع
 وهو نظير انفسه
 دية اليد على الاصابع
 قال وفي كل سن خمس
 من الايام في حديث
 عليه السلام ثم حديث
 ابن موسى الاشعري
 رضى الله عنه وفي كل
 سن خمس من الايام
 والاسنان والاضراس
 سوا كالاصل في سائر
 وما دوى في بعض
 الروايات والاسنان
 كلها سوا لظن كلاهما
 في اصل المنفعة سوا
 فلا يعتبر التقاد في
 الاصابع وهذا اذا

انما تقضي في الايام ثمانية عشر ايام في التي يليها عشرة وفي الواصلة عشرة وفي التي يليها عشرة
 العامة ثم ولا تسمى اى ولا تسمى الاصل ثم سوا في اصل المنفعة فلا تسمى الاصل ثم سوا في اصل المنفعة فلا تسمى الاصل
 بها سوا في ايجاب الحكم حيث يجب اليه في السوا او الكائنات منفعة اليقين اكثرهم وكذا الاصل في الرجلين في القوة لقطع
 المشي فوجب اليه كماله ثم فيها من اى في الرجلين ثم عشرة ايام في تقسيم اليه عليها عشرة ايام في تقسيم اليه عليها
 من اى القدر في وجه القدم ومن كل اى فيها ثمانية ايام في تقسيم اليه عليها عشرة ايام في تقسيم اليه عليها
 نصف وفي الاصل وهو اظهر القسام وفي اليه على الاصل في هذا ليس فيه خلاف الا ما حكى عن نالك ان قال للايام ايضا ثمانية
 احدى باطنه وليس لعجم لان الاصل في تقضي وجوب العشرة في الظاهر لا ما لطن منها واصابع اليدين والرجلين سوا
 بل خلاف من قال من اى القدر في وجه القدم وفي كل من خمس من الايام في قوله عليه السلام من اى القول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
 ابن موسى الاشعري وفي كل من خمس من الايام في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 تقضي في السن خمس من الايام والاسنان والاضراس سوا الاطراف واليافس اشار به الى حديث عمرو بن حزم قال في حديث
 خمس من الايام واليافس في بعض الروايات والاسنان كلها سوا في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 وقال الاثر في تقضي القدر في والاسنان والاضراس كلها سوا وكان من حق الكلام ان يقال والاسنان كلها سوا
 بل ذكر الاضراس ويقال والايافس والاضراس سوا لان الفرس دخل تحت السن لان السن لثمة والعظم فيم الثمانية
 بين السن والفرس انتهى وقال الكل في الاضراس والاسنان والاضراس كلها سوا في حديث ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 الاضراس كلها سوا ويقال والايافس والاضراس كلها سوا لان السن اسم جنس يدخل تحت ثمانية وثلاثون ارباع منها
 ثمانية وهي الاضراس المتقدمة اثنتان فوق واثنتان اسفل وثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس
 وثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس ثمانية ارباع في الاضراس
 وهي اضر الاسنان وتسمى النواجيد وهي في تقضي الاسنان وهي جميع اجزاء السن الحكيمة لا تسمى بالسن بل تسمى بالسن
 والعقل فلا يصح ان يقال الاسنان والاضراس سوا لعوده الى سنة الاسنان وبعضها سوا انتهى قلت يمكن منع النظر
 حيث ان المتعارفة بين الاضراس والاسنان حاصل من جهة التسمية لان غير الفرس من الانسان فمن هذه الحجة لا
 تنسب المتعارفة وفي المتعارفة لو ضرب سن رجل حتى تحركت ومقطعت كان خطأ فيجب تسميته على العادة والكان محمدا
 ليقص او في التسمية العنيفة او قل من البالي لا يمتد في ان الثبات ليدخل في نادر ولو قطع سن النسي لكان حولا
 لان الثبات ليس بدار ومن هذا قوله بن البالي ثم ثبت لاسم عليه وفي المتعارفة اشار الى انه لو جعل في البالي وفي
 نسخة الامام السرخسي رحمه الله تعالى في حوالته البلي الذي لا يربى ثباته في الكسر والقطع وكذا في شرح الشافعي رحمه الله
 وكما في التقى قال وبالأول يعني انه لا يوجب ولو قطع جميع اسنانه يجب ستة عشر الفلان استانه يكون ثمانية وعشرين
 مكن من امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسج فانت طالق مثل البوحيفة رحمه الله عن ذلك فقال لثمانية اسنانه
 الكائنات ثمانية وعشرين فيكون كل واحد من الايام في اصل المنفعة سوا في الايام في اصل المنفعة سوا في الايام في اصل المنفعة
 من اى كمالا ليعتبر التقاد في الايدي والاصابع لان كلاهما سوا في جنس المنفعة وهذا من اى الذي ذكره كلامنا

الكل خطأ فان كان
 على وفيه لقصا في
 وتسمى في الجنايات
 قال ومن ضرب
 عضوا في جرحه
 ففيه دية كمالا كاليد
 اذا شلت واليد
 اذا ذهب عنى مكان
 المتعلق تقضي به جنس
 المنفعة لا في الصور
 ومن ضرب صلبه
 فالقطة ساؤه كجاء اليه
 تقضي به جنس المنفعة
 وكذا لو احسن به كانه
 فوت جراحا على الكال
 وهو استولى القاصه
 فلو زالت الحدوبة
 لا شئ عليه كذا الوفا
 اعني في فصل
 في الشج قال النجاشي
 عشرة الحارثه وهي اى
 حرم الجمل اى حنظل
 ولا يخرج الدم والامه
 وهي التي تظفر بالسيبه
 كاله معر العين
 والدمية وهي التي تسيل
 الدم والباطنة وهي التي
 تنضج الحولاء فيقطع
 والاختلاجة وهي التي تلخذ
 في اللحم والسمحاق
 وهي التي تصل الى
 الصمحاق وهي بركة
 رقيقة بين اللحم
 وعظم الراس او عظمه
 وهي التي تسمى العظم
 اى تينيه والباطنة
 وهي التي تسمى العظم والمفلة

[illegible]

فاما اذا لم يبق المجرم فهو على اختلاف قد مضى في شدة العتمة **قال** ومن قطع يد رجل خطا ثم قبل البراءة فتدلى اليه وسقط ارضي اليه كان احياءه من جنس واحد والموت واحد وهو الدية وانها بدل النفس بحمد الجزاء مثل الطرود في النفس كانه مكره ابتداء **قال** ومن جرح رجلا جرحا لم يقتل منه حتى يبرأ وقال الشافعي ان يقتل في الحال اعتباره بالنقص في النفس وهن كان للزوجة قد تحقق فلا يحطل واما قوله عليه السلام ليستاني في الجراحات سنة وكان الجراحات يعتبر فيها ما لها لاحالها كان حكمها في الحال غير معلوم فلعلها تسر الى النفس فيظهر انه قتل واما يستمر الامر بالبر **قال** وكل من سقطت اعضا من فيه تشبهت بالدية في حال القاتل وكل ارضي وجب بالعلم فهو في حال القاتل لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عندك وهذا عند غيرنا الاول يجوز ثلاث سنين كانه حال وجب بالقتل بدل عا شبه شبه النعم والثاني وجب كالانه مالي وجب بالعقل

[illegible]

فأشبهه القوم بـ **قَالَ** وأذا أُنزل إلى
أبيه من فالدريه في
ماله في ثلاث سنين
وقال الشافعي في
حالة أن الأصل أن
بأكثر ثلاثين سنة
تخفيف في المثل إلى
عامد فلا يستغنى
ولأن المال وجه
لحقه وحقه في نفسه
حال فلا يجبر بالمال
ولأنه مال واجب
بالقتل فيكون مغللاً
بكدية الخطأ
شبه العمد وهو
لأن القياس أن تقويم
الأدعي بالمال للمدعي
المتماثل والمقتوم ثبت
بالشرع وقت ربه مغللاً
لا مغللاً فلا يعدل عنه
لا سيما إلى زيادة مؤلماً
لم يجد التعليل باعتبار
العمدية تدل على جود
وكل جناية اعترفت
بها الجاني فهي في ماله ولا
يصدر على عاتقه
لما أدى أن لا يكون
لا يتعد إلى المقتول
ولا يشبه عن غيره فلا
يفطر لحق العاقلة **قَالَ**
وعمل الصبي المصنوع
وبه الأدية على العاقلة
وكذلك على جانيه
محملة صاعداً إلى
المجنيب وقال الشافعي
عند غيب حتى تجبه الأدية
في ماله لأنه عند حقيقة

اِنَّهٗ جَعَلَ
 عَلَىٰ رِجْلَيْهِ الْخُلُقَيْنِ
 عَالِدِي عَيْنٍ
 بِالْفَقْلِ وَتَنَا
 لَا تَقْعَا شَيْئًا
 عَلَىٰ اَصْلِي
 وَنَحْنُ مَعَهُ
 عَجَبًا كَذَلِكَ
 فِي مَالِ الْغَنِيِّ
 وَهُوَ الْجَوْدُ
 حَكَمُ الْاَمْرِ
 فَيَنْتَظِرُ
 وَيَهْوِلُ قَدْرًا
 احْسَنَ حَكَمِيهِ
 تَقَلُّبُ عَنْهُ
 الْقَصْدُ بِرَأْيِهِ
 الْاَلْفُ هُوَ

بالبيع وسواء كانه مكتوب
فظهر فيستحقه المالك
فأشبه البيع والطلاق
في الكتاب ينقسم النفس
وما كانا كذلك للمنفعة
والطلاق لا ينقسم
للعقود كما ينزل الملاك
فقدان ما إذا كان الجوار
للبنان ونقصه وفقدان
العرض على الفقيه كان للمالك
ما زال ولو بانه بيعا فلهذا
لم يفسخا حتى يسلكا
الرد في الكتاب الفاسد
لأنه فيه ثبوت قبل تنق
البدل فيصير نفسه مختارا
وأيضا من لا يملك
فقد مختار بغير ما إذا
وجهه منه لأن المستحق
أخذ بغير عوض وهو متحقق
في العدة دون البيع والعق
المعنى عليه بأم المولى
اعتناق المولى إذا كان
فقد المامق مضاف إليه
فقد نفسه فقد مختارا إذا
كان عالما بالجنابة كالحبس
جزء منه وكذا إذا كانت
بكر أو طيبا وان لم يكن معلقا
لما قلنا في العقد الزوجي
لأنه يفسد بغيره الحكم
وإذا دعي القيد على ظاهر
الرواية لأنه لا ينقص من
غيره إلا في عقد الاستد

رواية الكرخي غريبة عن الأصول
بالكتاب المذكور في غير
من قوله الأشبه بعد العلم
المعنى لا ينقسم نفس
فأعلم من ذلك بعد الاعتناق
على الرشد إذا كان الرشد
البيع بشرط اختيار المشتري
المالك للمشتري ثم يملك
لما كان قال القدر في شرحه
وذلك في الكتاب الفاسد
نفس المقدم مختارا
أفتد لأن وجوب البدل
تقدر الدفيع باعتبار
المتحقق له أخذ بغير عوض
إذا احتج بالمعنى عليه
أيد ش أي إلى الأمر
وقالت قيمة غير الضرب
السيد ضار كما جالس
الفرق بين وطى الكبر
أي لا يكون مختارا
أي لا يكون مختارا
البيعان لأن ش أي
لا ينقص بالملك
في كونه لا ضمان
ش لأن الاجارة
واسترداد الرهن

بالبيع وسواء كانه مكتوب
فظهر فيستحقه المالك
فأشبه البيع والطلاق
في الكتاب ينقسم النفس
وما كانا كذلك للمنفعة
والطلاق لا ينقسم
للعقود كما ينزل الملاك
فقدان ما إذا كان الجوار
للبنان ونقصه وفقدان
العرض على الفقيه كان للمالك
ما زال ولو بانه بيعا فلهذا
لم يفسخا حتى يسلكا
الرد في الكتاب الفاسد
لأنه فيه ثبوت قبل تنق
البدل فيصير نفسه مختارا
وأيضا من لا يملك
فقد مختار بغير ما إذا
وجهه منه لأن المستحق
أخذ بغير عوض وهو متحقق
في العدة دون البيع والعق
المعنى عليه بأم المولى
اعتناق المولى إذا كان
فقد المامق مضاف إليه
فقد نفسه فقد مختارا إذا
كان عالما بالجنابة كالحبس
جزء منه وكذا إذا كانت
بكر أو طيبا وان لم يكن معلقا
لما قلنا في العقد الزوجي
لأنه يفسد بغيره الحكم
وإذا دعي القيد على ظاهر
الرواية لأنه لا ينقص من
غيره إلا في عقد الاستد

كتاب الرد
في شرح ما يربح

ولم يكن لا اثبت عليه باستحقاقه وصار كالمبيع
لأنه لا يجوز من الدفيع من ركبته في كتاب
هم ولا ينقص الرتبة إلا أن لو كانت الجناية
فيلزم المولى قيمته ش لأنه لما طلق الدفيع من
التعريف من قال بغيره ان قلت فلا نا او
ش عكس لخاله وقال زفر رحمه الله لا يصير
وبعد الجناية لم يوجب منه نفس يصير مختارا
ان لا يطلق او لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت
والطلاق لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت
ولأنه علق الاعتناق بالجناية والمعتاق بالشرط
إذا اختلف بعد الجناية ش أي مضار كان
يكون مختارا للدفيع فكذلك إذا كان
يبيع بقر أو لا يلا من وقت الدخول ش لأن
ذلك هم وكذا إذا قال لها إذا أمرت فانت
يبيع بقر أو لا يلا من وقت الدخول ش لأن
للمرض صار كأنه طلقا بعد مرضه ش لأن
إذا لم يكن للمرض ش لأنه لو كان غيبه طلاق
لأنه لا يعتد به على الاستناع فاعتقته فاعتق
بل كان المراد من الاستناع منه ما يعتد به
أسه ولأن المولى من حقه ش أي حر من العبد
الذي هو ش أي حقه من العبد ش أي حقه من العبد
ش رتبة منه في الحرية فلهذا لا الاعتناق قال ش
تعلق العبد بغيره رجل عدا فدفيع إليه بغيره
فالعبد مملوك بالجناية وان كان لم يعتقه رده
ذلك ش أي بيان النفس في الجناية إذا اعتق
ان يبيع ش أي الدفيع من مملوك بغيره ش
الاصح هو العقد فكان الدفيع بغيره المملوك
كان عن المال لأن أطراف العبد لا يجرى
المال غير واجب وانما الواجب هو القود ش أي
لأن الذي

وكذا إذا كان في الجوار ولو كان
دين كان لا بد من الدفيع
ولا ينقص الرتبة إلا أن لو كانت الجناية
ان يعتق من قبله لأن الدفيع
شعته من جهة المولى فلهذا
فعله قال ومن قال العبد
ان قلت فلا نا او رتبة العبد
فأشبهه مختارا للعبد ان
معل ذلك وقال زفر رحمه الله لا يصير
للملك لأن وقت تملكه كالجناية
ولا يملكه بوجوه ولا يملكه الجارية
لم يوجب منه نفس يصير مختارا
أو يرى أنه مملوك بالطلاق والعق
بالشرط مملوك لا يطلق إلا
حتى لم يوجب الشرط وثبت الاعتق
والطلاق لا يعتق في جملته
تلك كذا إذا كان مملوكا
الجناية والعق بالشرط ينزل
عنه حقه الشرط كالمضار
كما إذا اعتقه بعد الجناية أو
ان من قبله كذا إذا دخلت
الدفيع في ذلك كذا إذا كان
أدله من وقت الدخول كذا
إذا قال لها إذا أمرت فانت
طالق فلا نا من حقه مملوك
ومات من ذلك المولى يصير
فأشبهه مختارا للعبد ان
المولى مملوك ما إذا كان
من حقه طلقا أو يعتق بغيره
عنه إذا لم يكن له رتبة
ملا يملكه بوجوه ولا يملكه الجارية
حاضره على مملوك بالشرط يعتق
أقوى الدفيع أي العبد والظاهر أنه
يفعله فلهذا كذا إذا كان
قال وإذا اعتقه العبد بغيره
عق له في العبد بغيره
فأشبهه مختارا للعبد ان

كتاب الرد
في شرح ما يربح

هم ولان فيه شئ اى فى العبدية معنى الادسية حتى كان مكلفا شئ بالايان والشرائع التى تجب عليه من الصلوة والصوم والعقوبات هم وفيه شئ اى فى العبدية معنى المالية شئ حتى ورد عليه الملك بلاطون هم والادسية اعلمنا شئ الاحكام هم فوجب اعتبار شئ اى اعتبار الادسية هم بايدار الادسية عند تقدير الجميع بيننا شئ اى معنى المالية ومعنى الادسية لانهم اجمعوا على ان الضمان اما بديل المالية او بديل ادسية والعكس يعنى الى ايدارنا جميعا لان الادسية اصل القيام المالية بها وفى ايدارها اصل العمل بايدار البائع وايدارها اصل من ايدارها فان قيل لانهم ان اجمع بينهما مستحيل بل بايجاب القيمة بالغة ما بلغت او جباها اجمع بينهما اوجب بان اجمع انما يوجد بايجاب الدية مع كمال القيمة وذلك لا يجوز التقوى لخروجه الاجماع ومنهم من انصب شئ اى اوجب من قبله ما كان كالغصب بانه ان ضمان العبدية لا يجب الا هم بمقابلة المالية اذ الغصب لا يرد والاعلى المال شئ وهو ظاهرهم وتجار العقدين شئ اى اوجب من قوله قولهم ان العبد المبيع بانه ان بقار العقدين فى قتل العبد المبيع يتبع الفائدة شئ اى دى القالب القصاص الا بالعقد والصالح فبقاى على ان يبقى لاجل الفائدة او بى تمكن الشئ من الصلح والعقد اذ وجب العفو عليه هم حتى يبقى شئ العقدين الصالح لبيان بقاى العقد لاجل الفائدة اى حتى يبقى العقد بعد قتل عداوان لم يكن القصاص بدلا عن المالية شئ اى فى حق المشتري هم فكذا كمال الدية شئ اى حتى تبقى لفائدة المشتري هم وفى قليل القيمة الواجب بمقابلة الادسية شئ اى فى ان الواجب فى قليل القيمة بديل الادسية هم الا لا يسمع فيه شئ اى فى قليل القيمة لانه لم يرد فيه شئ فان قيل ايدار السلام لان قتيل خطاء العبد يطلق يتناول الحر والعبد فيكون السماع فيه موجودا فانما خص من ذلك الحر حيث المرأة لانه لا يجب بقسطها ما من الا بل فخص العبد منه لان العبد المخصوص موجود فيه وهو التفاوت فى الملكية كالتفاوت بين الرجل والمرأة هم فقد رناه بقيمة ما شئ مستقرا بالقليل بقيمة العبد من حيث الرأى لانه يمكن معرفة نقصان بديل الغنم من بديل نفس الحر الرجوع الى تقويم المالية ولا ذلك فى كثير القيمة لانه لم يرد ذلك فيه ومعنى قوله هم نجاة كثيرة القيمة لان قيمة الحر مقدرة بعشرة الاف ونقصانها فى العبد اقل من شئ اى لاجل نظارهم بالخطا رتبة شئ اى رتبة العبد من رتبة الحرهم وتضمن العشرة شئ اى كانه جواب عما يقال لما تقدمتم القليل بالقيمة بايامنا قدرتم بالعشرة فى قيمة الحر فاجاب بان تعيين العشرة فى ذلك هم باثر عبد ابن عباس رضى الله عنه شئ اى قال الخرج بن ابي ابيعت وقال الاثران شئ اى روى القدرى فى شرح مختصر الكرخى عن عبد الله بن مسعود انه قال فى قيمة العبد لابراد على عشرة الاف الا عشرة وقال الاكل وغيره ورفع فى بعض النسخ ابن عباس رضى الله عنه وهو ما روى عنه لابراد العبدية الحر ونقص من عشرة درهم والاصح لموافقة اكثر النسخ وقال الاثران شئ اى ذكر ابن عباس موضع آخر غير صحيح لان نذهب ابن عباس شئ اى قول ابي يوسف رواه الاكل وغيره كذا وقال الاكل واعترض بماروسه ان عمر وعليا وابن عمر رضى الله عنهم اوجبوا فى العبد قيمة بالغة ما بلغت واوجب بان الردى عن ابن مسعود فراجح لان فيه ذكر المقدار وهو ما لا يحتمل اى العبد العقل وليس فيما روى عن غيره ذلك بل فيه قياس ساير الاسوال ان تبلغ قيمة بالغة ما بلغت فكان محمول على انهم قالوا بالرأى وشك لا يعارض ما هو بمنزلة المسوع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى قلت روى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق فى مصنفهما عن النخعي والشميطي قال لا يبلغ قيمة العبد دية الحرهم قال شئ اى القدرى هم وفى يد العبد نصف قيمة لابراد على خمسة الاف الا خمسة شئ اى لابراد

ولان فيه معنى الادسية حتى كان مكلفا دية معنى المالية والادسية اعلمنا فوجب اعتبارها ما هذا لادنى عندنا اجمع بينهما او فاق الغصب بمقابلة المالية والغصب لا يرد كمال المال ويقام العقدين الثالث حتى يبقى جدي قتله عداوان لم يكن العقدين من المالية فكذا كمال الدية وفى قليل القيمة الواجب بمقابلة الادسية لانه لا يسمع فيه فقد رناه بقيمة ما شئ مستقرا بالقليل بقيمة العبد من حيث الرأى لانه يمكن معرفة نقصان بديل الغنم من بديل نفس الحر الرجوع الى تقويم المالية ولا ذلك فى كثير القيمة لانه لم يرد ذلك فيه ومعنى قوله هم نجاة كثيرة القيمة لان قيمة الحر مقدرة بعشرة الاف ونقصانها فى العبد اقل من شئ اى لاجل نظارهم بالخطا رتبة شئ اى رتبة العبد من رتبة الحرهم وتضمن العشرة شئ اى كانه جواب عما يقال لما تقدمتم القليل بالقيمة بايامنا قدرتم بالعشرة فى قيمة الحر فاجاب بان تعيين العشرة فى ذلك هم باثر عبد ابن عباس رضى الله عنه شئ اى قال الخرج بن ابي ابيعت وقال الاثران شئ اى روى القدرى فى شرح مختصر الكرخى عن عبد الله بن مسعود انه قال فى قيمة العبد لابراد على عشرة الاف الا عشرة وقال الاكل وغيره ورفع فى بعض النسخ ابن عباس رضى الله عنه وهو ما روى عنه لابراد العبدية الحر ونقص من عشرة درهم والاصح لموافقة اكثر النسخ وقال الاثران شئ اى ذكر ابن عباس موضع آخر غير صحيح لان نذهب ابن عباس شئ اى قول ابي يوسف رواه الاكل وغيره كذا وقال الاكل واعترض بماروسه ان عمر وعليا وابن عمر رضى الله عنهم اوجبوا فى العبد قيمة بالغة ما بلغت واوجب بان الردى عن ابن مسعود فراجح لان فيه ذكر المقدار وهو ما لا يحتمل اى العبد العقل وليس فيما روى عن غيره ذلك بل فيه قياس ساير الاسوال ان تبلغ قيمة بالغة ما بلغت فكان محمول على انهم قالوا بالرأى وشك لا يعارض ما هو بمنزلة المسوع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى قلت روى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق فى مصنفهما عن النخعي والشميطي قال لا يبلغ قيمة العبد دية الحرهم قال شئ اى القدرى هم وفى يد العبد نصف قيمة لابراد على خمسة الاف الا خمسة شئ اى لابراد

نصف القيمة العبدية فى تعيين الجاني على خمسة الاف درهم منقوضا بثمانية خمسة درهم وفى النهاية بثمانى الاف والرواية لانه ذكر فى المبسوط فى طرق الملوك يعقب قيمة المالية فقط وبهذا لا يخفى بالقصاص ولا بالالكفارة الا ان محمد بن اقل فى بعض الروايات القول بجدا يردى الى ان يجب قطع طرفه ما يجب بقتله الجاني قال فلنجدنا لابراد على نصف يد نفسه فيكون الواجب منه خمسة الاف الا خمسة وذكر فى الاسماء ان جانب المالية اغلب وفى فتاوى الطبري وجاب شئ اى ما يوافق رواية المتن حيث قال لا موفقة العبد مثل موفقة الحر ليقضى بحسب ما درج الا نصف درهم ولو قطع اصبع عدا او خطاء وقيمة عشرة الاف او اكثر فغلبه عشرة الدية المادى هم فكان الشئ اختار رواية محمد بن اقل السكاكى هم لان اليد من الادسية نصف فتعبد بكل وينقص هذا المقدار احرار الا خطا رتبة وكل ما يقدر من دية الحر فمقدار من قيمة العبد شئ اى اذ اوجب فى الحر كل الدية يجب فى العبد بكل القيمة وكل شئ من شئ اى يجب فيه نصف الدية ففيه من العبد القيمة هم لان القيمة فى العبد كالدية فى الحر اذ هو يدل الدم على ما قدرنا شئ اى اشر به الى قوله ولا لى حنيفه ومحمد بن ابي حنيفة ودية سلمته الى الله اوجبها مطلقا وى اسم للواجب بمقابلة الادسية الى آخره قال محمد بن ابي حنيفة امة قيمتها عشرة وون الفان ماتت فى يده فغلبه تمام قيمتها لابراد شئ اى فى ضمان الغصب ضمان المالية شئ لان الغصب يرد عليه من حيث انه مال لا من حيث انه ادمى فتعبد للمالية بالغاية ما بلغت هم قال شئ اى محمد بن الجاسع الصغير هم ومن قطع يد عدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا تقصاص فيه شئ اى على القاطع ولا اى وان لم يكن له ورثة غير المولى هم فلا تقصاص منه شئ اى من القاتل هم وبما شئ اى المذكور من الحكم عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا تقصاص فى ذلك وعلى القاطع ارش الرب وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويطلق الفاعل شئ اى فى القيمة وبه قالت الامم الثلاثة لان عندهم يجب قيمة بالغة ما بلغت للسيد وعن احمد بن حنبل رواية يجب دية الحر اعتبارا بجماله الموت هم وانما يجب القصاص فى الوجه الاصل شئ اى فيما اذا كان له ورثة غير المولى هم لا اشتبا من له الحق شئ اى يعينه المستوفى وجب له تمنع القصاص هم لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت المخرج فعلى اعتبار حاله المخرج يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله المخرج شئ اى حالى الموت هم يكون للورثة تحقيق الاشتباه وتقدر الاستيفاء فلا يجب على وجه يشترط شئ الا اشتبا من الحق هم وفيه الكلام شئ اى فيما اذا كان له ورثة غير المولى وقيل اى فى رجوعه لبيتوفى ولا كلام فى اصل الوجوب لفائدة الاستيفاء واذا فاته مقصوده سقط اعتباره وقيل اى فى تقدير الاستيفاء وقيل اى فى تحقيق الاشتباه من له القصاص وقال ثنى العلاد وصل شئ اى رحمه الله بخطه الضمير فى فيه اى تغذرا الاستيفاء وشبهة بجلاء الذين الخطاى رحمه الله هم واجتماعهم لا يزيل الاشتباه شئ اى اوجب عما يقال سلمناه اى من له الحق شئ اى لكونه يزيل الاشتباه واجتماعهما فاجاب اجتماعهم لا يزيل الاشتباه المذكورهم لان الملكين شئ اى ملك المولى للقصاص فالنظر الى حاله المخرج وملك الورثة فالنظر الى حاله الموت هم فى الحالىين شئ اى فى حال المخرج وحال الموت فمقتل فان الملك للمولى وقت المخرج دون الموت وللورثة بالعكس وعند الاجتماع لا يثبت الملك لكل واحد منهما على الدوام فى الحالىين فلا ينفذ الاجماع بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل وبرتبته لا اذا قتل لان مالك منهما من الحق ثابت من وقت المخرج الى وقت الموت فاذا اجتمعنا لال الاشتباه شئ اى حاصل ان الموصى له بالخدمة

لان اليد من الادسية فقتل بكل ويقتل هذا المقدار اقل من الخطا رتبة وكل ما يقدر من دية الحر فمقدار من قيمة العبد شئ اى اذ اوجب فى الحر كل الدية يجب فى العبد بكل القيمة وكل شئ من شئ اى يجب فيه نصف الدية ففيه من العبد القيمة هم لان القيمة فى العبد كالدية فى الحر اذ هو يدل الدم على ما قدرنا شئ اى اشر به الى قوله ولا لى حنيفه ومحمد بن ابي حنيفة ودية سلمته الى الله اوجبها مطلقا وى اسم للواجب بمقابلة الادسية الى آخره قال محمد بن ابي حنيفة امة قيمتها عشرة وون الفان ماتت فى يده فغلبه تمام قيمتها لابراد شئ اى فى ضمان الغصب ضمان المالية شئ لان الغصب يرد عليه من حيث انه مال لا من حيث انه ادمى فتعبد للمالية بالغاية ما بلغت هم قال شئ اى محمد بن الجاسع الصغير هم ومن قطع يد عدا فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا تقصاص فيه شئ اى على القاطع ولا اى وان لم يكن له ورثة غير المولى هم فلا تقصاص منه شئ اى من القاتل هم وبما شئ اى المذكور من الحكم عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا تقصاص فى ذلك وعلى القاطع ارش الرب وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويطلق الفاعل شئ اى فى القيمة وبه قالت الامم الثلاثة لان عندهم يجب قيمة بالغة ما بلغت للسيد وعن احمد بن حنبل رواية يجب دية الحر اعتبارا بجماله الموت هم وانما يجب القصاص فى الوجه الاصل شئ اى فيما اذا كان له ورثة غير المولى هم لا اشتبا من له الحق شئ اى يعينه المستوفى وجب له تمنع القصاص هم لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت المخرج فعلى اعتبار حاله المخرج يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله المخرج شئ اى حالى الموت هم يكون للورثة تحقيق الاشتباه وتقدر الاستيفاء فلا يجب على وجه يشترط شئ الا اشتبا من الحق هم وفيه الكلام شئ اى فيما اذا كان له ورثة غير المولى وقيل اى فى رجوعه لبيتوفى ولا كلام فى اصل الوجوب لفائدة الاستيفاء واذا فاته مقصوده سقط اعتباره وقيل اى فى تقدير الاستيفاء وقيل اى فى تحقيق الاشتباه من له القصاص وقال ثنى العلاد وصل شئ اى رحمه الله بخطه الضمير فى فيه اى تغذرا الاستيفاء وشبهة بجلاء الذين الخطاى رحمه الله هم واجتماعهم لا يزيل الاشتباه شئ اى اوجب عما يقال سلمناه اى من له الحق شئ اى لكونه يزيل الاشتباه واجتماعهما فاجاب اجتماعهم لا يزيل الاشتباه المذكورهم لان الملكين شئ اى ملك المولى للقصاص فالنظر الى حاله المخرج وملك الورثة فالنظر الى حاله الموت هم فى الحالىين شئ اى فى حال المخرج وحال الموت فمقتل فان الملك للمولى وقت المخرج دون الموت وللورثة بالعكس وعند الاجتماع لا يثبت الملك لكل واحد منهما على الدوام فى الحالىين فلا ينفذ الاجماع بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل وبرتبته لا اذا قتل لان مالك منهما من الحق ثابت من وقت المخرج الى وقت الموت فاذا اجتمعنا لال الاشتباه شئ اى حاصل ان الموصى له بالخدمة

حرم ثم بما قد وقع العتق على احدهما فانهما للمولى من اى بن العتق الميم بالتعيين في احدكما وانما قال فادفع ليدل
 على ان العتق لم ينزل على احدهما في حق الارش وان كان لم يقع العتق على احدهما في بعض الصور كما في الموت
 والقفل وغيرهما فانهما يتعين العتق في الحي بالموت والعبد المحزور الميت عن محل ايقاع العتق عليه والعتق
 بسهم في حق العتق كالنزل عنه البيان فلا بد من بقاء المحل هم لان العتق غير نازل في المعين بس لانه اوقع
 في النكر والعتق في النكر فلا يكون بالعتق نازلا في المعين هم والشبهة تقاضى المعين بقبول المالكين في حق الشبهة
 من فيكون ارشها للمالكين هم ولو قلنا ما راجع لطلب دية ثم قيمة عبد من ولاديه حرين هم والفرق من
 بين تمسكها ونسجها ان البيان انشأ من وجه من اى في حق المحل هم وانما من وجه على ما عرفت من اى في اصول الفقه
 ان البيان انشأ من وجه حتى يشترط صلاحية المحل الانشاء فلو فوات احداهما ومن العتق فقيه لا يصلح وانما من
 وجه حتى يحير عليه ولو كان انشأ من كل وجه لما اجبر عليه ان الولي لا يحير على انشاء العتق هم وادعى الشبهة بقبول
 للبيان فاحتمل انشأ في حقهما بعد الموت لم يبق محال للبيان فاحتمل انهما انضما واحدهما حريتين فوجب قيمة
 جسد ودية حر بخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمة المملوكين لانهم عتقن بقتل كل واحد منهما حرا وكل
 منسا ينكر ذلك من اى من العتقين ينكر ذلك اى ينكر ان قتل الحرهم ولان القياس من عطف على قوله
 البيان انشأ من وجه يريد به الفرق ثانيا بين الشبهة والقتل يعني ان القياس هم ياتي بثبوت العتق في المجهول
 لانه لا يفيد فائدة من اى فائدة العتق وهي ابيته الولائية من القضاء والشهادات هم وانما تخمنا من اى العتق
 في احداهما ضرورة صحة التصرف من اى تصرف العتق لئلا ينفك كالمس الذي استأجر من سائر الحيوانات هم
 واشتتاله ولاية النقل من المجهول الى المعلوم من طريق البيان تعيينا للواقع بان يظهر ذلك العتق
 السهم في احدهما في واحد منها بعينه فاذا كان ثبوت العتق في النكر ثابا للضرورة هم فيقتدر بقدر الضرورة
 وبى من اى الضرورة هم في النفس من اى في حق النفس هم دون الاطراف من اى دون حق الاطراف لان
 محل العتق هو النفس لا الاطراف انما ثبت العتق في الاطراف تبعا للنفس لا مقصودا من فقه من اى بعد
 مملوكا في حقها من اى في حق الاطراف التي وقعت عليها الشبهة على اصل القياس فكان ارشها للمولى هم
 قال من اى محمد في الجامع الصغير ومن فقهائنا عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء اسكه
 ولا شى له من نقصان عند ابى حنيفة وقال لان شاء اسكه العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ
 قيمته وقال الشافعي ره ليعينه كل القيمة من اى ليعين المالك الغافى كل القيمة هم ويمسك الجنة من اى
 مالك واحدهم لانه من اى لان الشافعي ره يجعل الضمان متباينا بالفاتى من وهو العيان وقد لا يشترط
 الضمان مثل القيمة هم فبى الباقي على ملكه كما اذا قطع احدى يديه او فقار احدى عينيه من اى فانه يأخذ كل الدية
 له هم ونحن نقول ان المالية قائمه في الذات وهي معتبة في حق الاطراف لسقوط اعتبار من اى اعتبار الاطراف
 هم في حق الذات فقرا عليه من اى اعتبار بانى جميع البدن ووجه مقتصر عليه ساقطا بالاجماع فان الشرع
 قد اوجب كمال الدية بتفويت الاطراف حاصل الكلام لا يقال ان اعتبار المالية مقصود على الذات من اى
 بل المالية في الذات والاطراف جميعا واذا كانت معتبة وقد وجد تلف النفس من وجه من استحقاق ضمان

تتعلق هذه المسئلة بالمالية وجب في نفوس اليمين اي الميعين من نفوس منس المنفعة شش وذلك ليتدعى الجاني هو والمال
تتعلق بقيمة الكل شش اي الذات والاطراف فاذا كان كذلك فوجب ان يتكلم شش اي الجاني هو والمال
شش ليلزم اجتماع البديل والبديل في ملك رجل واحدا لا لا يخلو في الشرح ودرعاية للمال شش اي ولاجل
رعاية المال شش في دفع الجاني هو بخلاف ما اذا افقنا شش هذا جواب عما يقال من جهة انفسهم اعون ما قلنا في الملك
فما عني حقا جواب بقوله هم لانه ليس فيه من المال شش اذ لا يجتمع البديل والبديل في ملك واحد وليس فيه
الاضمان الخارجية من بخلاف معنى المدبر شش اذا افقنا ليس فيه تسليم الجاني شش لان المدبر هو المال
الاتصال من مالك ملك شش لانه ملك نفسه من وجهه وفي قطع احدى اليمين شش هذا جواب قياس الشافعي في
التمسك فيها على قطع احدى يدي العبد وفقار احدى العينين شش اي احد عينيه فقال القياس غير صحيح لان
قطع احدى اليمين اي احدى يد العبد وفقار احدى العينين اي احدى عينيه لم يوجد فيه نفوس منس المنفعة
شش لان الفاتحة هو النصف والباقي هو النصف ولما فرغ من الاستدلال على الشافعي شش في بيان استدلال استحسانا
اختلفوا فيها فقال هم ولما شش اي ولا الى يوسف رده ومحمد هم ان معنى المال ما كان معتبرا وجب ان يتكلم
على الوجه الذي قلنا شش وهو قوله وقال ان شش اسكرك العبد الى اخره وبين المازعة فيه بقوله كما في سائر
الاسوال فان من شش ثوب غير خرقا فاحش ان شش المال دفع الثوب اليه ومنه قيمة وان شش اسكرك الثوب
ومنه النقصان شش اي نقصان الثوب بحسب التحريق هم دل شش اي ولا الى غيره هم ان المالية وان كانت معتبرة
في الذات فالادوية غير مدركة فيه وفي الاطراف اي قياس شش اي غير مدركة هم اوضح ذلك بقوله ان ترى عيدا
لو قطع يد عيدا آخر يوم المولى بالدفع او الفداء من شش اي الدفع او الفداء هم من احكام الادوية لان جيب
الجناية على المال ان تباه رقبته في شش اي في الجناية هم شش من احكام الادوية هم ان لا ينقسم على الاجزاء
شش اي لا يوزع الضمان على الفاتح وعلى الباقي بل يكون المولى بمقابلته هم ولا يتكلم الجنب شش حكما في من هم
ومن احكام الثانية شش من احكام المالية هم ان يقسم شش الضمان على الفاتح والباقي هم شش المولى هم الجنب شش كما في
تحريق الثوب وقال المازع شش فان قلت كيف اراد صاحب الدرر بالادوية كدرة بعد المالية وكيف اراد بالثانية المالية
والمالية كدرة قبل الادوية ثم قلت فما فعل كذلك لانه دليل الشافعي في الادوية ثم ذكره دليل يوسف وغيره وجا است
البالية فكان في الادوية الثانية في غير موضعها وقال الكافي وانما قال الاول اعتبارا بالادوية لا بالوضع الكتاب هم فوفرنا على شش
من الحكم شش بالنظر الى المالية ليس ان يتكلم بدل العبد مع اسكرك الجنب كما انه ليس كذلك في المال فيقال الفداء بجواب الادوية
حيث جعلناه كالثوب المحروق وفيما قال الشافعي الفداء بجواب للمالية اصلا حيث جعله كرقبي عيناه موقعا في شش بعينين فقلنا ان شش
المولى دفع عيدا واخره فله نظران المالية وان شش راسك ولا شش نظر الى ادوية والوسط العدل ان قال الوضعية لان رعاية الجاني في شش
فصل في جناية المدبر ولم يولد شش هذا الفصل في بيان حكم جناية المدبر وام الولد لادوية الجناية الكاملة في الكوكبية شش غير
في جناية من هو نقص فيها تقدم الاول كما قال شش من القدر هم واذ اجنى المدبر وام الولد جناية منس المولى الاقل
من قيمته ومن ارشها شش وعند الشافعي المدبر كما العتق في الجناية فكان في رقبته والمولى تحت يمين ابن يدونه فيبذل
وبين ان يفديه فلو اراد الفداء فغية قولان احد بان يفديه بارش الجناية باقا بالغ وهو قول مالك في العتق ورعاية

الجناية بالمالية وجب في نفوس اليمين اي الميعين من نفوس منس المنفعة شش وذلك ليتدعى الجاني هو والمال
تتعلق بقيمة الكل شش اي الذات والاطراف فاذا كان كذلك فوجب ان يتكلم شش اي الجاني هو والمال
شش ليلزم اجتماع البديل والبديل في ملك رجل واحدا لا لا يخلو في الشرح ودرعاية للمال شش اي ولاجل
رعاية المال شش في دفع الجاني هو بخلاف ما اذا افقنا شش هذا جواب عما يقال من جهة انفسهم اعون ما قلنا في الملك
فما عني حقا جواب بقوله هم لانه ليس فيه من المال شش اذ لا يجتمع البديل والبديل في ملك واحد وليس فيه
الاضمان الخارجية من بخلاف معنى المدبر شش اذا افقنا ليس فيه تسليم الجاني شش لان المدبر هو المال
الاتصال من مالك ملك شش لانه ملك نفسه من وجهه وفي قطع احدى اليمين شش هذا جواب قياس الشافعي في
التمسك فيها على قطع احدى يدي العبد وفقار احدى العينين شش اي احد عينيه فقال القياس غير صحيح لان
قطع احدى اليمين اي احدى يد العبد وفقار احدى العينين اي احدى عينيه لم يوجد فيه نفوس منس المنفعة
شش لان الفاتحة هو النصف والباقي هو النصف ولما فرغ من الاستدلال على الشافعي شش في بيان استدلال استحسانا
اختلفوا فيها فقال هم ولما شش اي ولا الى يوسف رده ومحمد هم ان معنى المال ما كان معتبرا وجب ان يتكلم
على الوجه الذي قلنا شش وهو قوله وقال ان شش اسكرك العبد الى اخره وبين المازعة فيه بقوله كما في سائر
الاسوال فان من شش ثوب غير خرقا فاحش ان شش المال دفع الثوب اليه ومنه قيمة وان شش اسكرك الثوب
ومنه النقصان شش اي نقصان الثوب بحسب التحريق هم دل شش اي ولا الى غيره هم ان المالية وان كانت معتبرة
في الذات فالادوية غير مدركة فيه وفي الاطراف اي قياس شش اي غير مدركة هم اوضح ذلك بقوله ان ترى عيدا
لو قطع يد عيدا آخر يوم المولى بالدفع او الفداء من شش اي الدفع او الفداء هم من احكام الادوية لان جيب
الجناية على المال ان تباه رقبته في شش اي في الجناية هم شش من احكام الادوية هم ان لا ينقسم على الاجزاء
شش اي لا يوزع الضمان على الفاتح وعلى الباقي بل يكون المولى بمقابلته هم ولا يتكلم الجنب شش حكما في من هم
ومن احكام الثانية شش من احكام المالية هم ان يقسم شش الضمان على الفاتح والباقي هم شش المولى هم الجنب شش كما في
تحريق الثوب وقال المازع شش فان قلت كيف اراد صاحب الدرر بالادوية كدرة بعد المالية وكيف اراد بالثانية المالية
والمالية كدرة قبل الادوية ثم قلت فما فعل كذلك لانه دليل الشافعي في الادوية ثم ذكره دليل يوسف وغيره وجا است
البالية فكان في الادوية الثانية في غير موضعها وقال الكافي وانما قال الاول اعتبارا بالادوية لا بالوضع الكتاب هم فوفرنا على شش
من الحكم شش بالنظر الى المالية ليس ان يتكلم بدل العبد مع اسكرك الجنب كما انه ليس كذلك في المال فيقال الفداء بجواب الادوية
حيث جعلناه كالثوب المحروق وفيما قال الشافعي الفداء بجواب للمالية اصلا حيث جعله كرقبي عيناه موقعا في شش بعينين فقلنا ان شش
المولى دفع عيدا واخره فله نظران المالية وان شش راسك ولا شش نظر الى ادوية والوسط العدل ان قال الوضعية لان رعاية الجاني في شش
فصل في جناية المدبر ولم يولد شش هذا الفصل في بيان حكم جناية المدبر وام الولد لادوية الجناية الكاملة في الكوكبية شش غير
في جناية من هو نقص فيها تقدم الاول كما قال شش من القدر هم واذ اجنى المدبر وام الولد جناية منس المولى الاقل
من قيمته ومن ارشها شش وعند الشافعي المدبر كما العتق في الجناية فكان في رقبته والمولى تحت يمين ابن يدونه فيبذل
وبين ان يفديه فلو اراد الفداء فغية قولان احد بان يفديه بارش الجناية باقا بالغ وهو قول مالك في العتق ورعاية

من احمد والثاني يفديه باقل من قيمته من ارش الجناية وقال مالك المدبر لم يجز في جناية فيتحقق الجنب عليه يفديه جناية ان شش
السيد وان شش احدى خدمته بقدر ارش الجناية ولو استوى الجنب عليه من خدمته بقدر ارش جناية رجع الى سيده مدبرا وقيل
الكرخي في محقره وجناية المدبر على سيده في مال دون عاقلة حالة ولا يلزم المولى بجناية المدبر اكثر من قيمة واحدة مرة واحدة
وان كثر الارش وجازت الى مائة الف فيشتر من جنى عليه المدبر او لا واخر افعالها ما بين الجنايات او تفاوتت سواء كانت
على المولى لم يقبض منها وكانت فضضت منه فيضاربون بالقيمة بقدر كل واحد منهم من ارش جناية هم لما روى عن
عبيدة رضي الله تعالى عنه انه قضى بجناية المدبر على مولاه شش هذا رواه ابن ابي شيبة في مسنده حدثنا وكيع عن ابن زيب
عن ابن محمد بن ابراهيم التميمي عن ابيه عن السلوك عن معاوية بن جبل عن ابي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه عن ابن زيب
المدبر على مولاه واخرج نحوه عن النخعي والشيعة وعمر بن عبد العزيز والحسن رضي الله عنه وذكر محمد في الجنايات
ابا عبيدة بن الجراح عنه قضى بجناية المدبر على مولاه وذلك يحضره من الصحابة رضي الله عنهم وذكر محمد في الجنايات
ابو عبيدة بن الجراح عنه قضى بجناية المدبر على مولاه وذلك يحضره من الصحابة رضي الله عنهم وذكر محمد في الجنايات
الاقل من قيمته ومن الارش كدرة في التعداد وفندا ويعد بالاجماع ومالك احمد في جناية المولى منس المولى
تسليم شش اي تسليم كل واحد من المدبر وام الولد في الجناية بالتدبير والاستيلاء وغيره من امتياريه الفداء شش
من التدبير والاستيلاء ما كان علم الجنب هم فصار كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يصح والاعمال يجب الاقل
من قيمته ومن الارش لا لا لا احسن الجناية في اكثر من الارش ولا منس من المولى في اكثر من القيمة شش وقال
القدر هم في التقريب قال ابو يوسف يضمن المولى قيمة المدبر بالجناية مدبرا وقال زفر بن قيس قتيبة عبيدا
وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف مثله ولا تخيير بين الاقل والاكثر من هذا جواب عما يقال ينبغي ان
بين الاقل والاكثر كذا في الجنب من الضمن من الدفع والغدا القيمة في المدبر بمنزلة الدفع فقال لا يخير بين الاقل والاكثر
هم لانه شش اي لان التخيير لا يفيد في منس واحد لا اختياره الاقل لا محالة بخلاف القن شش اي العبد القن
يعني ان المولى يخير في جناية القن بين الدفع والغدا وان كان الارش اكثرهم لان الرغبات صادقة في الماعيا
فيغير التخيير بين الدفع والغدا شش لاجل الرغبة في الاعيان هم وجنايات المدبر وان توال شش يعني وان كنت
هم لاوجب الامية واحدة شش وعند الائمة الثلاثة هو كالقن وكذا في ام الولد عندنا وبه قال الشافعي في قول
وفي قول عبيد كالمأخت وهو اختيار الزعيم لانه لا منس منه الا في رقبته واحدة من شش اي ولان المولى لا منس
منه الا في رقبته واحدة فلا منس فيها هم ولان دفع القيمة كدرة العبد وذلك شش اي دفع القيمة هم لا يتخير
كذلك شش اي كذا المدبر كذا عدم التكرار فكان الجنايات منه اجتمعت فبهمهم وتقبلوا بون شش اي اصحاب الجنايات
ينازعونهم بالخصص فيها شش اي في القيمة هم وقيمة قيمة شش اي وقيمة المدبر هم لكل واحد شش من اصحاب الجنايات
الجنايات هم في حال الجناية عليه لان النسخ في هذا الوقت يتحقق شش ومن صورهما ذكر في البسوط وقال ولولا
شش المدبر رجلا خطا فقيمة الفاد هم هم ثم ازاد في قيمة شش القين ثم قتل آخر ثم احب عيب فرجعت قيمة شش
منس ما شش ثم قتل آخر فعلى مولاه الفاد هم لانه جنى على الثاني وقيمة القان ولو لم يكن منه الا ملك الجنايات كان
لانه قيمة القان مسلم الالف من يمين ولي القتل الاوسط خاصة لان لولى الجناية الاولى حقه في الف

لما روى عن ابن عبيد بن جابر
انه نفق بجناية المدبر على
ولانه جناية المدبر على
في الجنايات المدبر على
من غير اختياره الفداء
كما اذا فعل ذلك في الجناية
وهو لا يجوز الا في الجناية
من قيمته ومن ارش
لانه لا حق للمولى الجناية
في اكثر من الارش ولا منس
من المولى في اكثر من القيمة
ولا اختياره بين الاقل والاكثر
لانه لا يفسد في جيب عبيد
لاختياره بين الاقل والاكثر
صلافة الحق لان الرغبات
صادقة في الاعيان
فيغير التقدير بين الدفع
والغدا وجنايات المدبر
وان فاد المولى لا يفسد
لا قيمة الحق لانه لا منس
الى رقبته واحدة وكان
دفع القن كدرة العبد
وهذا لا يتكرر عندنا
ويتضاربون بالخصص
فيما وقع قيمة لكل الجنب
في حال الجناية عليه
لان المدبر في هذا الوقت
يتحقق

زاويكي لانا وسعدا ليقال زادا لشيء يزيده اسه اذوا ووافيا اذاول ولا يزداد او غير مستقيم لا ينبغي ان يقول ولا
 يزيرون هم على ذلك من شئ اى على قولهم ماقتناه هم لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل من وعن محمد يحلفون ولا حينئذ القاتل
 غير الذي شهدنا عليه ومن سبب في تبليته من ولم يعلم بالحاج لانه لو علم سقطا القسامة بل فيه القصاص على الجراح
 الكائن عند الدية على العاقلة اذا كان خطأهم فحق على اهل البهائم من تلك الجوارح فان كان صاحب فراس من
 مات من ليعني اذ صار صاحب فراس من حين في تلك القبيلة ثم نقل الى اهل قاتل قديده لانه لو كان صبيما كجى وديده
 حين سبب من مات في اهل قاتل شي فيه كذا في الميسوطهم فالقسامة والدية على القبيلة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف لا ضمان فيه ولا قسامة لان الذي حصل في القبيلة او الممارة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما اذا لم
 يكن صاحب فراس من وبع قال ابن ابي ليلى هم ولا في حقيقته هم ان السجج اذا اقبل به الموت صار قتيلا
 ولما وجب القصاص فان كان صاحب فراس من مات لبعدهم اخيف اليه وانما كين من صاحب فراس من فحق ان
 يكون الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشكش وعلى هذا الخلاف سئل الجرح اذا وجدته ظهر الانسان بجرحه الى بيته
 فمات لبعدهم او لو لم يكن فان كان صاحب فراس من مات في قبيلة والقسامة على الذي حمله عند ابي حنيفة وعندهما
 لم يعينهم هم ولو ان رجلا سبب من بر من من ابي المرسى بقية الروح هم حملا لسان الى الممكة ليرى ابو يوسف
 نعم مات لم يعين الذي حملا الى اهل في قول ابي يوسف من وهو قيا من ابي ليلى هم وفي قياس قول ابي حنيفة والعين
 لان يده بمنزلة المحل فوجوه حسر سبب يده كوجوه فيها من اى سبب الحسد هم وقد ذكرنا وجوب
 القتل من شئ اى قول ابي حنيفة من قول ابي يوسف هم فبقية من سبب القبيلة من وهو الذي ذكره في القول ومن سبب
 في قبيلة هم ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فدية على عاقلة لو شئت عند ابي حنيفة من شئ وبقا قياس قول احمد
 والا وراعى فان عند ما لو قتل نفس خطا يجب دية على عاقلة فلا غلبا في العلة اذ هم وقال ابو يوسف ومحمد في
 لاشئ فيه من ليعني يدر دية ويه قال الشافعي وما كذا هم لان الدار في يده حين وجد الجرح فيجوز ان قتل نفسه
 فيكون بغير اسر ليعني لاشئ فيه هم ولا في شئ اى ولا في حقيقته هم ان القسامة انما يجب بناء على ظهور القتل ولذا
 لا يدر في الدية من مات قبل ذلك من شئ اى قبل ظهور القتل هم وقال ابو يوسف القاتل الدار للورثة فوجب قتلهم
 من شئ اى عاقلة الورثة قال الاحملي قال المصنف فدية على عاقلة قال المصنف قال في وليه وقال ابو يوسف
 القتل الدية للورثة فيجب على عاقلة وفيه تناقض ظاهر من اهل بين الدليل والمدلول ودفع ذلك بان
 يقال عاقلة الميت اما ان يكون عاقلة الورثة او غيرهم فان كان الاول كانت الدية على عاقلة الميت وهم عاقلة
 ولا في بينهما وان كان الثاني كانت الدية على عاقلة الورثة ولما كان كل منهما ممكنا اشار الى الاول في حكم المسئلة
 والى الثاني في دليلها وعلى القدر في الثاني قوله فالدية على عاقلة ليعني اى على عاقلة ورثة وقال الاثر
 فان قلت كيف تقيم ان يتقبل عاقلة الورثة للورثة وليس يقول ان يتقبل من انفسهم لانفسهم قلت العاقلة
 اعم من غير ان يكون ورثة او غير ورثة فوجب على غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لان عاقلة
 الرجل اهل ولولاه عندنا لاشئ اقرأوه من بخلاف المكاتب من لما استشهد المصنف وروى مسئلة المكاتب هم اذا وجد
 قتيلا في دار نفسه كالتقص على ما ذكرنا رالى الجواب بقوله بخلاف المكاتب حيث يدر دية اذا وجد قتيلا في دار نفسه

عنه

على ذلك لانه لانه النعم
 عن قاتل القاتل قال ومن
 سبب في قبيلة فحق على اهل
 قاتل من ذلك الجوارح
 فان كان صاحب فراس من
 حتى مات فالقسامة
 والدية على القبيلة وهذا
 قول ابي حنيفة وهو قال
 ابو يوسف لا ضمان فيه ولا قسامة
 لان الذي حصل في القبيلة
 او الممارة ما دون النفس
 ولا قسامة فيه فصار كما
 اذا لم يكن صاحب فراس
 ولان الجرح اذا وجدته
 ظهر الانسان بجرحه الى
 بيته فمات لبعدهم او لو
 لم يكن فان كان صاحب
 فراس من مات في قبيلة
 والقسامة على الذي حمله
 عند ابي حنيفة وعندهما
 لم يعينهم هم ولو ان
 رجلا سبب من بر من من
 ابي المرسى بقية الروح هم
 حملا لسان الى الممكة ليرى
 ابو يوسف نعم مات لم
 يعين الذي حملا الى اهل في
 قول ابي يوسف من وهو
 قيا من ابي ليلى هم وفي
 قياس قول ابي حنيفة والعين
 لان يده بمنزلة المحل فوجوه
 حسر سبب يده كوجوه فيها
 من اى سبب الحسد هم وقد
 ذكرنا وجوب القتل من شئ اى
 قول ابي حنيفة من قول
 ابي يوسف هم فبقية من
 سبب القبيلة من وهو الذي
 ذكره في القول ومن سبب
 في قبيلة هم ولو وجد
 الرجل قتيلا في دار نفسه
 فدية على عاقلة لو شئت
 عند ابي حنيفة من شئ
 وبقا قياس قول احمد
 والا وراعى فان عند ما
 لو قتل نفس خطا يجب
 دية على عاقلة فلا غلبا
 في العلة اذ هم وقال
 ابو يوسف ومحمد في
 لاشئ فيه من ليعني يدر
 دية ويه قال الشافعي
 وما كذا هم لان الدار
 في يده حين وجد الجرح
 فيجوز ان قتل نفسه
 فيكون بغير اسر ليعني
 لاشئ فيه هم ولا في شئ
 اى ولا في حقيقته هم ان
 القسامة انما يجب بناء
 على ظهور القتل ولذا
 لا يدر في الدية من مات
 قبل ذلك من شئ اى قبل
 ظهور القتل هم وقال
 ابو يوسف القاتل الدار
 للورثة فوجب قتلهم من
 شئ اى عاقلة الورثة قال
 الاحملي قال المصنف
 فدية على عاقلة قال
 المصنف قال في وليه
 وقال ابو يوسف
 القتل الدية للورثة فيجب
 على عاقلة وفيه تناقض
 ظاهر من اهل بين الدليل
 والمدلول ودفع ذلك بان
 يقال عاقلة الميت اما
 ان يكون عاقلة الورثة او
 غيرهم فان كان الاول
 كانت الدية على عاقلة
 الميت وهم عاقلة ولا
 في بينهما وان كان
 الثاني كانت الدية على
 عاقلة الورثة ولما كان
 كل منهما ممكنا اشار الى
 الاول في حكم المسئلة
 والى الثاني في دليلها
 وعلى القدر في الثاني
 قوله فالدية على عاقلة
 ليعني اى على عاقلة
 ورثة وقال الاثر فان
 قلت كيف تقيم ان
 يتقبل عاقلة الورثة
 للورثة وليس يقول ان
 يتقبل من انفسهم لان
 انفسهم قلت العاقلة
 اعم من غير ان يكون
 ورثة او غير ورثة
 فوجب على غير الورثة
 من العاقلة يجب للورثة
 منهم وهذا لان عاقلة
 الرجل اهل ولولاه
 عندنا لاشئ اقرأوه من
 بخلاف المكاتب من لما
 استشهد المصنف وروى
 مسئلة المكاتب هم اذا
 وجد قتيلا في دار نفسه
 كالتقص على ما ذكرنا
 رالى الجواب بقوله
 بخلاف المكاتب حيث
 يدر دية اذا وجد قتيلا
 في دار نفسه

ان القسامة
 على القبيلة
 والدية على
 القبيلة وهذا
 قول ابي حنيفة
 وهو قال ابو
 يوسف لا ضمان
 فيه ولا قسامة
 لان الذي حصل
 في القبيلة او
 الممارة ما دون
 النفس ولا قسامة
 فيه فصار كما اذا
 لم يكن صاحب
 فراس من مات في
 قبيلة والقسامة
 على الذي حمله
 عند ابي حنيفة
 وعندهما لم يعينهم
 هم ولو ان رجلا
 سبب من بر من من
 ابي المرسى بقية
 الروح هم حملا
 لسان الى الممكة
 ليرى ابو يوسف
 نعم مات لم يعين
 الذي حملا الى اهل
 في قول ابي يوسف
 من وهو قيا من
 ابي ليلى هم وفي
 قياس قول ابي
 حنيفة والعين لان
 يده بمنزلة المحل
 فوجوه حسر سبب
 يده كوجوه فيها
 من اى سبب الحسد
 هم وقد ذكرنا
 وجوب القتل من شئ
 اى قول ابي حنيفة
 من قول ابي يوسف
 هم فبقية من سبب
 القبيلة من وهو
 الذي ذكره في القول
 ومن سبب في قبيلة
 هم ولو وجد الرجل
 قتيلا في دار نفسه
 فدية على عاقلة
 لو شئت عند ابي
 حنيفة من شئ وبقا
 قياس قول احمد
 والا وراعى فان
 عند ما لو قتل
 نفس خطا يجب
 دية على عاقلة
 فلا غلبا في العلة
 اذ هم وقال ابو
 يوسف ومحمد في
 لاشئ فيه من
 ليعني يدر دية
 ويه قال الشافعي
 وما كذا هم لان
 الدار في يده حين
 وجد الجرح فيجوز
 ان قتل نفسه فيكون
 بغير اسر ليعني
 لاشئ فيه هم ولا
 في شئ اى ولا في
 حقيقته هم ان القسامة
 انما يجب بناء على
 ظهور القتل ولذا لا
 يدر في الدية من
 مات قبل ذلك من
 شئ اى قبل ظهور
 القتل هم وقال ابو
 يوسف القاتل الدار
 للورثة فوجب قتلهم
 من شئ اى عاقلة
 الورثة قال الاحملي
 قال المصنف فدية
 على عاقلة قال المصنف
 قال في وليه وقال
 ابو يوسف القتل
 الدية للورثة فيجب
 على عاقلة وفيه
 تناقض ظاهر من
 اهل بين الدليل والمدلول
 ودفع ذلك بان
 يقال عاقلة الميت
 اما ان يكون عاقلة
 الورثة او غيرهم فان
 كان الاول كانت
 الدية على عاقلة
 الميت وهم عاقلة
 ولا في بينهما وان
 كان الثاني كانت
 الدية على عاقلة
 الورثة ولما كان كل
 منهما ممكنا اشار الى
 الاول في حكم
 المسئلة والى الثاني
 في دليلها وعلى
 القدر في الثاني
 قوله فالدية على
 عاقلة ليعني اى على
 عاقلة ورثة وقال
 الاثر فان قلت
 كيف تقيم ان يتقبل
 عاقلة الورثة للورثة
 وليس يقول ان يتقبل
 من انفسهم لان
 انفسهم قلت العاقلة
 اعم من غير ان يكون
 ورثة او غير ورثة
 فوجب على غير
 الورثة من العاقلة
 يجب للورثة منهم
 وهذا لان عاقلة
 الرجل اهل ولولاه
 عندنا لاشئ اقرأوه
 من بخلاف المكاتب
 من لما استشهد
 المصنف وروى مسئلة
 المكاتب هم اذا
 وجد قتيلا في دار
 نفسه كالتقص على
 ما ذكرنا رالى
 الجواب بقوله
 بخلاف المكاتب
 حيث يدر دية اذا
 وجد قتيلا في دار
 نفسه

هم لان حال ظهور قتل القاتل الدار على حكم ماله فيقتل نفسه فيدر دية من لان الكاتبة لا تصح اذ مات وله مال بل يقتضى ما
 من قاتل كانت الدار له حين ظهور قتل جليل قاتل نفسه قديرا القيام ملكه والى ورثة فلم يجعل
 قاتل نفسه قديرا الزوال ملكه وقال الكرخي في مختصره اذا وجدنى دار المكاتب قتيلا فهو عليه يسرى في الاقل من قيمته ومن
 الدية وكذا لو وجد مولاه في دار المكاتب قتيلا كان عليه الاقل من دية والقيمة ولو وجد المكاتب قتيلا في دار
 مولاه فعلى مولاه قيمة في ثلث سنين ولا تحل العاقلة وقال القدوري في كتاب التبريد قال ابو يوسف اذا وجد المكاتب
 قتيلا في دار سيده فعلى السيد القيمة في ماله وان لم تترك وفاء ولا دين عليه فهو دية وان كان عليه دين ولم يدع وفاء فعلى
 السيد الاقل من القيمة والدين لغرامة وقال نضر بن دهم بترك وفاء ولم تترك وقال الكرخي في مختصره واذا وجد
 في دار عبدا فدون له في التبراة وعليه دين او لا دين عليه او غير ما دون له وجدنى داره قتيلا فعلى عاقلة مولاه
 قتيلا فاذا كان عليه دين فان على الولي قيمة لغرامة في ماله حالا وكذلك لو قتل عبدا فعلى قيمته حالا وكذلك لو كان العبد
 بنى بنات ثم وجد قتيلا في دار مولاه فعلى المولى قيمة حالا وكذلك لو قتل المولى خطأ ومولاه يعلم بالجناية فان كان يعلم
 فعلى الدية وقال محمد اذا وجد الرجل او اخوه قتيلا في داره فان عاقلة القتل دية ابيه ودية اخيه وان كان هو داره
 لان الدية لم تجب له وانما وجب اخيره وقال الشافعي في كتاب التبريد قال ابو يوسف في العبد المربى لو وجدنى دار المربى او المربى قتيلا
 فالدية على رب الدار دون العاقلة قال الاستيغابى في شرح الكافي واذا وجد العبد او المكاتب او المربى او المربى قتيلا
 قتيلا في محله وجبت القسامة والدية في ثلث سنين هم ولو ان رجلين كانا في بيت وليس بينهما ثلث فوجد احدهما قتيلا
 قال ابو يوسف لعين الاخر الدية وقال محمد لا لعين لانه يحتمل ان قتل نفسه وسبب اية الاخر فلا لعين بالشك
 فان لم يثبت ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقط من لعين وقوع القتل من نفسه وهم لا ياتين
 اليه هم كما اذا وجد قتيلا في محله من حيث يكون ثم قتل نفسه ساقط اذ اذام ولو وجد قتيلا في قرية لامرأة فدية في حقيقته
 ومحمد القسامة عليها كالمربية الايمان والدية على عاقلة اقرب القبائل اليها في النسب وقال ابو يوسف القسامة على
 العاقلة العينا لان القسامة انما تجب على من كان من اهل النسب والمرأة ليست من اهل النسب فثبت لعين من حيث لا يكون
 من اهل النسب وانما القسامة من اهل النسب على اهل النسب فالمرأة والعين سواهم ولما شئ اى ولا في حقيقته
 ومحمد هم ان القسامة لعين القسامة وتمت القتل في المرأة متحقة من لان في حق العاقلة لانهم لم يكونوا في القرية فليس بها
 القسامة هم قال الشافعي من شئ اى من المشايخ لا يجابهم ان المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة من قيد
 بقوله في هذه المسئلة لانها لا تدخل في غير هذه المسئلة على ما جرى في العاقلة هم لاننا انزلنا ما قاتلوا القاتل ليشترك العاقلة
 من انما تتركوا قاتل قديرا حيث دخلت في القسامة فلما دخلت في القسامة ليعني بخلاف غير ما من الصور فاما لا تدخل فيه
 في القسامة بل يجب على الرجال فلا تدخل في العقل العياهم ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل الى جانب قرية ليس
 صاحب الارض من البهاش اى من اهل القرية هم قال ابو يوسف صاحب الارض من شئ اى وجوب القسامة والدية على
 صاحب الارض هم لانه ارض منصرفه ارضه من اهل القرية من شئ لان الحفظ والتدبير في الارض الى صاحب الارض لا الى
 اهل القرية وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاستيغابى في شرح الكافي القرية اذا كانت لرجل من اهل الدية فانه
 كغيره الايمان لانه من اهل القسامة والقرية في صيانة فيكون موجب القسامة عليه وعليه الدية لانه لا عاقلة له متى

لان حال ظهور قتل
 القاتل الدار على حكم
 ماله فيقتل نفسه فيدر
 دية من لان الكاتبة لا
 تصح اذ مات وله مال بل
 يقتضى ما من قاتل كانت
 الدار له حين ظهور قتل
 جليل قاتل نفسه قديرا
 القيام ملكه والى ورثة
 فلم يجعل قاتل نفسه
 قديرا الزوال ملكه وقال
 الكرخي في مختصره اذا
 وجدنى دار المكاتب
 قتيلا فهو عليه يسرى في
 الاقل من قيمته ومن الدية
 وكذا لو وجد مولاه في
 دار المكاتب قتيلا كان
 عليه الاقل من دية والقيمة
 ولو وجد المكاتب قتيلا
 في دار مولاه فعلى مولاه
 قيمة في ثلث سنين ولا
 تحل العاقلة وقال
 القدوري في كتاب التبريد
 قال ابو يوسف اذا
 وجد المكاتب قتيلا في
 دار سيده فعلى السيد
 القيمة في ماله وان لم
 تترك وفاء ولا دين
 عليه فهو دية وان كان
 عليه دين ولم يدع
 وفاء فعلى السيد الاقل
 من القيمة والدين
 لغرامة وقال نضر بن
 دهم بترك وفاء ولم
 تترك وقال الكرخي في
 مختصره واذا وجد في
 دار عبدا فدون له في
 التبراة وعليه دين او لا
 دين عليه او غير ما
 دون له وجدنى داره
 قتيلا فعلى عاقلة مولاه
 قتيلا فاذا كان عليه
 دين فان على الولي
 قيمة لغرامة في ماله
 حالا وكذلك لو قتل
 عبدا فعلى قيمته حالا
 وكذلك لو كان العبد بنى
 بنات ثم وجد قتيلا في
 دار مولاه فعلى المولى
 قيمة حالا وكذلك لو
 قتل المولى خطأ ومولاه
 يعلم بالجناية فان كان
 يعلم فعلى الدية وقال
 محمد اذا وجد الرجل او
 اخوه قتيلا في داره فان
 عاقلة القتل دية ابيه ودية
 اخيه وان كان هو داره
 لان الدية لم تجب له
 وانما وجب اخيره وقال
 الشافعي في كتاب التبريد
 قال ابو يوسف في
 العبد المربى لو وجدنى
 دار المربى او المربى
 قتيلا فالدية على رب
 الدار دون العاقلة قال
 الاستيغابى في شرح
 الكافي واذا وجد العبد
 او المكاتب او المربى
 او المربى قتيلا قتيلا
 في محله وجبت
 القسامة والدية في
 ثلث سنين هم ولو ان
 رجلين كانا في بيت
 وليس بينهما ثلث فوجد
 احدهما قتيلا قال ابو
 يوسف لعين الاخر
 الدية وقال محمد لا
 لعين لانه يحتمل ان
 قتل نفسه وسبب اية
 الاخر فلا لعين بالشك
 فان لم يثبت ان
 الظاهر ان الانسان
 لا يقتل نفسه فكان
 التوهم ساقط من
 لعين وقوع القتل من
 نفسه وهم لا ياتين
 اليه هم كما اذا
 وجد قتيلا في محله
 من حيث يكون ثم
 قتل نفسه ساقط اذ
 اذام ولو وجد قتيلا
 في قرية لامرأة فدية
 في حقيقته ومحمد
 القسامة عليها كالمربية
 الايمان والدية على
 عاقلة اقرب القبائل
 اليها في النسب وقال
 ابو يوسف القسامة
 على العاقلة العينا لان
 القسامة انما تجب على
 من كان من اهل النسب
 والمرأة ليست من
 اهل النسب فثبت لعين
 من حيث لا يكون من
 اهل النسب وانما
 القسامة من اهل النسب
 على اهل النسب فالمرأة
 والعين سواهم ولما
 شئ اى ولا في حقيقته
 ومحمد هم ان
 القسامة لعين
 القسامة وتمت
 القتل في المرأة
 متحقة من لان في
 حق العاقلة لانهم
 لم يكونوا في القرية
 فليس بها القسامة
 هم قال الشافعي من
 شئ اى من المشايخ
 لا يجابهم ان المرأة
 تدخل مع العاقلة في
 العمل في هذه
 المسئلة من قيد بقوله
 في هذه المسئلة لانها
 لا تدخل في غير هذه
 المسئلة على ما جرى
 في العاقلة هم لاننا
 انزلنا ما قاتلوا
 القاتل ليشترك
 العاقلة من انما
 تتركوا قاتل قديرا
 حيث دخلت في
 القسامة فلما دخلت
 في القسامة ليعني
 بخلاف غير ما من
 الصور فاما لا تدخل
 فيه في القسامة بل
 يجب على الرجال
 فلا تدخل في العقل
 العياهم ولو وجد
 رجل قتيلا في ارض
 رجل الى جانب
 قرية ليس صاحب
 الارض من البهاش
 اى من اهل القرية
 هم قال ابو يوسف
 صاحب الارض من
 شئ اى وجوب
 القسامة والدية
 على صاحب الارض
 هم لانه ارض من
 مصرفه ارضه من
 اهل القرية من شئ
 لان الحفظ والتدبير
 في الارض الى صاحب
 الارض لا الى اهل
 القرية وقال شيخ
 الاسلام علاء الدين
 الاستيغابى في شرح
 الكافي القرية اذا
 كانت لرجل من اهل
 الدية فانه كغيره
 الايمان لانه من
 اهل القسامة والقرية
 في صيانة فيكون
 موجب القسامة
 عليه وعليه الدية
 لانه لا عاقلة له
 متى

ان القسامة
 على القبيلة
 والدية على
 القبيلة وهذا
 قول ابي حنيفة
 وهو قال ابو
 يوسف لا ضمان
 فيه ولا قسامة
 لان الذي حصل
 في القبيلة او
 الممارة ما دون
 النفس ولا قسامة
 فيه فصار كما اذا
 لم يكن صاحب
 فراس من مات في
 قبيلة والقسامة
 على الذي حمله
 عند ابي حنيفة
 وعندهما لم يعينهم
 هم ولو ان رجلا
 سبب من بر من من
 ابي المرسى بقية
 الروح هم حملا
 لسان الى الممكة
 ليرى ابو يوسف
 نعم مات لم يعين
 الذي حملا الى اهل
 في قول ابي يوسف
 من وهو قيا من
 ابي ليلى هم وفي
 قياس قول ابي
 حنيفة والعين لان
 يده بمنزلة المحل
 فوجوه حسر سبب
 يده كوجوه فيها
 من اى سبب الحسد
 هم وقد ذكرنا
 وجوب القتل من شئ
 اى قول ابي حنيفة
 من قول ابي يوسف
 هم فبقية من سبب
 القبيلة من وهو
 الذي ذكره في القول
 ومن سبب في قبيلة
 هم ولو وجد الرجل
 قتيلا في دار نفسه
 فدية على عاقلة
 لو شئت عند ابي
 حنيفة من شئ وبقا
 قياس قول احمد
 والا وراعى فان
 عند ما لو قتل
 نفس خطا يجب
 دية على عاقلة
 فلا غلبا في العلة
 اذ هم وقال ابو
 يوسف ومحمد في
 لاشئ فيه من
 ليعني يدر دية
 ويه قال الشافعي
 وما كذا هم لان
 الدار في يده حين
 وجد الجرح فيجوز
 ان قتل نفسه فيكون
 بغير اسر ليعني
 لاشئ فيه هم ولا
 في شئ اى ولا في
 حقيقته هم ان القسامة
 انما يجب بناء على
 ظهور القتل ولذا لا
 يدر في الدية من
 مات قبل ذلك من
 شئ اى قبل ظهور
 القتل هم وقال ابو
 يوسف القاتل الدار
 للورثة فوجب قتلهم
 من شئ اى عاقلة
 الورثة قال الاحملي
 قال المصنف فدية
 على عاقلة قال المصنف
 قال في وليه وقال
 ابو يوسف القتل
 الدية للورثة فيجب
 على عاقلة وفيه
 تناقض ظاهر من
 اهل بين الدليل والمدلول
 ودفع ذلك بان
 يقال عاقلة الميت
 اما ان يكون عاقلة
 الورثة او غيرهم فان
 كان الاول كانت
 الدية على عاقلة
 الميت وهم عاقلة
 ولا في بينهما وان
 كان الثاني كانت
 الدية على عاقلة
 الورثة ولما كان كل
 منهما ممكنا اشار الى
 الاول في حكم
 المسئلة والى الثاني
 في دليلها وعلى
 القدر في الثاني
 قوله فالدية على
 عاقلة ليعني اى على
 عاقلة ورثة وقال
 الاثر فان قلت
 كيف تقيم ان يتقبل
 عاقلة الورثة للورثة
 وليس يقول ان يتقبل
 من انفسهم لان
 انفسهم قلت العاقلة
 اعم من غير ان يكون
 ورثة او غير ورثة
 فوجب على غير
 الورثة من العاقلة
 يجب للورثة منهم
 وهذا لان عاقلة
 الرجل اهل ولولاه
 عندنا لاشئ اقرأوه
 من بخلاف المكاتب
 من لما استشهد
 المصنف وروى مسئلة
 المكاتب هم اذا
 وجد قتيلا في دار
 نفسه كالتقص على
 ما ذكرنا رالى
 الجواب بقوله
 بخلاف المكاتب
 حيث يدر دية اذا
 وجد قتيلا في دار
 نفسه

عنه بما شئ اى عند ابي حنيفة والابى يوسف رحمه الله وعلى هذا الاصل لو اوصى ثلث مال لفلان وللساكين يكون
نصفه لفلان وثلثاه للساكين يصير الثلث ثلثا ^{وغيره من الثلثة لفلان ثلثا للساكين} ولو اوصى للساكين لا صرفه
الى ساكنين واحد عندهما وعند من شئ اى وعند محمد لا يصرف الا الى ساكنين خارجين على ما بيناه من معنى
السنة المتقدمة وهو ان الجميع في باب الميراث يتناول الاثنان الى اخره ثم قال شئ اى محبة
في الجامع الصغير ومن اوصى لرجل بمائة درهم ولا خربانه ثم قال لا فرق قد اشركك بها فله ثلث كل مائة
لان الشركة للسواة لغة وقد امكن اثباته بين الكل بما قلناه من اقتضاء الشركة المساواة ثم لا اتحاد
المال لانه يصيب كل واحد منهم ثلثا مائة بخلاف ما اذا اوصى لرجل باربعمائة ولاخر مائتين ثم كان من
اى الاشتراك اى ثم قال لثلاث اشراك شئ سهمين او وصيت لهما كان لا نصف من كل واحد
سهما جميعا لانه لا يمكن تحقيق السواة بين الكل لتفاوت المالين من ولابد من العمل بمفهوم لفظ
الاشتراك بقدر الاسكان ثم قلناه على سواة كل واحد بقدر نصيبه عما باللفظ شئ اى بقوله لا فرق
ثم بقدر الاسكان قال شئ اى محمد في الجامع الصغير من قال لفلان على دين صدقة شئ اى قال
لورثة ومجبة المصنف بقوله معناه قال ذلك لورثة فانه يوجب الى الثلث شئ اى اذا اوصى الدين
باكثر من الثلث وكذبه الورثة قال المصنف رحمه الله وبهذا الاستحسان وفي القياس لا يصدق لان
الاقرار بالمجمل وان كان صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله قصد قوله صدر مخالف للشرع لان
المدعى لا يصدق الا بجهة شئ وهو قد امرهم بمدايعة بالاحتجاف اذ كان كذلك ثم فتعذر اثباته اقرا
مطلقا شئ بخلاف كل وجه فلا يعتبر وجه الاستحسان انا نعلم ان من مقصده تقديره على الورثة شئ وهو
مالك للكل في الثلث ثم قد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية شئ فيقتدر وقد يحتاج جواب عما يقال لو كان
قصده الوصية لصرح بها وتقرر الجواب بان يقال ثم قد يحتاج الى شئ في الكلام ثم يعلم
باصل الحق عليه دون مقداره شئ يعني يعلم اصل الحق ولا يعلم مقداره ثم سعيانه شئ اى الال
السعي منه ثم في تفسيره فغلبها شئ اى نجعل هذه الوصية وصية جعل التقدير فيها شئ اى في هذه الوصية
ثم الى الموصى له كانه قال اذا جاءكم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي اشارة وبه شئ اى هذه الوصية ثم معتبرة
عن الثلث فلهذا شئ اى فلكونها معتبرة من الثلث ثم يصدق على الثلث ودون الزيادة شئ على الثلث
لان جواز الوصية من الثلث ثم قال شئ اى محمد في الجامع الصغير وان اوصى بوصايا غير ذلك شئ
اى غير الدين المجمل ثم يعزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم شئ وهو
الثلثان ثم وكذا الوصايا معلومة شئ وبى الثلث ثم وبذا شئ اى دين فلان ثم مجمل فلا بد من المعلق
فيقدم عزل المعلوم وفي الافراز فائدة اخرى وهو ان احد الفريقين قد يكون اعلم بمقدار هذا الحق
وابصر به من شئ اى هذا الحق ثم والاخر شئ اى الفريق الاخرهم الدخلاء شئ اى سند يدين في الحق
ثم وصايتهم شئ اى اعلم المصنف بقوله الورثة واصحاب الوصايا هم يختصون في الفضل اذا ادعاه بعضهم وبعد
الافراز يرضع اقرار كل واحد فيما في يده من غير منازعة واذا قال لفلان لاصحاب الوصايا صدقة فيما تم

[illegible]

و يقال للورثة صدقہ فیما شتم لان هذا دين في حق استحقاق شئ من الموقوف من جهة
حق التصفية فان اذا استكمل فنين بشي لمكان في الشركة و بنا شائنا في التصفين فيوصيه
اصحاب اثلث رضى الله عنهم بثلاث اقرا واد الورثة بثلثة ما قد اتفقت الاقرار كل سند في قدر
مقتضى كل فنين منها اليقين على العلم ان اولي القربة زيادة على ذلك لا تبطل على ما جسد
بيته و بين غيره شئ اي بين الموقوفة و بين عينه و هو الميراث هم قال شئ اي محسنه
في اجماع الصغیر و من اوصى لابنه و لو ارثه فلا جنبی نصف الوصية و تبطل وصية الوارث
لانه اوصى بما يملك الا يصاربه و بما لا يملك فصح في الاول شئ اي فيما لا يملك هم و بطل في الثاني
شئ اي فيما لا يملك به قال في الامت التلازمة و ابو ثورم بخلاف ما اذا اوصى كس و ميراث
لان الميراث ليس باصل للموتية فلا يصلح مزاحما فيكون الكل للحي و الوارث من الميراث اي من اهل
الوصية هم و لهذا اصح باجازه الورثة قاصر قال شئ اي كلما اوصى بدينين هم و على هذا شئ اي
على الحكم المذكور هم اذا اوصى للقاتل و لا جنبی شئ حيث تبطل وصيته للقاتل لا سيما فيمن لا يستحق
ولا تبطل في حق الا جنبی لانها في حق جازة هم و هذا شئ اي هذا الايصار هم بخلاف ما اذا اوصى
ابو دين لوارثه و لا جنبی حيث لا يصح في حق الا جنبی ايضا لان الوصية ان شارقة في شئ اي اجتهاد
تخليك هم و الشركة ثبتت حكمه شئ اي لا انشا هم فصح في حق من يستحق منفا شئ اي من الوارث
و الا جنبی هم و اما الامتناع اجنبی عن كان و قد اجنبی بوصف الشركة في المامني شئ فستدعي تجزأ
و الخيرة لوارثين المشترك هم و لا وجب الي ثبات بدون هذا الوصف شئ و هو الاشتراك هم لانه خلاف
ما خبر به شئ المقرون لانه اثبات الوصف اے لا وجب ايضا هم و لا الى اثبات الوصف الشركة كنه
لانه يصير الوارث فيه شريكاً في الوصف اے اے اضرار بعض الورثة فيزاد اصلاً كيلاً يستحال لئلا
في اضرار احد هذه الطرقت هم و لانه لو قبض الا جنبی شيئاً كان للوارث ان يشاركه في تبطل
شئ اي يبطل الاقرار هم في ذلك القدر من المقبوض مصل في تخييرها حالاً لما كان للوارث ان
يشاركه فيه فاذا شارك كان لبقية الورثة ان ياخذوا و لو كان القدر من ثم يرجع به على الا جنبی
لان ما قبض لم يملك ثم و ثم اے ان يمتنع فيه تبطل اصلاً و هو قوله هم لا يزال يقبض و يشاركه
الوارث حتى يبطل لكل شئ فاذا بطل لكل هم فلا يكون شيئاً اے الا انشا حدته احد هما
ممتازة من حصته الا حز بقار شئ اي في حق الا جنبی هم و بطل ان شئ اي في حق الوارث
هم قال شئ اي محض اجماع الصغیر هم و من كان له ثلثه الثواب جيد و وسط و روج
ما وصى بكل واحد من هذه الثواب هم لرجل فضاء ثوب و لا يدري اے ايها هو و الورثة متحدة في ذلك
بالوصية باطالة شئ صورة المسئلة في اجماع عن محمد يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
في رجل اوصى لثلاثة نفر فقال لفلان هذا الثوب الجيد و لفلان رجل آخر هذا الثوب الوسط و لفلان
رجل آخر هذا الثوب الردي ثم مات الموصي ثم مات واحد من الثلاثة اة الثواب لا يدري اے ايها يملك و الورثة متحدة

ويقال لئلا تفسد في هذا
 لأن هذا دين في حق استحقاق
 وصية في حق التفسير فلا اقر
 كما في شي من ظاهر في التركة
 دين في حق الخليفة
 فبين هذا وبين ان قلت تترك
 ما اقره في حق الخليفة
 كما في حق الخليفة
 كل خرافة في حق الخليفة
 الا في حق الخليفة
 على ما في حق الخليفة
 ومن في حق الخليفة
 تصفية الوصية وتبطل وصية الوارث
 كما في حق الخليفة
 فبين هذا وبين ان قلت تترك
 ما اقره في حق الخليفة
 ليس باهل الوصية فلا يصح فرضها
 فيكون النكاح والوارث من اهلها
 ولعل الوصية باهله الوارث
 وعلى هذا اوصى للقاتل ولا يجزئ
 وهذا على ما اقره ابن اودين
 لئلا في الوصية صيغة الوصية في حق
 الخليفة ايضا كان الوصية المستوفضة
 والشرع ثبت حكمه فتصح في حق
 من يستحقه منها اما الاثر في الوارث
 عن كاش وقدره الوصف الوارث
 في الماضي ولا وجه له الاشارة به
 هذا الوصف لا يفسد ما اخبر به
 ولا في ايات الوصف كانه بصير الوارث
 فيه شيء لا يفسد الوصف الا في حق
 شيء بل في الوارث ان يشاء فينقل
 في ذلك للفقهاء كراول في حق الوارث
 الوارث في حق الوارث كراول في حق الوارث
 وفي التنازع حصصا لهما
 من حصص الاثر بقله وبهذه الناحية
 ومن كان له نصيب في الوارث
 ومن في حق الوارث
 ولا يفسد الوارث في حق الوارث
 باطلا

قال في البيع حق عقده
 البيع بدون ذكره وان
 فاسدا اذا اولدت
 قبل القسمة فان ذللت
 بعد القسمة فهو الموهوب
 لانه غافقا لمن ملكه
 ليقع ملكه فيه بعد القسمة
 فصل في اعتبار حاله
 الوصية قال واذا
 اقر الميراث في عهد بين
 اوصي لهي البنت او وهبها
 فموتت وماله مات فان
 الاقرار وبطل الوصية
 والهيبة لان الاقرار بكونه
 بنفسه من جنسية عند
 صدوقه ولهذا لا ينعى
 جميع المال ولا يطل بالهبة
 اذا كان في حاله الوصية ان
 حاله الميراث او ان الثاني
 يؤخر عنه على الوصية
 كما لا يجب عند الموت
 وحياته عند ذلك ولا
 وصية للمواريث والهيبة
 وان كانت متعقبة وصية
 فهي كالمصداق الى ما يملكه
 كما ان حكمه يقره
 الموت الذي فيها اجل
 بالدين يستقر وعنه
 عدم المدين تصديقه
 قال واذا اقر
 الميراث لا ينعى بدو
 وابنه لكونه ابا
 وهب له او اوصي
 له فاسلم الارث
 قيل موثقه
 نطل ذلك كله
 اما الهبة مبرورة

[illegible]

مما كان القريب قفا او كذا من لمان عدم جريان الميراث لوصفها بما لا يصف في القريب من الميراث اذا اوصى
 لذوي قرابة ولا قرابة ولا نساء من اوصى جميع نسبه من فعله لا يقرى لا نصب في جميع النسب ما ذكرنا من
 من القريب المذكورة على قول في حقيقته خلاف ما علم لان كل ذلك لفظ جنس من النسب في كل جنس اثنان هم ولو اوصى الميراث من
 ان لم يكن الوصي محرم في هذه المسائل لم يطل الوصية من عندنا في حقيقته لان الوصية عندنا في الميراث فان لم يكن الوصي قريبا
 محرم كانت الوصية للمعدوم وبها طلبة وبها معنى قوله لاننا مقيدة بهذا الوصف من اى لان الوصية
 مقيدة بوصف المحرمية قال المصنف قال من اى قال الا انما في رجمه انما قوله فان لم يقع مناسبا
 عادة المصنف انه لم يذكر لفظ قال الا اذا كانت المسئلة القدوري او الجا مع الصغير او كانت المذكورة في
 وهذه مع ما بعد ما اى قوله ومن اوصى لولد فلان ليست من تلك الجملة وكل هذه المسائل في غنق الكسرة
 انتمى قلت يمكن ان يقال ان فاعل قال في المصنف لان من عادت في مواضع يقول قال ويكون المراد بان
 المصنف لما اخذ هذه المسئلة مختصرا في نقل كلامه بقوله قال من اى المصنف ثم وصى لاهل فلان في
 من اى الوصية على زوجة من اى زوجة فلان من عندنا في حقيقته وقالنا يتناول كل من يعاين من
 يعني فلان من تضمن نفقة من اى جميع نفقة من اعتبارا للفرع هو موكب بالنظر قال الله تعالى واتوا في باكم جميعين
 فانه ليس المراد بالزوجة فقط وكذا قوله فنجدها واهله الامراته لكن لا يدخل ما ليك وان كان يضمن نفقة لان الابل
 يطلق عليهم في العرف وفي مختصر الكسرة قال ابو يوسف في هذا على جميع من يقول فلان من يضمن نفقة غريبا كالزوجة
 الزوجة والتميم في حجرة والولد اذا كان يقول فلان كان كبيرا اعترل عنه او كانت بنتا قد تزوجت فليس
 من اهل وفي الزيارات ولا يدخل في ذلك ما ليك ولا وارث الموته ولا يدخل فلان الموته له اية في معنى
 من هذه الوصية من اى اى ولا يضمن نفقة من اسم الابل حقيقة في الزوجة يشهد بذلك قوله تعالى وسار
 باهله من قال الا انما في وفي الاستدلال بقوله نظر لان لم يرد في الآية الزوجة خاصة لان الله تعالى قال
 فلما قضى موسى الاجل وسار باهله من اى من اهل الطور نار فقال لاهله انكوا سبحان والية في سورة
 القصص كذلك خاطب في سورة طه واهل اناك حارث موسى اذ راس نار فقال لاهله انكوا او قال الا انكوا
 انه لم يقل انه كان معه احد من اقراره او اقرار بها من ضمن نفقة فان كان معه احد من الارقاب لم يدخل
 فيه بالاتفاق على ان المتعلق بالاستدلال عليها لان طريق معرفتها السماع كما عرف في الاصول وانما يشهد
 بالآية تأمينا فان ثبت انما في الآية ليس على معنى الحقيقة لا ينافي ما لا يات في الاستدلال بها
 الا انما في فانه قال وجه قولنا ان اسم الابل يطلق على كل من يقول ويضمن نفقة بدليل قوله تعالى
 في قصته يوسف واستوفى باهله جميعي وقوله تعالى فنجدها واهله الامراته وقوله تعالى وهو بينا الابل
 وشاهم معهم ولم يرد في هذه المواضع الزوجة خاصة فيجوز على الكل من ومنه قوله تعالى فنجدها واهله
 هم والمطلق ينصرف الى الحقيقة من اى لغة وعرفا فلا يدخل عنهما ولو اوصى لاهل فلان فلولاهل
 بيت لان الال القبيلة التي ينسب اليها من اى من ينسب اليه من قبل ابيه اى اى اى اى
 في الاسلام الا شرب والابعد والذكر والاشي والمسلم والحاكم الصغير والكبير فيه سواء ولا يدخل

ما لو كان القريب
 رقيقا او كافرا وكذا
 اذا اوصى لذوي
 قرابته او قرابته
 او نسبائه في جميع
 ما ذكرنا لان كل ذلك
 لفظ جنس ولو اوصى
 الميراث بطلت الوصية
 لانها مقيدة بهذا
 الوصف ومن
 اوصى لاهل فلان
 في معنى زوجة من
 الى حقيقته لا وقالا
 كايته ول كل من
 يغربله ويضمنهم
 نفقته اعتبارا
 للعرف وهو موافق
 بالنظر قال الله تعالى
 واتوا في باكم جميعين
 في الزوجة يشهد
 بذلك قوله تعالى
 وسار باهله ومنه
 قوله تعالى فنجدها
 واهله الامراته
 كذا والمطلق ينصرف
 الى الحقيقة ولو اوصى
 لاهل فلان فلولاهل
 لان الال القبيلة التي
 ينسب اليها

فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من مراتب امه لانهم ينسبون اليه لان النسب يعتبر من الاب
 هم ولو اوصى لاهل بيت فلان يدخل فيه ابوه وجده لان الاب اصل البيت من وعن احمد ان
 بمنزلة قوله القرابة هم ولو اوصى لاهل نسبه او لجنسه فالنسب عبارة عن نسب الال النسب يكون من جهة الاب او جهة
 لبيد دون امه لان الال من جهة النسب من اى يتخذ النسب من ابيه ان الجنس عبارة عن النسب والنسب
 من جانب الاب لان من جانب الام فان اسمها عيل عليه السلام كان من اجدادهم وكان من جنس قوم ابيه ابراهيم
 بن النبي صلى الله عليه وسلم كان من جنس متريش وكذا اولاد الخلفاء من الاماء يصلحون للخلافة هم بخلاف متريش
 حيث يكون من جانب الام والاب من اى يدخل في الوصية القرابة كل من الجانبين هم ولو اوصى لاهل بيت فلان او
 او لاهل بيتهم او لاهل بيتهم ان كانوا قوما يحصون ويحل في الوصية فقرائهم واغنيائهم وذكورهم وانثاهم
 لانهم جميعهم في حكم الوصية تملك وان كانوا لا يحصون فالوصية في الفقراء منهم لان المقصود من الوصية
 ميسرة في سدا الحاجة ورد في الوجود وهذه الاساس تشتر تحقيق الحاجة فاجزئهم على الفقراء من الاليتام جميعهم
 وهو اسم لمن كان دون البلوغ والاب له بقوله عليه السلام لا يقيم بعرا احتلام رواه احمد بن حنبل عن علي
 رضي الله تعالى عنه والعميان جميعهم والزمن جميعهم والارامل جميعهم الابل والفقراء لا يقدرون على شئ
 سواء كان رجلا وامراة من ارملة اذا فقرت من الرمل كادفع من الرضا وبها الثواب من الناس من قال
 الارمل في النساء خاصة والاحتار عند المصنف هو الاول حيث قال ذكرهم وانثاهم وهو اختيار الشافعي ويقال
 ارملة القوم اذا فقدوا زواجهم وصاروا محتاجين ومن لا زوجة له من الرجال هل يدخل فيه قال الشافعي في
 وجهه وسماحق يدخل وهو قول الشافعي وعنه اكثر اهل العلم لا يدخل قال الشافعي في الال لفظ يطلق على الذكر لفته
 قال الشاعر في هذه الال ارملة قد قصيت حاجتها فمن اى جده هذا الال ان ذكره فلان المعروف في كلام
 الناس بان النساء وفي الشعر اطلاقه يجوز ولما وضع بالذكر والانثى والاشي لا يوصف بنفسه لكن كان
 حقيقة فقد هجرت الحقيقة بالعرف كما في سائر المتعلق العرفية ثم حب الاحصاء عن ابيه يوسف ان لا يحصون
 بكتاب ولا حساب فهم لا يحصون وقيل بحيث يخصهم الخصاصة بل فيهم مولودا ويميت فيهم وهو قول محمد اذا
 كانوا اكثر من مائة فيهم لا يحصون وقال بعضهم هو مفوض الى راي القاضى وعليه الفتوى وما قاله محمد هو الا
 كذا في فتاوى قاضي خان كونه الائمة الثلاثة انه الوصية لكل سواء كانوا يحصون او لا ويحل فيهم لا غنى
 والفقراء قال الكسرة في مختصره قال ابو يوسف في هذا الوصية ثلث مال اليتام من فلان فان كانوا يحصون دخل
 فيهم الغنى والفقير فكان الثلث بينهم بالسوية الذكر والانثى فيه سواء كانوا لا يحصون فالثلث للفقراء منهم
 كانه قال اوصيت للسائكين فيعطى الوصي من شأنيهم وكل ما قال وصيت ثلث مالي لعميان بنى فلان وكسر
 بنى فلان فان كانوا لا يحصون فالثلث بينهم بالسوية والفقير كالم بالسوية وان كانوا يحصون فالثلث للفقراء منهم على
 ما وصفت لك واذا اوصى لاهل بيت فلان فالوصية بينهم لكل امرأة محتاجة لان لها زوج طلقا او مات عنها فله
 الارملة قد ارسلت من زوجها والامام لا يدخل في ذلك ذكر محتاج ولا غني ولا يدخل في ذلك امراة غنية فان لم يكن
 خصمين ثم ذلك بينهم بالسوية وان كن لا يحصون فلهما على ما وصفت لك من املاكك من غير خلاف ما اذا اوصى لاهل بيت

ولو اوصى لاهل بيت
 فلان يدخل فيه
 ابيه وجده لان الاب
 اصل البيت والاب
 لاهل نسبه او لجنسه
 فالنسب عبارة عن
 النسب والنسب
 يتخذ من ابيه ان
 الجنس عبارة عن
 النسب والنسب
 يكون من جهة
 الاب او جهة
 الام لان من
 جانب الام فان
 اسمها عيل عليه
 السلام كان من
 جنس متريش وكذا
 اولاد الخلفاء من
 الاماء يصلحون
 للخلافة هم بخلاف
 متريش حيث يكون
 من جانب الام
 والاب من اى
 يدخل في الوصية
 القرابة كل من
 الجانبين هم ولو
 اوصى لاهل بيت
 فلان او لاهل
 بيتهم او لاهل
 بيتهم ان كانوا
 قوما يحصون ويحل
 في الوصية فقرائهم
 وانثاهم وذكورهم
 وانثاهم لانهم
 جميعهم في حكم
 الوصية تملك وان
 كانوا لا يحصون
 فالوصية في
 الفقراء منهم لان
 المقصود من الوصية
 ميسرة في سدا
 الحاجة ورد في
 الوجود وهذه
 الاساس تشتر
 تحقيق الحاجة
 فاجزئهم على
 الفقراء من الال
 يتام جميعهم
 وهو اسم لمن
 كان دون البلوغ
 والاب له بقوله
 عليه السلام لا يقيم
 بعرا احتلام رواه
 احمد بن حنبل عن
 علي رضي الله
 تعالى عنه والعميان
 جميعهم والزمن
 جميعهم والارامل
 جميعهم الابل
 والفقراء لا يقدرون
 على شئ سواء
 كان رجلا وامراة
 من ارملة اذا
 فقرت من الرمل
 كادفع من الرضا
 وبها الثواب من
 الناس من قال
 الارمل في النساء
 خاصة والاحتار
 عند المصنف هو
 الاول حيث قال
 ذكرهم وانثاهم
 وهو اختيار
 الشافعي ويقال
 ارملة القوم اذا
 فقدوا زواجهم
 وصاروا محتاجين
 ومن لا زوجة له
 من الرجال هل
 يدخل فيه قال
 الشافعي في وجهه
 وسماحق يدخل
 وهو قول
 الشافعي وعنه
 اكثر اهل العلم
 لا يدخل قال
 الشافعي في الال
 لفظ يطلق على
 الذكر لفته قال
 الشاعر في هذه
 الال ارملة قد
 قصيت حاجتها
 فمن اى جده
 هذا الال ان
 ذكره فلان
 المعروف في
 كلام الناس بان
 النساء وفي
 الشعر اطلاقه
 يجوز ولما وضع
 بالذكر والانثى
 والاشي لا يوصف
 بنفسه لكن كان
 حقيقة فقد
 هجرت الحقيقة
 بالعرف كما في
 سائر المتعلق
 العرفية ثم حب
 الاحصاء عن
 ابيه يوسف ان
 لا يحصون بكتاب
 ولا حساب فهم
 لا يحصون وقيل
 بحيث يخصهم
 الخصاصة بل فيهم
 مولودا ويميت
 فيهم وهو قول
 محمد اذا كانوا
 اكثر من مائة
 فيهم لا يحصون
 وقال بعضهم
 هو مفوض الى
 راي القاضى
 وعليه الفتوى
 وما قاله محمد
 هو الا كذا في
 فتاوى قاضي
 خان كونه الائمة
 الثلاثة انه
 الوصية لكل
 سواء كانوا
 يحصون او لا
 ويحل فيهم لا
 غنى والفقراء
 قال الكسرة في
 مختصره قال
 ابو يوسف في
 هذا الوصية
 ثلث مال اليتام
 من فلان فان
 كانوا يحصون
 دخل فيهم الغنى
 والفقير فكان
 الثلث بينهم
 بالسوية الذكر
 والانثى فيه
 سواء كانوا
 لا يحصون فالثلث
 للفقراء منهم
 كانه قال اوصيت
 للسائكين فيعطى
 الوصي من شأنيهم
 وكل ما قال وصيت
 ثلث مالي لعميان
 بنى فلان وكسر
 بنى فلان فان
 كانوا لا يحصون
 فالثلث بينهم
 بالسوية والفقير
 كالم بالسوية
 وان كانوا
 يحصون فالثلث
 للفقراء منهم
 على ما وصفت
 لك واذا اوصى
 لاهل بيت فلان
 فالوصية بينهم
 لكل امرأة
 محتاجة لان
 لها زوج طلقا
 او مات عنها
 فله الارملة
 قد ارسلت من
 زوجها والامام
 لا يدخل في ذلك
 ذكر محتاج ولا
 غني ولا يدخل
 في ذلك امراة
 غنية فان لم
 يكن خصمين
 ثم ذلك بينهم
 بالسوية وان
 كن لا يحصون
 فلهما على ما
 وصفت لك من
 املاكك من غير
 خلاف ما اذا
 اوصى لاهل بيت

يعني شرح بلقيس ج ٢
 ذلك من اى حق المزا حتم من عيش اى منع الورثة عن البيع هم قال من اى القدر من هم فان كان
 مات الموصى له عا دالة الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليس في المنفعة على حكم ملكه
 فلو انتقل الى وارث الموصى لما استحقها ابتداء من اى في الا ابتداء من اى الموصى من غير منة
 وذلك لا يجوز ولو مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية لان ايجابها يتعلق بالموت من اى
 لان ايجاب الوصية يتعلق بموت الموصى عليه ما بيناه من قبل من اعتبار حالة الوصية في بيان
 بين جواز الافتقار وبطلان الوصية لانها ايجاب عند الموت ولو اوصى بعتة عبده او داره فاستخدمه من اى
 الموصى العبد بنفسه وسكنها من اى الدار بنفسه قبل يجوز ذلك من قال الاستحباب بهم فيكره في ظاهر الرواية
 واختلف المشايخ فيه فقال بعضهم يجوز ذلك وبه قال ابو بكر الاسكاف هم لان قيمة المنافع عينها في تحصيل المنفعة
 من وهو الافتقار بالعبد والدار هم والاصح انه لا يجوز من وبه قال ابو بكر بن سعيد هم لان الغلة هم
 او دنايرهم وجب الوصية بها من اى بالغلة هم وهذا من اى الاستخدام بنفسه والسكنى بنفسه من
 المنافع من من العبد والدار بها من الغلة والمنافع استغفار من ش وهو عامهم و Stefano فان في حق الورثة
 فانه لو ظهر دين من على ايتهم يمكنهم دارة من الغلة بالاسترداد من ش ايتهم الموصى لهم بعد استغفارها
 يمكنهم من اى الاسترداد هم من المنافع بعد استغفارها بعينها من اى بعين المنافع هم وليس لهم من اى
 والسكنى ان يواجر العبد والدار وقال الشافعي في ذلك من وبه قال مالك والشافعي لان من اى لان الموصى
 لهم بالوصية ملك المنفعة فيملك تملكها من غيره بديل او بغيره بديل لانها كالاعيان من لان المنفعة كما
 لا عيان وفي العين يصح الاعتياض عنه سواء بملك ايتهم بديل او بغيره بديل فكذا يصح الاعتياض من المنفعة
 اذا تملكها عند من اى عند الشافعي هم بخلاف العارية من حيث لا يجوز ان يملك من لان العارية هم ابا حنيفة
 من اى على اصل الشافعي هم وليس بملك ولنا ان الوصية تملك بغيره بديل مضاف الى ما بعد الموت فلا يملك
 تملكه بديل اعتبارا بالاعارة فانها تملك بغيره من ش ولما استعقدنا بغيره بديل حتى يقال للملك منفعة هذه الاربعة
 بديل غير لازم فلا يملك الا قوسى بالاضعف الاكثر بالاقول الوصية تبرع بغيره بديل ان ابرجح اليك لا غير من اى اجاب عما قيل
 الوصية بالمكانات غير لازم متبادر لكن تصير لازمة بعد الموت لعدم قبولها الرجوع حينئذ فاجاب بقوله ان الرجوع
 انما يكون للتبرع لا لغيره اسسه لا يكون هم والمتبرع بعد الموت لا يمكن الرجوع من بعد الموت هم فانما
 انقطع ما هو من اى الوصية على تأويل الايضاح في وضع غير لازم من اى الاعتبار بالوضوعات الاصلية
 هم ولان المنفعة ليست مال على اصلها في تملكها بالمال ان ايتهم صفة المالية فيها من اى في المنفعة هم تحقيق المساواة
 عند المعاوضة فانما ثبتت هذه الولاية من اى والولاية ان ايتهم صفة المالية في المنافع هم لمن يملك من اى لمن يملك
 المنافع هم بتملك الملك الرقبة من اى في ضمن ملكهم او لمن يملك من اى المنافع هم بعد المعاوضة من اى كالاجارة فله
 يجوز للمساخر ان يواجر العين ويملك منفعتها من غيره اذا كانت ايتهم ما يختلف استعمالهم حتى يكون ملكا
 بالمنفعة التي تملكها اما اذا تملكها من اى المنافع هم متعمدة بغيره من اى في ضمن ايتهم من ملكها بغيره من اى كالاجارة

[illegible]

هذه الكلمات
من كتابها
تجويد القرآن
الترجمة
الرواق
بالحرف
بجملتها
حق كبر
تجويدها
بالصوت
التي تسمى
أما في كتابها
من كتابها
تجويد القرآن
بالحرف
بجملتها
حق كبر
تجويدها
بالصوت
التي تسمى
أما في كتابها

هم كان ملكا اكثر مما ملكه منى وهذا يجوز من ميثى بناسطه قال لا يملك الا تولى بالانصف واحقرض عليه باجارة الحر لنفسه فانه
لا يملك منفعة تباعا للملك بقبضته ولا ينفذ المعاوضة ويجوز له ان يملكها ببدل واجب بان كلام المصنف رحمه الله في
الوصية فزادها بنفقة منفعة يجوز الوصية بها ومنفعة الحر ليست كذلك فلا يكون واردا عليهم وليس للموصي له ان يخرج العبد
من الكوفة من ميثى ليعني اذا وصى رجل من اهل الكوفة بخدمة عبده لغيره مثلاً فليس لغيره ان يخرج هذا العبد الموصى بخدمة
من الكوفة الى موضع اخر ليعتخدمه فيه لان يكون الموصي له واردا في غير الكوفة فيخرج به الى اهل الخدمة هناك من ميثى
وقال الشافعي واحمد وابو ثور رحمهم الله له اخراجه مطلقا هم اذا كان يخرج من الثلث من اخره به عما اذا لم يخرج
من الثلث فانه ليس له الاخراج الى اهل الابا باجارة الوصية لان الوصية انما تنفذ على المعروف من مقصود الموصي
فاذا كانوا من اهل الموصي له واردا هم في مصره من اى الى مصر الموصى هم كقصود ان يملك من خدمته فيبذل اى
في مصرهم بدون ان يلزمه شقة السفر واذا كانوا في غير ذلك مصره اى في غير مصر الموصى هم كقصود ان يملك العبد
الى اهل يخدمهم من ميثى وهذا معلوم بدلالة الحال هم ولو وصى بقبضة عبده او بقبضة داره بغيره ليعني اى كما يجوز ان يوصى
بخدمته العبد وسكنى الدار هم لانه من اهل الكوفة على ما قيل المال او ذكره بذكر الحر وهو المال ولا نفهم فيه
خلاف هم بدل النفقة فاخذ حكم النفقة في جواز الوصية به كيف من اى كيف لا يجوزهم وانه عين حقيقة من اى
والحال ان العبد على ما قيل المال هم لانه وراهم او وناير فكان باجواز اولى من اى فكان الا ايضا بالقبضة
اقرب الى الجواز من الا ايضا بالخدمة لان الخدمة منفعة يحده ليست فيها العينية ولذا لم يجز على قول ابن ابي ليلى
فاذا جاز الا ايضا بالخدمة جاز الا ايضا بالقبضة بالطريق الاولى لانها عبارة عن مال عين وى الدارهم والدارهم
ولو لم يكن له مال غيره من اى غير العلة والتذكير في الضمان على ما قيل كما ذكرناهم كان من اى الموصى لهم ثلث علة
تلك القسمة من ميثى ليعني اذا لم يجز الوصية فكانت الوصية بقبضة عبده هم لانه عين مال يحتمل القسمة بالاجزاء فلما اراد الموصى
القسمة الدار عينه وبين الوصية ليكون هو الذى يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا فى رواية عن ابى يوسف من ذكره
شمس الامانة السرخسى فى شرح الكافي هم فانه من اى فان ابى يوسف لم يقول الموصى له شريك الوارث ولا شريك ذلك
من اى طلب القسمة هم فذلك من ميثى يجوزهم للموصى له من طلب القسمة هم الا انما نقول المطالبة بالقسمة تقتضى على ثبوت
الحق للموصى له فيها لا بقبضة القسمة اذ هو المطالب ولا حق له في عين الدار وانما حقه في العلة فلا يملك المطالبة بقبضة الدار
ولو وصى له بخدمته عبده ولا من اى وصى لشخص اخرهم بقبضة من اى بقبضة العبد هم وهو يخرج من الثلث من
الوافيه للحال هم فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة علية لصاحب الخدمة لانه واجب لكل واحد منها شيئا معلوما عطفا
منه لاحد على الاخر من ميثى منعه اذ عطف قوله لآخر بقبضة بالراء وعلى قوله وصى له بخدمته عبده هم فنقتضيه السامع لستر
اى حال العطف بحالة الاخر اذ هم سجال لا لفرادى من اى وصى للصينيين من الاخرى فلما تحقق المشاركة بينهما فيما اوجب
لكل واحد منها وقوله هم ثم لما صحت الوصية لصاحب الخدمة من كالبان وتقسما قبله من حالة الاخر اذ هم فقولهم لوصى
في الرقبة بشئ لصاحب الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له من غير اشتراك هم فكذا اذا وصى بالرقبة
لناس اخر من يكون الرقبة للموصى له بالرقبة خاصة هم اذ الوصية تحت الميراث من حيث ان الملك ثبت فيها العلة
من ثم العبد الموصى بخدمته لشخص بقبضة لاخر اذ ان يكون اورك حق الخدمة او لا فان كان الثاني من منفعة على

كان ملكا اكثر مما تملكه معنى
وهذا لا يجوز وليس الموصى له
ان يخرج العبد من الكوفة الا
ان يكون الموصى له واهله فيه
غير الكوفة فيجوز الى اهله بخلاف
هناك اذا كان خارجا من الثلث
لان الوصية انما تنفذ على من
على ما يقع من مقتضى الموصى اكله
في مصر فمقتضى ان يكون من خارج
فيه بدون ان يلزمه بشقة
السفر واذا كان في غير مقتصر
ان يحمل العبد الى اهله لينفذ بهم
ولو اوصى بعتقه مبرا او بعتله
دائرا جاز ايضا لانه بدل المقتضى
ثا حتى حكم المقتضى في حوز الوصية
بصكيت والمعين حقيقة لانه
حرا هم اودنا فيمكن بالكلية
اولى ولولم يكن له مال غيره وكله
ثلث غلة تلك السنة لانه عين
سالى يحتمل القسمة بالاجزاء لكونه
ارزاء الموصى على قسمة الدار بغيره
حين الورثة ليكون هو الذي يستغل
نفسه لم يكن له ذلك على رايه
عن ابى يوسف فانه يقل الموصى
شريك الوارث وليس شريك ذلك
فذلك للموصى لان مقتضى المصطفى
بالقسمة ينشئ على شئ من الحق
الموصى له فلا يلاقه القسمة اذ
هو المصطفى لا الحق له في عين
الدار وانما حقه في الدار فلا
يملك المصطفى بقسمة الدار ولو
اوصى له عتق مبرا وكذا رقبته
وهو يخرج من الثلث فالرقبة
لصاحب الرقبة والعتق مبرا عليها
لصاحب العتق مبرا لانه واجب
لكل واحد منهما شيئا معلوما
عطفا منه احد على الآخر مقتبر

هذه الحادثة صالحة
للافراد شهرها
صحة الوصية
صاحبها محمد
فلزم يومئذ الزينة
ومضى لصارت
الربة سرنا
للمرثمة يكون
الحمد لله
نكذ الا اوصى
بالزينة لانسان
اسرا والوصية
احد الكوارث
من حدث ان
الملان يبت
ينهما اجل يكون

سبح و ذکر المصنف فی زیادۃ علی خلاف ہذا و قال قال بعضہم لایکون بمنزلۃ الذمیۃ و ہوا صحیح ہے
لا یصح منها و میثہ والفرق بینہا و بین الذمیۃ ان الذمیۃ تقر علی الاعتقاد ہا اما المرتدۃ لا تقر علی اعتقادہا
لا شعا بجز علی الاسلام با یکس و الامنافۃ بین کلامیہ لانه قابل ہناک الصیح و ہناک الاصح و ہناک تصدقان
ہم قال سبح ای محمد رحمہ اللہ فی الجاہل الصغیر ہم اذا دخل الحرم دارہا بان فادعی لسلط او دعی بالہ کلہ
باز لان امتناع الوصیۃ باز دسلہ الثالث سبحی الورثۃ و لہذا ینفہ با جاز تم و لیس لورثۃ حق
مرے کو نعمت فی دار احرب اذ ہم اموات فی حقناش اسی حکمہم کلم الاموات ہم و لان حرمتہ بالہ
باعتبار الامان والا مان کان سکتہ لاسکتی ورثۃ ولو کان اوصی یا قتل من ذلک اخذت الوصیۃ و مرد الباب
علی ورثۃ ثلث الذین فی دار احرب و ان کانت ورثۃ معہ حین دخل بالامان و اوسے بالہ کلہ
یتوقف علی اجازتہم والیہ الاشارۃ فی الکتاب بقولہ و لیس لورثۃ حق مرے کو نعمت فی دار احرب
ہم و ذلک من حق المستامن ایضا ش ہذا جواب ہا مرد علی قولہ و رد الباقی علی ورثۃ و ہوا ان یقال
قد تکت لورثۃ حق مرے کو نعمت فی دار احرب فلیف یر و یطہر الباقی و وجہہ ان ذلک المراد علی الورثۃ ایضا
مرامۃ سبحی المستامن لاسن حقہ تسلیم مالہ الی ورثۃ عند الفراغ من حاجۃ و الزیادۃ علی مقدار ما اوصی
بہ فاسف عن ذلک ہم و لو اسف عنہ من ش ای اوصی ہم عند الموت او برجمہ فی دار الاسلام فلذلک صحیح منہ
من غیر اعتبار الثلث لما بینا ش اشارۃ الی قولہ لان امتناع الوصیۃ باز دسلہ الثالث سبحی الورثۃ الی
اخرہ ہم و کذا لو اوصی لہ مسلم ش ای و کذا حکم لو اوصی للحر بے الذمی دخل بالان مسلم ہم اوصی
بوصیۃ جاز لانه مادام ہنہ دار الاسلام فہو فی المعاملات بمنزلۃ الذمی و لہذا یصح عقود التہلیکات
منہ فی حال حیوۃ و یصح تبرعہ فی حیوۃ فلذا ابدعاتہ و عن ابیہ منیفۃ رحمہ اللہ و ابیہ یوسفانہ
لایجوز لانه مستامن من اهل الکوب اذ ہو علی قصد الرجوع و یکن من ش ای من الرجوع ہم و
لا یکن من زیادۃ المقام ش ای الاقامۃ ہم علی السنۃ الایجابیۃ و لو اوصی الذمی بالکثر من الثلث
او بعض ورثۃ ش ای اوصی بعض ورثۃ بوصیۃ ہم لایجوز اعتبارا بالمسلمین لانہم التزاموا حکام الاسلام
فیما یرجع الی المعاملات و لو اوصی بخلاف ملیۃ ش ای اوصی نصرانی او یہودی او باہکس ہم جاز اعتبار
بالارث اذا کفر کلمۃ واحده و لو اوصی شیش الذمی فی دار الاسلام ہم کھر علی ش فی دار احرب
و قولہ ہم فی دار الاسلام ش ظرف لقولہ اوصی لایقولہ حربی لان الذمی یجوز وصیۃ مستامن فی
دار الاسلام قولہ ہم لایجوز شیش جواب ہم لان الارث ممتنع لکتابین الدارین و الوصیۃ اختہ ش
ای اختہ الارث و عندہ مالک رحمہ اللہ و احمد و اکثر اصحاب الشافعی رحمہ اللہ یجوز ہم و احمد اعلم
باب ما یعلق احکام الوصی ش ای ہذا بفتی بیان ما یعلق احکام الوصی و ہوا الذمی یوصی الیہ و فی بیان حکم مالک
و ما فراع من احکام الوصی لشرع فی بیان الوصی الیہ و قد ہم الوصی لہ لکثرۃ وقوعہ ہم قال شیش القدر و ہی ہم
اوصی یجوز فقیل الوصی شہ و ہا و ہی و ہا و ہی شیش ای الوصیۃ ہم فی غیر ذہبہ ش ای بغیر علم الموصلہ ہم فقیل
شیش یعنی لایجوز برودہ ہم لان المیت مضی سبیلہ ش ای مات حال کونہ ہم معتدا علیہ ش ای علی الوصی

[illegible]

الذي قيل في وجوبه في غير وجه في حيلة او بعد مائة صار مخرجا من جملة مائة رده
ش اى الوصى بعير علم الموصى وبعد مائة وقال الشافعي واحمله رده بغير علمه وبعد موته وعن احمد روايته
في الرد بعد موته ومثل قولنا من خلف الوكيل بشرا بعد غير عينه او بيع ماله حيث يصح رده في غير وجه لانه لا يرد
بملك لانه حتى قادر على التصرف بنفسه مش قوله بغير عينه احتراز عن الوكيل بشرا بعد عينه لانه لا يملك
عزل نفسه عنه ايضا بغير علم الموكل كما في الوصى لانه يودى الى تقرير الموكل وفي النهاية هذا الذي ذكره متي
صاحب الهداية مخالف لعامة روايات الكتب من الذخيرة واوب القاضى للمصدر الشبيهة وجامع المحلى
وفتادى قاضى خان حيث ذكر فيها ان الوكيل لو عزل نفسه حال غيبته الموكل وكذا من غير علمه بالتصريح
حتى لو عزل نفسه لا يخرج عن الوكالة وقال الاترازي اذا وكله بشرا بشي بعينه له ان يعزل نفسه مخفرا من موكله
على قول بعض المشايخ واليه اشاء صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشرا بقبوله ولا يملك على
ما قبيل الا بمخفرا من الموكل ولا يملك الوكيل عزل نفسه بغير علم الموكل على قول بعض المشايخ فمن يدعفت ان
ما قال بعضهم في شرا هذا الذي قاله صاحب الهداية مخالف لعامة رواية الكتب كما تقدمت والذخيرة وغيرهما
يس بشي لان مرادنا ذكر في التتمه وغيرنا من قوله الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل
فاذا كان وكلا بشرا بشي بعينه متوافقت الروايات جميعا ولم تختلف ونقل الاكل من ما قال صاحب النهاية
ثم نقل كلام الاترازي بقوله قال بعض الشارحين وسكت عليه لم يصح ما قال شرا اى القدرى من فان رده في
وجهه فهو رده لانه ليس للموصى ولاية اذ لا يتصرف ولا غرض فيه لانه يمكن ان ينسب غيره فان لم يقبل ولم يرد
حتى مات الموصى فهو باختيار ان شاء قبله وان شاء لم يقبل لان الموصى ليس له ولاية الا لزام فتبقى
خياره بين القبول والرد ومن فلو انه مش اى الذي اوصى اليه بم باع شيئا من تركته مش
اى من تركته ليست الذي اوصى اليه وهو لم يقبل ولم يرد من فقد تركته مش اى علم الا لزام اليه من لان
ذلك مش اى فعل من البيع من ولاية الا لزام مش اى التزام الوصاية من والقبول مش لان
القبول تارة يكون بالدلالة وتارة يكون بالايجاب نحو باع شيئا من تركته كان ذلك قبول لانه
بطريق الدلالة وكذا لو اشترى شيئا ليست من بعض ما يحتاج اليه او قبض مالا او قضاه من وهو معتبر
بعد الموت مش ليعنه القبول يجوز ان يكون دلالة فانها تنقل عمل الصريح اذا لم يوجد صريح مخالفه
لكنه تفسير ذلك بعد الموت اى بعد موته الموصى من ويقتضى البيع مش اى البيع الذي
بأمره من بعد موته من الموصى وسواء علم بالوصاية او لم يعلم مش وهذه رواية الزيادات وبعض
روايات المأذون فعلى هذه الرواية يحتاج الى الفرق بين الوصاية والوكالة اشارة الى
الفرق بقوله من خلف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا يفد مبيع لان الوصاية خلافة
لا يختص بها الاطلاق ولاية الميراث تقتضي الانتقال الى الفرع بين الوصاية والوكالة اشارة الى
والخلافة كالارث فلا يتوقف على العلم كالارث فتثبت بلا علم وهو من قوله
م واذا كانت خلافة لا يتوقف على العلم كالوراثه مش اى لا يتوقف

خلوصه واداني غيرة
 وجهه في حجة تعويده
 معانته صلواته ورا
 من جوده فراديه
 غلات الوكيل بغير
 غير عينا وبيعه ماله
 حبه عيم و في حبه
 لانه لا ضار له كانه
 حق قاصر على التمرات
 بنفسه فان له حقه
 حق لانه ليس له شيء
 ولاية الزامه التمرات
 وكذا في غيره لانه يمكنه
 ان ينيب غيره وان لم
 يقبل ولم يجر حق مات
 الموصي فهو بالخيار ان
 شأ قبل وان شاء لم يقبل
 لان الموصي ليس له لاية
 الا لزوم فبقي محض التمر
 انه باع شيئا من
 حقه فقد انقضت
 لان ذلك كالاية الا
 والقبول وهو محض بعد
 الموت ويتخذ البيع
 لص من الموصي
 ومن اعلم بالوصاية لولم
 يعلم بخلاف الوكيل
 اذ لم يعلم بالتمتع
 ببيع حيث لا ينقل
 لان الوصاية خلافة
 لانه يختص بحال التمسك
 لاية الميت فلا ينقل
 لاية اليه واذا كانت
 لاية لايتمتع على
 مع كالولامة

وهو القياس قبل قول من قال
بروي من معاني حنيفة جريئة
من القياس مع القياس
ان الكفاية منعقدة من الرقا
ينافيها لان في مايات الولاية
المملوكة على المالكات وهن
نفسا من كان الولاية
من الولاية لا يتجزأ في اعتبار
هذه تجزئة الولاية لا يكون
رقبة وهذا القصد من
وله انه اذا طلب مستند بالقدر
فكون اهلا للوصاية وليس
كحد عليه ولا يدان الضم
وان كان املا للوصاية
المنع فلا مانع من ان يكون
المستند فلا مانع من ان يكون
المستند فلا مانع من ان يكون
وصاية المستند والوصاية
قد تجزئ على ما هو المروي
عن الحنيفة او تقول
بما روي في ذلك لا يقول
اطال اصله فقيد الوصف
لنفسه الاصل اول قال
ومن اوصى الى رجلين
في القياس بالوصية من المستند
التأني غير رعاية حق
والوصية هي ان تكمل النظر
حصول بعض الاصل لوصاية
وبعض كفايته في النظر لولاية
غيره ولو شك في الولاية
لا يحميه حتى يبرهن ذلك
حقيقة لان الشك في
كاذبا تحقيقا على نفسه
واذا ظهر عند القاضي عجز
اصلا استدل به بطلان
النظر من الجانبين

بجوز سوار كان جده نفسه او عبده غيره وقال ابراهيم النخعي ولا وناهي وابن شيراز في حق عبد نفسه ولا لنفسه
السعي عبد غيره اي قولهما وهو القياس وقيل قول محمد مضطرب فيه بروي مرة مع ابي حنيفة
مع ابي يوسف وفيه القياس ان الولاية منعقدة لما ان الرق ينافيها اي ينافي الولاية من ولان فيه من
اي في جواز الولاية الى العبد من ان الولاية للمالك على المالك وهذا القصد من لان المستند ولاية
المالك على المملوك ومن ولان الولاية الصادرة من الاب لا تجزئ وفي اعتبارها بغير تجزئتها من اي الوصية الى عبده نفسه
والوصية من غير تجزئتها الولاية من الولاية لا يكون بيع رقبته من الرق ولا يكون بيع نفسه ولا يكون وصيا فيه من هذا القصد
الموضوع من لان موضوع الوصية ان يتولى الوصي التصرف في جميع ما يقيس من الثلث وفي منع من بيع رقبته
الوصية من ولان من اي للعبد وفي بعض النسخ ولعبد اي ان العبد من مملوك من اشراف من الضم والجمود
من مستند التصرف من اشراف من عبد الغير لانه لا يستبد بنفسه لان المولاه ان يجبره عن الرق من مولا
كان كذلك من فيكون المالا للوصاية وليس لاصد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا لا يكون لهم ولاية
المنع فلا مانع من ان يكون مملوكا لهم وبين اثبات الولاية في حقهم لانهم وان كانوا يملكون رقبته
لا يملكون التصرف فيه حيث لا يملكون بيعه فان قيل ان لم يكن لهم ذلك فلما قضى ان يبيعه فيحقق المنع
والمنافاة اجيب بان ثبت الايصار لم يبق للقاضي ولاية المنع من ايصار المولى اليه من
الى عبده من يوزن فيعجز عنه ما ظاهرا من اي لورثة لان من ربي عبده واحسن اليه فالظاهر ان
يتم له لمان شفقة على الصغار من اولاده بعد موته اكثر من شفقة الاجنب فكذلك اختاره من
وصار كالمكتوب من اي وصار الايصار الى العبد القن كالايصار الى المكاتب فذلك يجوز ولا
بذا ويجوز الايصار الى مكاتب غير ايضا والخلاف في المكاتب والمدبر وام الولد وورقيق العجز
بالحلاف في القن عند الامتة الشكاسة ثم والوصاية قد تجزئ من هذا جواب عن قولهما وفي اعتبارها
تجزئتها ذلك ان الحسن بن زياد روى عن ابي حنيفة انه اذا اوصى الى رجلين الى احد جانبي العين
والى الآخر في الدين ان كلاهما يكون وصيا فيما اوصى اليه خاصة واشار الى هذا بقوله على ما هو
المروي عن ابي حنيفة ونقول بيصار اليه من اي التجزئ من كمال يودي الى ابطال اصل
ش اي اصل هذا التصرف وهو نصيب عبده وصيا على الصغار ونصيب الوصف من جواب عما يقال من ان
وصفه وهو التجزئ يعني جعله تجزئا بعد ما لم يكن فاجاب بقوله وبغير الوصف من تصحيح الاصل والى
من لبداء بالحكمة قال ش اي القدر روي من اوصى الى من يوزن القياس الوصية من القاضي غير رعاية
الموصى والورثة وبما ش اي من القاضي اليه غيره من لان يكسب النظر يحصل بعض الآخر اليه من وبما قالت الامتة
الشكاسة من وصاية ش اي لصيانة الوصي من بعض كفايته فيتم النظر باعتاد غيره ولو شك في الولاية
من اي والشك الى القاضي الوصي العجز له لا يجزئ حتى يبرهن ذلك ش اي يحزن حقيقة لان الشك في
يكون كاذبا تحقيقا على نفسه واذا ظهر عند القاضي عجز اصلا استدل به بطلان النظر من الجانبين
ش اي جانب الموصى والموصى يقوم المنسوب من عند القاضي بالتصرف من جرح الموصى والعاجز المخرجه

باعتبار حقوق مضمون ولو كان قاروا على التصرف امينا فيه ليس للقاضي ان يخرج من اي ان يخرج الوصي مع انه كان
علاهم لانه لو اختار غير وكان دونه لما كان مختارا الميت ومنه فيه فابا قاروا اولي ولذا من اي ولا بل ان وصي الميت مختار
الميت من قدم على ابي الميت مع وفور شفقة الاب من فاولي ان يقدم على غيره ومن الاب من ووصي القاضي
الذي هو غير اب الميت من وكذا من اي الحكم اذا اشكوا الورثة او بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينفذ لان يبرهن حتى يبرهن وليه
اي يظهر من اي من الوصي من خيابة لانه استغفار والولاية من الميت غير انه اذا ظهرت الخيابة فامسكت وصيا لانه وقد
فانت ولو كان في الاجراء لاخر من اي الميت من مناهش اي الوصية من فمعه عجز عن تصرف القاضي مناهش لانه لا وصي له قال
ش اي القدر روي من اوصى الى اثنين لم يكن لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من قال بوالقاسم
الصغار بالخلاف فيمنع من اوصى بالاجماع ساعا يعقد واحد فاما اذا اوصى الى كل واحد منهما يعقد على عدة فانه ينفذ وكل
بالتصرف بالخلاف قال القفي ابو الليث وهذا اوضح وبه فانه بمنزلة الوكيلين اذا وكل واحد منهما على التفرد وكل من في
الاسكان انه قال الحكماء فيما جاعا سوار اوصى العاجز او شقيا وجعل في المص وبهذا اجمع لان وجوب الوصية انما يكون عند
الموت وحيث ثبتت الوصية كما ساعا فلا فرق بين الاقرار والاختلاف بخلاف الوكالة هم الا في اشياء معدودة فينبغي ان لا
تج من انما اوصى كسما كسما فينبغي الاقرار ان اقول العلماء فيما ذكر في الاسرار سنة وذكر في عانة الكتب سبعة وهي
شراء اللقن للميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوته ودية بيته وقضاء دينه وقضيه ودية بيته وعتق عبيده
والخصومة في حقوق الميت وذكر في الجامع الصغير لقا في ثمانية وهي السبعة المذكورة والثامن قبول الية
وفي الاسرار اسقط قبول الية وتنفيذ الوصية فنصاره من وقال ابو يوسف ربه ينفذ وكل واحد منهما بالتصرف في جميع
الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهي وصف شرعي لا يتجزئ فثبت لكل منهما كما لو الولاية الانكاح والاخون من
فان لكل واحد منهما ان ينفذ بالانكاح سوليتهم وبما ش اوضح لما ذكره من لان الوصاية ملازمة وانما تحقق اذا انقضى
الولاية اليه ش اي الى الوصي من على الوجه الذي كان ثابتا للوصي وقد كان يوطع الكمال ولان اختيار الاب ابا سوار
باختصاص كل واحد منهما بالشفقة في ان كانت لورثة كل واحد منهما من اوصى الى ابني حنيفة ومحمد وهم ان الولاية
ثبتت بالتقديس في راسي وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط في وصية الوصي الا بالاشياء ليس
الواحد كالشئ بالتصرف بخلاف الاخون في الانكاح لان السبب في الانكاحية وقد قامت ش اي القرابة من
بكل واحد منهما ش اي من الاخون من كمال ش اي على وجه الكمال وبالسبب في الايصار وبوالقاسم والى واحد من
الانكاح حتى يبرهن من اي المولاه على الوصي حتى لو طاعة ش اي الوصي من بانه جاز من كفو خطيبه لا يجب عليه ان يبرهن من
التصرف الوصي وانما يقع في التصرف في الاول ش اي في الانكاح من اي في الاخون من وفي حقها على صاحب من في الثاني من
اي في الوصاية من استوفى اولاية التصرف لهما فاذا تصرف وجهه فقال صاحب ش اي استوفى اولاية الوصية على الاخر كما كان
هم فلا يصح اصل الدين الذي عليها وبما ش من في فان الدين لم يبرهن فاستوفى احد جانبيها لآخر من خلاف الاشياء المعدودة من
اشار الى قول الاوصياء ودية بيته من ان شافق شافق من لان في الاشياء معدودة من باب الضرورة لاس بالولاية
روايع الضرورة شافق شافق من استوفى في الاشياء المعدودة من ابي القدر روي من اوصى الى اثنين لم
يجز لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من اوصى الى اثنين لم يجز لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من اوصى الى اثنين لم

وهو كان قادرا على التصرف امينا فيه ليس
للقاضي ان يخرج من اي ان يخرج الوصي مع انه كان
علاهم لانه لو اختار غير وكان دونه لما كان مختارا الميت ومنه فيه فابا قاروا اولي ولذا من اي ولا بل ان وصي الميت مختار
الميت من قدم على ابي الميت مع وفور شفقة الاب من فاولي ان يقدم على غيره ومن الاب من ووصي القاضي
الذي هو غير اب الميت من وكذا من اي الحكم اذا اشكوا الورثة او بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينفذ لان يبرهن حتى يبرهن وليه
اي يظهر من اي من الوصي من خيابة لانه استغفار والولاية من الميت غير انه اذا ظهرت الخيابة فامسكت وصيا لانه قد
فانت ولو كان في الاجراء لاخر من اي الميت من مناهش اي الوصية من فمعه عجز عن تصرف القاضي مناهش لانه لا وصي له قال
ش اي القدر روي من اوصى الى اثنين لم يكن لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من قال بوالقاسم
الصغار بالخلاف فيمنع من اوصى بالاجماع ساعا يعقد واحد فاما اذا اوصى الى كل واحد منهما يعقد على عدة فانه ينفذ وكل
بالتصرف بالخلاف قال القفي ابو الليث وهذا اوضح وبه فانه بمنزلة الوكيلين اذا وكل واحد منهما على التفرد وكل من في
الاسكان انه قال الحكماء فيما جاعا سوار اوصى العاجز او شقيا وجعل في المص وبهذا اجمع لان وجوب الوصية انما يكون عند
الموت وحيث ثبتت الوصية كما ساعا فلا فرق بين الاقرار والاختلاف بخلاف الوكالة هم الا في اشياء معدودة فينبغي ان لا
تج من انما اوصى كسما كسما فينبغي الاقرار ان اقول العلماء فيما ذكر في الاسرار سنة وذكر في عانة الكتب سبعة وهي
شراء اللقن للميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوته ودية بيته وقضاء دينه وقضيه ودية بيته وعتق عبيده
والخصومة في حقوق الميت وذكر في الجامع الصغير لقا في ثمانية وهي السبعة المذكورة والثامن قبول الية
وفي الاسرار اسقط قبول الية وتنفيذ الوصية فنصاره من وقال ابو يوسف ربه ينفذ وكل واحد منهما بالتصرف في جميع
الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهي وصف شرعي لا يتجزئ فثبت لكل منهما كما لو الولاية الانكاح والاخون من
فان لكل واحد منهما ان ينفذ بالانكاح سوليتهم وبما ش اوضح لما ذكره من لان الوصاية ملازمة وانما تحقق اذا انقضى
الولاية اليه ش اي الى الوصي من على الوجه الذي كان ثابتا للوصي وقد كان يوطع الكمال ولان اختيار الاب ابا سوار
باختصاص كل واحد منهما بالشفقة في ان كانت لورثة كل واحد منهما من اوصى الى ابني حنيفة ومحمد وهم ان الولاية
ثبتت بالتقديس في راسي وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط في وصية الوصي الا بالاشياء ليس
الواحد كالشئ بالتصرف بخلاف الاخون في الانكاح لان السبب في الانكاحية وقد قامت ش اي القرابة من
بكل واحد منهما ش اي من الاخون من كمال ش اي على وجه الكمال وبالسبب في الايصار وبوالقاسم والى واحد من
الانكاح حتى يبرهن من اي المولاه على الوصي حتى لو طاعة ش اي الوصي من بانه جاز من كفو خطيبه لا يجب عليه ان يبرهن من
التصرف الوصي وانما يقع في التصرف في الاول ش اي في الانكاح من اي في الاخون من وفي حقها على صاحب من في الثاني من
اي في الوصاية من استوفى اولاية التصرف لهما فاذا تصرف وجهه فقال صاحب ش اي استوفى اولاية الوصية على الاخر كما كان
هم فلا يصح اصل الدين الذي عليها وبما ش من في فان الدين لم يبرهن فاستوفى احد جانبيها لآخر من خلاف الاشياء المعدودة من
اشار الى قول الاوصياء ودية بيته من ان شافق شافق من لان في الاشياء معدودة من باب الضرورة لاس بالولاية
روايع الضرورة شافق شافق من استوفى في الاشياء المعدودة من ابي القدر روي من اوصى الى اثنين لم
يجز لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من اوصى الى اثنين لم يجز لهما ان يتصرفا عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحب من اوصى الى اثنين لم

فاخرة على الصغار وعلى صف مال الكبار والوصي له نصيب من القسمة فنقذت القسمة واشار الى بيان الوص الثاني بقوله هم اما الوصي فليس يخلقه من البيت من كل وجه ش لان الوصية تمليك مستدا وهو معنى قوله هم لانه ملكه بسبب جديش اي لان الوصي له ملك ما وصي له بسبب وهو ما بقي له من ثلث مال البيت ثم دللناش اي ولكونه غير خليفه عن البيت هم لا يرد بالثيب شي فيما اشتراه المورث هم ولا يرد عليه شي فيما باع به البيت هم ولا يصير مورثا شي يعني يكون الولد رقيقا هم بشر الوصي شي فيما اذا اشترى جارية الى آخر ما ذكرنا واذ كان الاو كذا كان الوصي خليفه عنه شي اي عن الغائب هم عند غيبته حتى لو ملك ما اقرضه عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ عليه شي اي لم يرع هم غير ان الوصي لا يضمن شي هذا جواب عما يقال اذا كان القسمة غير صحيحة كان يرضه غير شري وبع ذلك المال بعد ذلك العقل الذي هو غير مشروع فيجب الضمان كما بعد على المال واستلما وتقرير الجواب هو ان الوصي لا يضمن هم لانه امين فيه وله ولاية الحفاظ في التركة فصار كما اذا ملك بعض التركة قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوارث فيتوي شي اي ملك هم ما توي شي اي ما ملك هم من المال المشترك على الشركة ويتوي ما بقي على الشركة شي وقال السخا في في قوله فصار كما اذا ملك بعض التركة الى اخره اشارة الى ان الاضمان عليه اذا كان ما اخرزه المورث في يده لان الحفاظ انما يتصور في ذلك اما بوسله اليهم فالوصي له بالخيار الشاخص القابل بالقبض وان شار ضمن المانع بالرفع م قال فان تاسم المورث شي اي فان تاسم الوصي المورث هم واخذ نصيب الوصي له فصار رجوع الوصي له شي اي على المورث شي ثم ثلث ما بقي في ايديهم شي وقال الاكل هذا كان معلوما من سياق كلامه ولكنه ذكره لكونه لفظا الجامع الصريح لما ينشأ اشارة الى قوله لان القسمة لم تنفذ عليه هم قال شي اي في الجامع الصغير هم وان كان البيت اوصى به بحجة فنقاسم شي اي الوصي هم المورث شي فملك ما في يده شي اي في يد الوصي قال السكاكي الوصي و الحاج مدلول عليها غير كور بها قلت لاحاجة الى ما قاله السكاكي ان يرجع الصغير لا يخص ان يكون الى الظاهر خاصة بل يكون في السر ايضا على ما لا ينبغي هم حج عن البيت من ثلث ما بقي وكذا ان دفعه الى رجل يبيع عنه فصار في يده شي يبيع عنه من ثلث ما بقي وهذا كله قول ابي حنيفة قال الاكل صورة رجل مات وترك اربعة آلاف درهم وصي ان حج عنه وكان مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصي الالف ودفع الى الذي يبيع عنه فصرقت في الطريق حج عن البيت من ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرقت ثانيا فاصبحت الباقي مرة اخرى كذا هم وقال ابو يوسف ان كان شي من المالك هم مستغرا للثلث لم يرجع بشي والا شي فان لم يكن المالك مستغرا للثلث هم يرجع بثلث اسم الثلث شي وهو ثلثا ثلث وثلثا ثلث وثلثا ثلث فان سرقت ثانيا فاصبحت مرة اخرى هم وقال محمد لا يرجع شي لان القسمة حق الوصي ولو اخر الوصي بنفسه ما لا يرجع عنه فملك لا يلزم منه شي وطلعت الوصية فكذا اذا اخرزه وصيته الذي

انما هو من غير ان يخلقه من البيت من كل وجه ش لان الوصي له ملك ما وصي له بسبب جديش اي لان الوصي له ملك ما وصي له بسبب وهو ما بقي له من ثلث مال البيت ثم دللناش اي ولكونه غير خليفه عن البيت هم لا يرد بالثيب شي فيما اشتراه المورث هم ولا يرد عليه شي فيما باع به البيت هم ولا يصير مورثا شي يعني يكون الولد رقيقا هم بشر الوصي شي فيما اذا اشترى جارية الى آخر ما ذكرنا واذ كان الاو كذا كان الوصي خليفه عنه شي اي عن الغائب هم عند غيبته حتى لو ملك ما اقرضه عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ عليه شي اي لم يرع هم غير ان الوصي لا يضمن شي هذا جواب عما يقال اذا كان القسمة غير صحيحة كان يرضه غير شري وبع ذلك المال بعد ذلك العقل الذي هو غير مشروع فيجب الضمان كما بعد على المال واستلما وتقرير الجواب هو ان الوصي لا يضمن هم لانه امين فيه وله ولاية الحفاظ في التركة فصار كما اذا ملك بعض التركة قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوارث فيتوي شي اي ملك هم ما توي شي اي ما ملك هم من المال المشترك على الشركة ويتوي ما بقي على الشركة شي وقال السخا في في قوله فصار كما اذا ملك بعض التركة الى اخره اشارة الى ان الاضمان عليه اذا كان ما اخرزه المورث في يده لان الحفاظ انما يتصور في ذلك اما بوسله اليهم فالوصي له بالخيار الشاخص القابل بالقبض وان شار ضمن المانع بالرفع م قال فان تاسم المورث شي اي فان تاسم الوصي المورث هم واخذ نصيب الوصي له فصار رجوع الوصي له شي اي على المورث شي ثم ثلث ما بقي في ايديهم شي وقال الاكل هذا كان معلوما من سياق كلامه ولكنه ذكره لكونه لفظا الجامع الصريح لما ينشأ اشارة الى قوله لان القسمة لم تنفذ عليه هم قال شي اي في الجامع الصغير هم وان كان البيت اوصى به بحجة فنقاسم شي اي الوصي هم المورث شي فملك ما في يده شي اي في يد الوصي قال السكاكي الوصي و الحاج مدلول عليها غير كور بها قلت لاحاجة الى ما قاله السكاكي ان يرجع الصغير لا يخص ان يكون الى الظاهر خاصة بل يكون في السر ايضا على ما لا ينبغي هم حج عن البيت من ثلث ما بقي وكذا ان دفعه الى رجل يبيع عنه فصار في يده شي يبيع عنه من ثلث ما بقي وهذا كله قول ابي حنيفة قال الاكل صورة رجل مات وترك اربعة آلاف درهم وصي ان حج عنه وكان مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصي الالف ودفع الى الذي يبيع عنه فصرقت في الطريق حج عن البيت من ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرقت ثانيا فاصبحت الباقي مرة اخرى كذا هم وقال ابو يوسف ان كان شي من المالك هم مستغرا للثلث لم يرجع بشي والا شي فان لم يكن المالك مستغرا للثلث هم يرجع بثلث اسم الثلث شي وهو ثلثا ثلث وثلثا ثلث وثلثا ثلث فان سرقت ثانيا فاصبحت مرة اخرى هم وقال محمد لا يرجع شي لان القسمة حق الوصي ولو اخر الوصي بنفسه ما لا يرجع عنه فملك لا يلزم منه شي وطلعت الوصية فكذا اذا اخرزه وصيته الذي

قام مقامه ولا يلو سفت ان حمل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محمدا واذا لم يبق لم يطلعت لغوات محمدا شي اي محمدا الوصية هم ولا يلو حنيفة ان القسمة لا ترد لانهما بل المقصود ما هو تاديت الحج قلم تعتبر دون شي اي دون المقصود وهي ادراج هم فصار كما اذا ملك قبل القسمة شي بثلث ما بقي لان تمام الوصية هم بالتسليم الى الجهة المسماة او لا قابض لها فاذا لم يصرف الى ذلك الوجه لم يتم فصار كملكه قبلما شي اي قبل القسمة هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم ومن اوصى بثلث الف درهم فسد فغيا المورث الى القاضي فقسما الوصي له غائب فقسمة جائزة شي اي قسمة القاضي جائزة حتى لو ملك ما في يد القاضي ثم حضر الغائب لا يرجع على المورث شي هم لان الوصية صحيحة ولما مات الوصي له قبل القبول تغير الوصية ميراثا لمورثته والقاضي نصيب فاض لا سيما في حق الموصي الغيب ومن النظر افسد ان نصيب الغائب وقبضه فنقذ ذلك شي اي الاخراج هم ونج حتى او حضر الغائب وقد ملك المقبوض لم يكن له على المورث شي سبيل شي وقال الامام المجتبي هذا الجواب فيما اذا كانت التركة ما يكال او يؤزن لان القسمة فيه مبادلة كالمبيع ويبيع مال الغائب لا يجوز فكذا قسمة واجب بان وضع المسئلة في الميزان هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم واذا باع الوصي من التركة عبدا بغير محضر عن اخراجه جازي شي صورت في جامع محمد يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يموت وترك عبدا عليه دين محمدا بالمه فبيع الوصي العبد بغير محضر من الغريم قال بعه جازي واد بذلك الدين على البيت لا على العبد لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولى شي اي الوصي حال كونه حيا بنفسه يجوز له بيعه بغير محضر من الغريم وان كان في مرض موته فكذا اذا تولا من قام مقامه وبذا شي فبيع ما قبله هم لان حق الغريم متعلق بالمال لا بالصورة والبيع لا يبطئ المالة لغواتها الى خلاف وهو ثمن بخلاف ما بعد المديون شي ملك حج ما في يده بغير محضر الغريم كذا ذكره الرازي في شرح مختصر الطحاوي بخلاف العبد المديون المادون حيث لا يبيعه مولاه ووصيته هم لان للغريم حق الاستعانة حتى ياخذ وكسبه فيكون البيع مبطلا لمحقق فاهم ان يطلو البيع هم ما بهن شي اي في بيع المولى بغير محضر من الغريم بخلاف شي اي بخلاف ما ذكر فيما قبله لان فيه يجوز ذهابا لا يجوز سوا كان بيع الوصي بحضه هم او بغير محضر هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم ومن اوصى بان يباع عبده ويصدق ثمنه على الساكنين فباعه الوصي وقبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي شي الثمن الا ما هو العاقد فنكون العبد عليه شي اي على الوصي هم ذممة شي انما قال بذه لاجل تاثيرت النجود وهو العتدة وتاثيرت التبدل لثاثيرت النجود لان الشري منه ماضي بسذل الثمن الا ليس له المبيع ولم يسلم فقد اخذ الوصي البايع مال الغير بغير رضا فيجب عليه رده فيرجع فيما ترك البيت لانه حامل له فيرجع عليه كالموكل وكان ابو حنيفة يقول اول ما يرجع لانه ضمن بقبضه شي اي بقبض الثمن وقبض الثمن من حقوق العقد فصار

قام مقامه ولا يلو سفت ان حمل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محمدا واذا لم يبق لم يطلعت لغوات محمدا شي اي محمدا الوصية هم ولا يلو حنيفة ان القسمة لا ترد لانهما بل المقصود ما هو تاديت الحج قلم تعتبر دون شي اي دون المقصود وهي ادراج هم فصار كما اذا ملك قبل القسمة شي بثلث ما بقي لان تمام الوصية هم بالتسليم الى الجهة المسماة او لا قابض لها فاذا لم يصرف الى ذلك الوجه لم يتم فصار كملكه قبلما شي اي قبل القسمة هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم ومن اوصى بثلث الف درهم فسد فغيا المورث الى القاضي فقسما الوصي له غائب فقسمة جائزة شي اي قسمة القاضي جائزة حتى لو ملك ما في يد القاضي ثم حضر الغائب لا يرجع على المورث شي هم لان الوصية صحيحة ولما مات الوصي له قبل القبول تغير الوصية ميراثا لمورثته والقاضي نصيب فاض لا سيما في حق الموصي الغيب ومن النظر افسد ان نصيب الغائب وقبضه فنقذ ذلك شي اي الاخراج هم ونج حتى او حضر الغائب وقد ملك المقبوض لم يكن له على المورث شي سبيل شي وقال الامام المجتبي هذا الجواب فيما اذا كانت التركة ما يكال او يؤزن لان القسمة فيه مبادلة كالمبيع ويبيع مال الغائب لا يجوز فكذا قسمة واجب بان وضع المسئلة في الميزان هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم واذا باع الوصي من التركة عبدا بغير محضر عن اخراجه جازي شي صورت في جامع محمد يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يموت وترك عبدا عليه دين محمدا بالمه فبيع الوصي العبد بغير محضر من الغريم قال بعه جازي واد بذلك الدين على البيت لا على العبد لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولى شي اي الوصي حال كونه حيا بنفسه يجوز له بيعه بغير محضر من الغريم وان كان في مرض موته فكذا اذا تولا من قام مقامه وبذا شي فبيع ما قبله هم لان حق الغريم متعلق بالمال لا بالصورة والبيع لا يبطئ المالة لغواتها الى خلاف وهو ثمن بخلاف ما بعد المديون شي ملك حج ما في يده بغير محضر الغريم كذا ذكره الرازي في شرح مختصر الطحاوي بخلاف العبد المديون المادون حيث لا يبيعه مولاه ووصيته هم لان للغريم حق الاستعانة حتى ياخذ وكسبه فيكون البيع مبطلا لمحقق فاهم ان يطلو البيع هم ما بهن شي اي في بيع المولى بغير محضر من الغريم بخلاف شي اي بخلاف ما ذكر فيما قبله لان فيه يجوز ذهابا لا يجوز سوا كان بيع الوصي بحضه هم او بغير محضر هم قال شي اي محمد في الجامع الصغير هم ومن اوصى بان يباع عبده ويصدق ثمنه على الساكنين فباعه الوصي وقبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصي شي الثمن الا ما هو العاقد فنكون العبد عليه شي اي على الوصي هم ذممة شي انما قال بذه لاجل تاثيرت النجود وهو العتدة وتاثيرت التبدل لثاثيرت النجود لان الشري منه ماضي بسذل الثمن الا ليس له المبيع ولم يسلم فقد اخذ الوصي البايع مال الغير بغير رضا فيجب عليه رده فيرجع فيما ترك البيت لانه حامل له فيرجع عليه كالموكل وكان ابو حنيفة يقول اول ما يرجع لانه ضمن بقبضه شي اي بقبض الثمن وقبض الثمن من حقوق العقد فصار

انما هو من غير ان يخلقه من البيت من كل وجه ش لان الوصي له ملك ما وصي له بسبب جديش اي لان الوصي له ملك ما وصي له بسبب وهو ما بقي له من ثلث مال البيت ثم دللناش اي ولكونه غير خليفه عن البيت هم لا يرد بالثيب شي فيما اشتراه المورث هم ولا يرد عليه شي فيما باع به البيت هم ولا يصير مورثا شي يعني يكون الولد رقيقا هم بشر الوصي شي فيما اذا اشترى جارية الى آخر ما ذكرنا واذ كان الاو كذا كان الوصي خليفه عنه شي اي عن الغائب هم عند غيبته حتى لو ملك ما اقرضه عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ عليه شي اي لم يرع هم غير ان الوصي لا يضمن شي هذا جواب عما يقال اذا كان القسمة غير صحيحة كان يرضه غير شري وبع ذلك المال بعد ذلك العقل الذي هو غير مشروع فيجب الضمان كما بعد على المال واستلما وتقرير الجواب هو ان الوصي لا يضمن هم لانه امين فيه وله ولاية الحفاظ في التركة فصار كما اذا ملك بعض التركة قبل القسمة فيكون له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوارث فيتوي شي اي ملك هم ما توي شي اي ما ملك هم من المال المشترك على الشركة ويتوي ما بقي على الشركة شي وقال السخا في في قوله فصار كما اذا ملك بعض التركة الى اخره اشارة الى ان الاضمان عليه اذا كان ما اخرزه المورث في يده لان الحفاظ انما يتصور في ذلك اما بوسله اليهم فالوصي له بالخيار الشاخص القابل بالقبض وان شار ضمن المانع بالرفع م قال فان تاسم المورث شي اي فان تاسم الوصي المورث هم واخذ نصيب الوصي له فصار رجوع الوصي له شي اي على المورث شي ثم ثلث ما بقي في ايديهم شي وقال الاكل هذا كان معلوما من سياق كلامه ولكنه ذكره لكونه لفظا الجامع الصريح لما ينشأ اشارة الى قوله لان القسمة لم تنفذ عليه هم قال شي اي في الجامع الصغير هم وان كان البيت اوصى به بحجة فنقاسم شي اي الوصي هم المورث شي فملك ما في يده شي اي في يد الوصي قال السكاكي الوصي و الحاج مدلول عليها غير كور بها قلت لاحاجة الى ما قاله السكاكي ان يرجع الصغير لا يخص ان يكون الى الظاهر خاصة بل يكون في السر ايضا على ما لا ينبغي هم حج عن البيت من ثلث ما بقي وكذا ان دفعه الى رجل يبيع عنه فصار في يده شي يبيع عنه من ثلث ما بقي وهذا كله قول ابي حنيفة قال الاكل صورة رجل مات وترك اربعة آلاف درهم وصي ان حج عنه وكان مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصي الالف ودفع الى الذي يبيع عنه فصرقت في الطريق حج عن البيت من ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرقت ثانيا فاصبحت الباقي مرة اخرى كذا هم وقال ابو يوسف ان كان شي من المالك هم مستغرا للثلث لم يرجع بشي والا شي فان لم يكن المالك مستغرا للثلث هم يرجع بثلث اسم الثلث شي وهو ثلثا ثلث وثلثا ثلث وثلثا ثلث فان سرقت ثانيا فاصبحت مرة اخرى هم وقال محمد لا يرجع شي لان القسمة حق الوصي ولو اخر الوصي بنفسه ما لا يرجع عنه فملك لا يلزم منه شي وطلعت الوصية فكذا اذا اخرزه وصيته الذي

